



**البنك المركزي العراقي**  
**Central Bank of Iraq**

**مجلة الدراسات النقدية والمالية**  
**Journal of Monetary and Financial**  
**Studies**

**مجلة علمية نصف سنوية**  
**يصدرها البنك المركزي العراقي**  
**دائرة الإحصاء والأبحاث**

**العدد الخامس**  
**أيلول ٢٠١٩**

## مجلة الدراسات النقدية والمالية

### • هيئة التحرير:

محافظ البنك المركزي العراقي	السيد علي محسن العلق	- رئيس الهيئة
نائب محافظ البنك المركزي العراقي	د. منذر عبد القادر الشихلي	- عضو
مدير عام دائرة العمليات المالية وإدارة الدين	د. محمود محمد داغر	- عضو
مدير عام دائرة الإحصاء والابحاث	السيدة جنان إسماعيل البيروتي	- عضو

### • المتابعة الفنية:

قسم المجلة والتقارير//دائرة الإحصاء والابحاث

\*العدد الخامس: ايلول -2019

\* الآراء الواردة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن سياسة البنك المركزي وانما تمثل آراء الباحثين.

## محتويات العدد

- هيئة التحرير
- الفهرست
- افتتاحية العدد
- Editorial

ت	اسم الباحث	عنوان البحث	مكان العمل	رقم الصفحة
1	أ.د. محمود داغر	الدين المصرفي العام وقيد الاحتياطي الاجنبي في العراق للمدة (2004-2017)	البنك المركزي العراقي	1- 31
	أ.د. محمد صالح الكبسي		جامعة بغداد-كلية الادارة والاقتصاد	
	حسن لازم لفقة		باحث	
2	هدى عادل عبد الغفور	بطاقات الدفع الالكتروني	البنك المركزي العراقي	60-32
	احمد فوزي شفيق			
3	علياء نيازي طاهر	إسهام التعهيد الخارجي لتقانة المعلومات والاتصالات في التعاملات المصرفية الإلكترونية دراسة استطلاعية لأراء عينة من العاملين في البنك المركزي العراقي	البنك المركزي العراقي	82-61
4	اركان بدران صبر	متطلبات تطبيق معيار كفاية راس المال المعدل رقم (15) والصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)	البنك المركزي العراقي	112-83
	بلال حميد حسن			
	وفاء نزار عبد الله			
	لقاء فنجان ثامر			
	رفل جميل عزيز			

## القطاع المصرفي من مجلة الدراسات النقدية والمالية

لمسارات البحث العلمي دور متميز في تشخيص المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص، ولما تجود به القنوات البحثية من حلول بديلة ومعالجات مناسبة لضمان سلامة القطاع المصرفي وتعزيز مرتكزات الاستقرار النقدي والمالي ودعم برامج الشمول المالي، فضلاً عما تسهم به من خيارات جريئة لتعزيز فرص النمو وطروحات طموحة لتطوير اقتصاد البلاد في هيكله العام والمتنوع.

وإدراكاً منه لأهمية البحث العلمي والنشاط المصرفي في دعم برامج التطور وخطط التنمية ومواكبة التطورات العالمية، فقد أولى البنك المركزي العراقي أهمية قصوى للبحث والدراسات في شتى ميادين المعرفة الاقتصادية لا سيما ما يتعلق بالشؤون النقدية والمالية، من خلال تشكيلات هيكله التنظيمي وكل حسب اختصاصه.

إذ دأب البنك المركزي على إصدار مجلة الدراسات النقدية والمالية التي تعد من المجلات المتخصصة التي تهتم حصراً بنشر البحوث والدراسات والتقارير التي تختص بشؤون السياستين النقدية والمالية والصيرفة بشكل عام بما فيها التجارية والمتخصصة والصيرفة الإسلامية.

كما تحرص هيئة تحرير مجلة الدراسات النقدية والمالية على دعم مسيرة الريادة الفكرية والعطاء البحثي في البنك المركزي العراقي من خلال نشر كل ما هو متميز ورصين في مجالات السياسة النقدية والمالية وباقي حقول الاقتصاد الأخرى، إيماناً منها بأن هذه التوجهات في محصلتها النهائية ستصب سويماً في دعم سياسات التطور الشامل التي يسعى البنك المركزي العراقي لتحقيقها بشتى الميادين.

## Editorial of Fifth Issue of Monetary and Financial Studies Magazine

Scientific research paths have a distinguished role in diagnosing problems that the economy suffer from in general and banking sector in particular, what research channels present of alternative solutions and proper treatments to ensure banking sector soundness, enhance monetary and financial stability pillars, and support financial inclusion programs, in addition to bold options to boost growth chances and ambitious propositions to develop the economy in a general diversified structure.

Realizing the importance of scientific research and banking activity in supporting development programs & plans and coping with international development, the Central Bank of Iraq gave utmost importance to research & studies in different areas of economic knowledge, especially those related to monetary & financial issues through its organizational structure, all according to its specialty.

The CBI issued the **Monetary and Financial Studies Magazine**, which is considered one of the specialized magazines exclusively interested in publishing researches, studies, and reports related to monetary, financial, and banking affairs in general, including commercial, specialized, and Islamic banking.

The editorial board of the magazine is keen to support intellectual leadership and research giving in CBI through publishing everything that is distinct and discreet in monetary & financial areas and the rest of other economy areas, as it believe that those trends in its ultimate outcome will be supporting inclusive development policies that the CBI seeks to achieve in different fields.

# الدين المصرفي العام وقيد الاحتياطي الاجنبي في العراق للمدة (2004-2017)

أ.د. محمود محمد داغر / البنك المركزي

أ.د. محمد صالح الكبيسي / جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

الباحث / حسن حازم لفقة

## المستخلص

شكّل الدين العام تحدياً كبيراً أمام الدول النامية والمتقدمة على حدٍ سواء، وهو ما جعل الاهتمام يدور حول الحدود المثلى (عتبة الدين) له، والعوامل المحددة له.

تبحث الدراسة في بيان أثر الدين المصرفي العام على الاحتياطي الاجنبي وعمل الاحتياطي الاجنبي كقيد على عملية الدين المصرفي (جزء من الدين الداخلي) للمدة (2004-2017)، اضافة الى ايجاد نوع وطبيعة العلاقة بينهم وفق فرضيات الدراسة، التي تؤكد على وجود علاقة عكسية بين الدين المصرفي العام والاحتياطي الاجنبي، اذ استندت الدراسة في ذلك الى بيانات القطاع المصرفي العراقي، التي اظهرت تمتع العراق باحتياطي أجنبي يتناسب مع المعايير الدولية، بل انه يحافظ على احتياطي يفوق مؤشرات الكفاية للاحتياطيات الدولية. وان البنك المركزي العراقي لا يمكنه التحكم بالطلب او عرض الاحتياطي، بل انه يدير هذا الاحتياطي. تبين ايضاً اعتماد العراق بشكل كبير على الايرادات النفطية في استدامة دينه، اي ان زيادة المورد النفطي يعمل على استدامة الدين المصرفي العام.

ساهمت المؤسسات غير المصرفية بعملية الدين الداخلي (دائرة رعاية القاصرين والهيئة الوطنية للمتقاعدين)، وساهم البنك المركزي العراقي بعملية الدين المصرفي، من خلال خصم الحوالات في السوق الثانوي فقط، وذلك مع الانخفاض الحاد لأسعار النفط خلال الاعوام (2015, 2016, 2017) وبواقع (32.6, 51.5, 48.6) % على التوالي وهو ما اعطى متنفساً لتمويل العجز او الانفاق العسكري، بينما كانت السندات تشكل نسبة منخفضة. ان مساهمة البنك المركزي العراقي في عملية الدين المصرفي، ادت الى استنزاف الاحتياطي الاجنبي، حيث حافظت نافذة بيع العملة الاجنبية على نفس الرتم تقريباً، بينما مشتريات الدولار للمركزي من وزارة المالية انخفضت، وهو ما يعوض من خلال الاحتياطي، وبالتالي استنزافه.

المصطلحات الرئيسية للبحث / الدين المصرفي العام، الاحتياطي الاجنبي، ARDL

## المقدمة

يعد موضوع الدين العام من المواضيع المهمة خصوصاً بعد أزمة المديونية العالمية وذلك عام 1982 والتي تعود جذورها إلى الخمسينيات من القرن العشرين والتي أدت في نهاية الأمر إلى تدخل المؤسسات المالية الدولية لإقراض هذه الدول التي لازمتها أزمة المديونية.

يعتبر الدين العام ملجأً مهم للحكومات لترميم العجز الحاصل في موازينها العامة خصوصاً في الدول النامية بعد عجز الإيرادات جراء الضعف الحاصل في الانظمة الضريبية وكذلك اعتماد بعض الدول النفطية بشكل كبير على الإيرادات النفطية ومن المعلوم أن هذه الإيرادات تكون دائماً عرضة للتقلب بسبب عوامل عديدة، وهذا بدوره ينعكس على موازين هذه الدول فتلجأ إلى الاعتماد على الدين العام بشقيه المحلي والخارجي. تتجه الدول التي تعاني من عجز في الموازنة إلى الاقتراض عن طريق طرح الأوراق المالية والتي تعد من أدوات الدين المهمة التي تستعين بها الدول النامية والمتقدمة. يدخل البنك المركزي العراقي عن طريق ما موجود لديه من احتياطات اجنبية ممولاً بذلك العجز الحاصل في الموازنة العامة وذلك عن طريق الحوالات المخصصة، وبالتالي يمكن القول أن دين البنك المركزي العراقي للحكومة يدخل ضمن الدين العام الداخلي، هذا يعني أنه يشكل قيداً على الدين المصرفي العام.

### مشكلة الدراسة

يعاني العراق من عجز في موازنته العامة في السنوات الأخيرة وهذا يتطلب توفير التمويل اللازم، ويمكن أن يجد هذا التمويل طريقه من خلال جهازه المصرفي، ولكن هناك مشكلة تجعل هذا الدين محدد بقيود منها السيولة وكفاية رأس المال المصرفي والاحتياطات الأجنبية للبنك المركزي العراقي، والتساؤلات التي تطرح هنا:

- 1- هل توجد علاقة بين الدين المصرفي العام والاحتياطي الاجنبي لدى البنك المركزي العراقي؟
- 2- ما هو قيد الدين المصرفي العام؟ وكيف يعمل؟

### اهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من خلال أهمية متغير الدين المصرفي العام والمتغيرات الذي يؤثر بالمتغيرات (السيولة المصرفية وكفاية رأس المال والاحتياطات الأجنبية لدى المركزي العراقي) لما لهذه المتغيرات من تأثير في الدين المصرفي. كذلك تأتي أهمية دراسة الدين المصرفي العام لما تعانيه الموازنة من عجز واضح في السنوات الأخيرة وحاجة الحكومة إلى تمويل نفقاتها خصوصاً أن الموازنة تعتمد بنسبة كبيرة على الإيرادات النفطية في تمويل نفقاتها، يقابلها ضعف كبير وواضح في جانب الإيرادات الضريبية، وبكل تأكيد يدخل البنك المركزي العراقي كمقرض رئيسي للحكومة وذلك عن طريق الحوالات المخصصة أو السندات (السوق الثانوي)، وبالتالي لابد من دراسة المتغيران ومعرفة مدى تأثيره بالدين المصرفي العام.

### اهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى معرفة وجود أو عدم وجود علاقة بين الدين المصرفي العام والاحتياطي الاجنبي لدى البنك المركزي العراقي، مع بيان كيفية عمل الاحتياطي الاجنبي كقيد على الدين المصرفي العام.   
فرضية الدراسة   
تفترض الدراسة وجود علاقة عكسية خلال مدة البحث بين والاحتياطي الاجنبي لدى البنك المركزي العراقي والدين المصرفي العام.

### منهجية الدراسة

استندت الدراسة إلى المنهجين الاستقرائي والاستنباطي وذلك لغرض التأكد من صحة الفرضية التي وضعتها الدراسة وذلك عبر استخدام الاساليب القياسية الملائمة بالاعتماد على البيانات المتاحة.   
حدود الدراسة

تمثل المدة (2004-2017) البعد الزمني للدراسة، ويمثل العراق البعد المكاني.

## 1- الاطار النظري للدين المصرفي العام

### 1-1-1 الدين العام Public Debt :

المبلغ الذي تدين به الحكومة للآخرين الذين أقرضوا ذلك المال. والدين العام هو رصيد. بالمقابل فإن عجز الحكومة هو المبلغ الذي تتجاوز فيه إنفاقها إيراداتها في أي سنة معينة، فعجز الحكومة هو تدفق ويضاف تدفقات العجز كل سنة إلى رصيد ديون السنة السابقة ليعطي مخزون جديد من الديون المستحقة (Gruber,2011:93).

بالمقابل فإن عجز الحكومة هو المبلغ الذي تتجاوز فيه إنفاقها إيراداتها في أي سنة معينة، فعجز الحكومة هو تدفق ويضاف تدفقات العجز كل سنة إلى رصيد ديون السنة السابقة ليعطي مخزون جديد من الديون المستحقة (Gruber, 2011: 93).

## 1-1-2 أدوات الدين العام Public debt instruments : 1-1-2-1 حوالات الخزينة :

أوراق مالية صادرة عن الخزينة، عادة على أساس الخصم، واستحقاقات لا تزيد عن سنة واحدة (W.B & IMF, 2001: 412). يتم خصم حوالات الخزينة قصيرة الأجل ذات فترات استحقاق تصل إلى سنة واحدة. وكقاعدة عامة، تصدر الحوالات من قبل الحكومات والبنوك المركزية. وبالنسبة لحكومة ما، فإن مسألة إصدار حوالات الخزينة هي وسيلة لتغطية العجز في موازنة الدولة قصيرة الأجل؛ وبالنسبة للبنك المركزي هي وسيلة للسيطرة على سيولة القطاع المصرفي. وعلاوة على ذلك، تمثل الحوالات أداة هامة للسياسة المالية الحكومية والسياسة النقدية للبنك المركزي (Hrvol'ová, 2002, P:28).

## 1-1-2-2 السندات الحكومية Government Bonds

أوراق مالية عادة ما تستحق لأكثر من سنة واحدة، وهي صادرة عن الحكومة المركزية لأغراض تمويل النفقات العامة (W.B & IMF, 2001: 398).

تقوم الحكومات بالاقتراض وذلك بإصدار سندات وبأسعار فائدة معينة وضمن شروط ومدة اطفاء، وتقوم الحكومة بذلك لتغطية النفقات التي لا تستطيع إيراداتها الاعتيادية من تغطيتها، وعندما تعود الظروف الى طبيعتها تقوم الحكومة بتسديد ما بذمتها في السنين القادمة ومعنى ذلك انها سندات طويلة الأجل (وهم، 2009: 54).  
أخيراً يمكن القول ان الأوراق المالية هي أدوات الدين الأكثر قابلية للتسويق والأدوات الرئيسية التي تستخدمها البلدان التي يمكنها الوصول إلى سوق مالية متطورة. ما القروض فبحكم تعريفها هي أدوات دين قابلة للتداول. وبالنسبة للبلدان ذات الأسواق المالية المتخلفة أو المقيدة، تميل القروض إلى أن تكون حصة رئيسية من حافظة أدوات الدين، فالقروض هي بدائل قريبة لسندات الدين (Dippelsman, et al, 2012: 9).

## 1-1-3 انواع الدين العام Types of public debt :

عند الحديث عن انواع الدين العام فإنه لا يمكن الفصل بين الديون الداخلية (المحلية) والديون الخارجية، وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببعضها البعض من حيث أسعار الفائدة وأسعار الصرف ونمو الناتج المحلي الإجمالي، ولا يمكن الحديث عن الديون الخارجية دون الحديث عن النفقات المحلية والإيرادات المحلية وجميع المتغيرات المماثلة الأخرى (UNCTAD, 2007: 21).

## 1-1-3-1 الدين العام الداخلي :

يمكن تعريفه "الدين العام المستحق للمواطنين والشركات والمؤسسات في الدولة (الوحدات المقيمة) نفسها التي أصدرت الدين" (McConnell and Brue, 2008: G-13).  
بالعودة الى عدد من المراجع يلاحظ الفرق بين التعريفين، فالبعض: ينظر فقد الى الحدود دون الجنسية، وبعضاً يعتبر الدين داخلياً إذا كان داخل البلد أو حتى خارجه إذا تم الدين من خلال المواطنين المقيمون في الخارج.

## 1-1-3-2 الدين العام الخارجي :

هو اموال غير المقيمين المقترضة إلى الحكومة على مدى عدة سنوات، او هي اجمالي الأموال المقترضة مع الفائدة (Arruda, 2000: 5).  
وبشكل آخر، يعرف الدين العام الخارجي ايضاً بأنه "جزء الدين العام المستحق للمواطنين والشركات والمؤسسات الاجنبية" (McConnell & Brue, 2008: G-8).

## 1-1-4 النسبة المقبولة للدين العام واستدامته

وفقاً لمعاهدة ماستريخت فإن نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بسعر السوق حددت بـ 60% European (Union, 1992: 183)، ولكن هذه النسبة قد ترتفع او تنخفض من سنة لأخرى ومن دولة لأخرى، ففي دول مثل الولايات المتحدة، نجد ان الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي قد ارتفع باطراد خلال الثمانينات والنصف الأول من التسعينات، وبلغت الديون كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي ذروتها في العام 1995 بنسبة 66.9% من الناتج المحلي الاجمالي. ومن ثم انخفضت على مدى السنوات الخمس بعد العام المذكور، وانخفض الى 57.3% في 2000 و 2001. وبعد ذلك، تحولت الفوائض إلى عجز، والديون كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي بدأت ترتفع مره أخرى (Slavin, non: 296).

اما اليابان، فقد بلغ صافي ديون الحكومة المركزية اليابانية 14% في عام 1992، ولكنه ارتفع إلى 60% في عام 2000 ومن ثم 88% في عام 2008 (Gwartney, et al, 2008: 510).



يعد هيكل الاستحقاق مؤشراً هاماً على استدامة الدين، حيث تواجه الحكومة مشكلة بين الديون قصيرة الأجل وانخفاض أسعار الفائدة من جهة، والديون طويلة الأجل ذات الفائدة المرتفعة من ناحية أخرى. ومع ذلك، فإن الاعتماد المفرط على الديون قصيرة الأجل ومع انخفاض تكاليف الخدمة يترك الحكومة عرضة لخطر التخلف عن السداد (Jomaa, 2007: 13)

يستنتج من ذلك أن غالبية الدول غير ملتزمة بهذه النسبة (60%)، وما يهيم الدول هو أن تبقى قادرة على سداد ديونها (استدامة).

### 5-1-1 إدارة الدين العام وأهميته Public debt management and its importance

إدارة الديون العامة أو الديون السيادية: هي عملية وضع وتنفيذ استراتيجية لإدارة الدين الحكومي بغية زيادة مبلغ التمويل المطلوب، وتحقيق أهداف المخاطر والتكاليف وأهداف أخرى في إدارة الديون السيادية للحكومة، مثل تطوير كفاءة سوق الأوراق المالية الحكومية". (Jomaa, 2007: 11)

كما ترتبط إدارة الدين العام عموماً بالسياسة المالية / تنفيذ الموازنة / إدارة النقد، والسياسة النقدية وتطوير السوق والبنية التحتية والاستقرار المالي والإطار القانوني والترتيبات المؤسسية. (Ishfaq, 2010: 15)

أن الهدف الرئيسي لإدارة الدين العام هو التقليل إلى أدنى حد ممكن من التكاليف التي تخضع لمستوى معين من المخاطر (Jensen & Blommestein, non: 120).

كما تهدف إدارة الديون العامة إلى تزويد الحكومة بالاحتياجات المالية لتسوية التزاماتها بأقل تكلفة، مع مراعاة مستوى معين من المخاطر. أن من بين الأهداف العديدة الممكنة لسياسة إدارة الديون، إطالة هيكل الديون. ويحاول التمويل تخفيض مشكلة الإدارة عن طريق خفض معدل الدين. وبما أن أسعار الفائدة ترتفع عادة كلما زاد طول الاستحقاق، فإن النجاح في تحقيق هذا الهدف سيزيد من مدفوعات الفائدة (Buchanan & Wagner, 1967:15).

### 6-1-1 دور البنك المركزي في إصدار الدين The role of the central bank in issuing debt

أن للبنك المركزي عدد من الأدوار، إذ يتولى إدارة الأوضاع النقدية المحلية بالاستناد إلى مجموعة من الأدوات (تحديد أسعار الفائدة، وعمليات السوق المفتوحة، وتحديد نسب الاحتياطي، وما إلى ذلك).

باعتبار البنك المركزي وكيلًا ماليًا للحكومة، بالتالي فإنه لن يعمل فقط على إدارة السندات والمزادات، ولكنه أيضاً سيؤثر تأثيراً كبيراً في سياسات الإصدار والتمويل (وهو ما يعكس القدرة المحدودة للخرانة) مع الدين الحكومي الذي يصدر في كثير من الأحيان بهدف تلبية الاحتياجات النقدية للحكومة، وأهداف إدارة السيولة لدى البنك. ومن الناحية العملية، هذا الأمر يستتبع إصدار سندات لتمويل عجز الميزانية، وأذن الخزينة لأغراض السيولة، وتمويل الاحتياجات النقدية القصيرة الأجل (Pessoa & Williams, 2012: 4).

### 7-1-1 تجارب البنوك المركزية في اقراض الحكومة Central banks' experiences in lending to the government

أن تمويل البنك المركزي لعجز المالية العامة لا يمثل ظاهرة جديدة في الاقتصادات النامية والاقتصادات المتقدمة على السواء، إلا أنه قد اكتسب أهمية خاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية الأخيرة. ويزداد ذلك وضوحاً على خلفية زيادة الديون الحكومية وانخفاض الإيرادات الضريبية (Alagidede, 2016:1).

يمكن تناول تجارب بعض الدول المتقدمة والتي قامت بنوكها المركزية بإقراض الحكومة أو الامتناع عن اقراض الحكومة ومن ضمن هذه التجارب هي:

#### 1-7-1-1 تجربة اليابان:

قام البنك المركزي الياباني بمنع اقراض الحكومة اليابانية أو تمويلها من خلال قانون بنك اليابان حيث منع هذا القانون من تقديم القروض أو ضمان السندات الحكومية وذلك منذ عام 1947. ومن جهة أخرى سمح قانون البنك المركزي الياباني بضمن أو شراء الفائض من اذونات الخزنة، ويستخدم البنك المركزي الياباني حالياً عمليات السوق المفتوحة (OMO) والتي تعد من أهم أدوات السياسة النقدية حيث يلجأ المركزي إلى تخفيض المعروض النقدي ومكافحة التضخم من خلال قيامه ببيع اذونات الخزنة والسندات الحكومية في حال كون معدلات التضخم مرتفعة، ويحصل العكس في أوقات الركود الاقتصادي.

يمتلك البنك المركزي الياباني كمية كبيرة من السندات الحكومية في محفظته كونها المصدر الرئيس للتحكم في القاعدة النقدية في السوق اليابانية (يوسف حسن يوسف، 2014: 177).

كُلف قانون 1942 البنك المركزي الياباني وفق المادة (1) على تعزيز الأنشطة الاقتصادية للبلد على النحو المناسب، أما المادة (2) من هذا القانون فقد جاءت "البنك المركزي الياباني سيُدار فقط لتحقيق الأهداف الوطنية". والمقصود بالأهداف الوطنية هو دعم الأهداف العسكرية في وقت الحرب ودعم النمو الاقتصادي في أوقات السلم، ولأن توجد إشارة محددة حول هدف استقرار الأسعار أو الاستقرار المالي، حيث وضع هذا القانون البنك المركزي الياباني تحت إدارة وزارة المالية وكان

القصد من وراء ذلك ان يكون البنك الياباني اداة للسياسة الحكومية ، ولكن بعد ذلك جاء قانون 1947 المذكور سلفاً الذي منح البنك المركزي الياباني درجة من الاستقلالية عن تمويل العجز الحكومي ، وكان البنك الياباني قد دعم العجز الحكومي بعد فترة وجيزة من الحرب عن طريق تسهيل السندات الحكومية التي اسفرت عن معدلات تضخم ثلاثية الارقام في الاعوام 1946 و 1947 و 1948 (Cargill, et al, 2000:87-88).

### 1-7-2 تجربة شيلي

في معظم سنوات السبعينيات والثمانينات اتسم اقتصاد شيلي بالكبح المالي، حيث توجهت السياسات نحو الضوابط الموجهة والكمية، من التدخلات في البورصة وأسعار الفائدة إلى الصناعات المؤممة. وفي وقت سقوط النظام الحاكم في عام 1973، بلغ معدل التضخم السنوي 286% . وتسبب ثلاثة أشهر في حكم النظام العسكري الجديد المزيد من التшоوهات مما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم من 508%. وكان السبب الرئيسي للتضخم هو ان البنك المركزي الشيلي كان يصدر الأموال لتمويل العجز الحكومي، غير أنه منذ الثمانينات أسفرت عدة إصلاحات سياسية واقتصادية عن مكاسب عديدة. جاء ذلك نتيجة سنوات من الانضباط المالي والتشريعات الحصرية التي حافظت على المالية العامة في حالة جيدة نسبياً. وكان دور البنك المركزي في هذا الصدد حاسماً، وأصبح البنك المركزي في شيلي مستقلاً في عام 1989. وعلى الرغم من أن المصدر الرئيسي للدين العام هو البنك المركزي، إلا ان هناك حدود صارمة على ولايته، وبموجب المادة 27 من قانون المصرف المركزي الشيلي، ينص صراحة على المادة:

"يجوز للبنك منح التمويل أو إعادة التمويل للمؤسسات المصرفية والمؤسسات المالية حصراً. ولا يجوز للبنك بأي حال من الأحوال أن يمنح هذه الكيانات والمؤسسات ضماناتها ولا الحصول على الأوراق المالية التي تصدرها الدولة أو وكالاتها أو مؤسساتها المملوكة للدولة. لا يجوز تمويل أي إنفاق عام أو ائتمان مهما كان طبيعته من خلال قروض ممنوحة بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل البنك" (Alagidede, 2016: 9-10).

### 1-7-3 تجربة انكلترا:

قام البنك المركزي بعملية إقراض الحكومة خصوصاً في الاوقات التي تعرض لها الاقتصاد للمخاطر كالحرب، حيث بلغ مجموع ما يمتلكه بنك انكلترا من السندات الحكومية (لقاء اقراض الحكومة) مبلغ قدره (1.7) مليار جنيه استرليني، وذلك في عام 1945 ومن ثم ازداد هذا المبلغ ليصل الى (20) مليار جنيه استرليني (يوسف حسن يوسف، 2014: 117).

### 1-2-1 الاطار النظري للاحتياطيات الاجنبية

ستتطرق الدراسة الى مفهوم الاحتياطي الاجنبي (Foreign reserves) واسباب تكوينه ووظيفته، اضافة الى المستوى الامثل له، وذلك من خلال عدة معايير، مع بيان عمل هذا القيد.

#### 1-2-1 الاحتياطيات الاجنبية

تعرف الاحتياطيات بأنها الأصول الخارجية المتاحة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات، أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير في سعر صرف العملة، أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة بالمحافظة على الثقة في العملة المحلية وتشكيل أساس يُستند إليه في الاقتراض الخارجي (صندوق النقد الدولي، 2013:3).

تستند الاحتياطيات الاجنبية الى مفهومي (السيطرة) و (إتاحة الاستخدام) في ما يخص السلطة النقدية (صندوق النقد الدولي، 2009: 111).

#### 1-2-2 اسباب تكوين الاحتياطيات الاجنبية

من خلال التعريف بالاحتياطيات، فان تكوينها يعود لأسباب مختلفة، ومن أهم هذه الاسباب هي: IMF, March (23,2000:10)

- الحفاظ على السيولة وأتاحه الوقت لامتنصاص الصدمات في الحالات التي تتقلص فيها امكانية الحصول على القروض أو قد تكون القروض باهظة التكلفة.
- الوفاء بالالتزامات الخارجية في الوقت المناسب.
- دعم قيمة العملة المحلية.
- تمويل الاستيرادات في أوقات الصدمات الحادة لميزان المدفوعات (Gereben, 2012: non).
- التدخل في سوق الصرف الاجنبي، بهدف التأثير على سعر الصرف.
- اداء مدفوعات السلع والخدمات للبلد، ولا سيما في مواجهة صعوبات في الحصول على التمويل الخارجي (Borio, et al, 2008: 2).
- استراتيجية النمو التي تقودها الصادرات.
- التأمين ضد مخاطر التوقف المفاجئ (Rodríguez & Funk, 2012:2)

### 1-2-3 مؤشرات كفاية الاحتياطي الاجنبي

هناك اهتمام متجدد بالأوساط السياسية والأوساط الأكاديمية بشأن المستوى الأمثل للاحتياطيات الأجنبية التي ينبغي أن تحتفظ بها البلدان السيادية (2: Alfaro & Kanczuk, 2007). من وجهة نظر احترازية، يمكن الحكم على كفاية الاحتياطيات على أساس مجموعة من المعايير التي تمت تقويمها من خلال التجربة الجماعية للبلدان في الازمات السابقة أو على غرار تحليل التكلفة والعائد (17: European Central Bank, 2012).

وضعت عدة نماذج في السنوات الأخيرة لاستخلاص المستوى المناسب من الاحتياطيات من خلال حل مشكلة الاحتياطي الأمثل (16: IMF, February 14, 2011). ويأتي هذا الاهتمام الأخير عقب الارتفاع السريع في الاحتياطيات الدولية التي تحتفظ بها البلدان النامية. ففي عام 2005 على سبيل المثال، بلغ تراكم الاحتياطي (20%) من (GDP) في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل بينما كانت هذه النسبة ما يقارب (5%) في البلدان ذات الدخل المرتفع (2: Alfaro & Kanczuk, 2007).

يمكن استعراض هذه المؤشرات، وكما يأتي:

### 1-3-2-1 مؤشر الاستيرادات لكفاية الاحتياطي

في عام 1947 قدم تريفين *Triffin* اقتراح نسبة الاحتياطيات الى الاستيرادات (R/IM) لتمثل هذه النسبة كفاية الاحتياطي، وبما ان الاستيرادات تمثل اهم متغير في بنود ميزان المدفوعات وكذلك ارتباط الواردات الوثيق بالانتاج الجاري ومستوى الاستهلاك المحلي والنمو الاقتصادي، فان هذه النسبة او المقياس يمثل اهم المؤشرات التقليدية لمعرفة مدى كفاية الاحتياطي في العملة الأجنبية (بلقاسم، 2009: 48).

تتضمن نسبة الاحتياطيات الى الاستيرادات (R/IM) تفسيراً مباشراً: هو عدد الأشهر التي يمكن أن يستمر فيها البلد في دعم مستواه الحالي من الاستيرادات إذا ما توقفت جميع التدفقات الأخرى الداخلة. يستخدم هذا المؤشر في تقدير احتياجات الاحتياطي للبلدان التي تعاني من محدودية فرص الوصول إلى أسواق رأس المال. وبالإضافة إلى ذلك تعاني بيانات الواردات عموماً من مشاكل قياس قليلة نسبياً (12: IMF, 2000) ويطبق هذا المؤشر على البلدان التي تنشأ فيها الصدمات من الحساب الجاري (12-13: IMF, 2011).

لما كان المؤشر يركز على الحساب الجاري، فهو ذو صلة بالاقتصادات الصغيرة، التي تعاني من محدودية فرص الوصول إلى أسواق رأس المال. اما للاقتصادات المفتوحة التي لديها حساب رأسمالي كبير، قد لا يكون قياس غطاء الاستيرادات مناسباً لها (5: Reddy, 2002).

عند استخدام هذا المؤشر يؤدي الى تناسب الطلب على الاحتياطيات مع قيمة الاستيرادات، بمعنى آخر ان الطلب على الاحتياطيات يتجه للزيادة مع زيادة قيمة هذه الاستيرادات، وان الاحتفاظ بهذه الاحتياطيات في ظل هذا المؤشر هو لغرض المعاملات (دافع المعاملات).

يقترح أنصار هذا المؤشر مدة ثلاثة أشهر من الاستيرادات يمكن ان تكون مستوى ملائماً للاحتياطيات او فرض نسبة بحوالي 30% من قيمة الاستيرادات في السنة، اما بالنسبة لظروف الدول النامية والمدينة يمكن ان يتطلب زيادة عدد الاشهر الى اربعة او خمسة أشهر (بلقاسم، 2009: 49).

### 1-3-2-2 محاولة هيلر:

في عام 1966 قدم هيلر (*Heller*) مقياساً يبين من خلاله تحديد نسبة مستوى الاحتياطي المتحقق الى المستوى الأمثل في نسبة معينة، والمعادلة التي وضعها (معادلة المستوى الأمثل)، كما صاغها هيلر: (بلقاسم، 2009: 50)

$$R_{opt} = h \frac{\log(r.m)}{\log 0.5}$$

حيث ان :

**Ropt** : تمثل المستوى الأمثل للاحتياطيات الدولية .

**h** : التغير الذي يحدث في مستوى الاحتياطيات الدولية

**M** : الميل الحدي للاستيراد .

**r** : تكلفة الفرصة البديلة

**0.5** : احتمال حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

ان هذه المعادلة تبين ان حدوث زيادة في **m** او **r** ستؤدي الى هبوط مستوى الاحتياطيات المثلى وفي الوقت نفسه فان الزيادة في **h** سيؤدي الى زيادة المستوى الأمثل من احتياطيات الدولة

فإذا كانت:

$1 = R_{opt}$  ، فإن الدولة تمكنت من تحقيق المستوى الأمثل *Optimal*

$1 > R_{opt}$  ، فهناك عجز *Deficit*

$1 < R_{opt}$  ، فهناك إفراط في الاحتياطيات *Excess Reserves*

### 3-3-2-1 المعيار التجميعي لـ IMF:

- قام IMF عام 2011 بتقديم معياراً لتحديد كفاية الاحتياطي (*Reserve adequacy*) يأخذ بالحسبان حركة رؤوس الأموال اسعار الصرف، والذي يتضمن من عدة عناصر، وكما يأتي:
- الصادرات EX: تعكس حالة انخفاض الطلب الخارجي أو حدوث صدمات (shocks) للتبادل التجاري (البلدان الريفية خاصة).
  - الديون الخارجية قصيرة الاجل (استحقاق 12 شهر) STED.
  - عرض النقد M2.
  - المطلوبات الاخرى: عملت عدد من دول العالم على تطبيق دليل ميزان المدفوعات الصادر من IMF عند اعداد موازينها، حيث يتضمن الدليل قسم خاص يدعى (وضع الاستثمار الدولي) (IIP) والمتضمن اصول وخصوم (ميزانية عمومية).
  - جانب الاصول يمثل اصول مملوكة للمقيمين وهي خصوماً على غير المقيمين، اما الخصوم فهي التزاماً على المقيمين تجاه غير المقيمين (وذلك في اقتصاد معين)، والفرق بين الاصول والخصوم يمثل صافي وضع الاستثمار الدولي (+ ، -) (البنك المركزي العراقي، May 2018: 7-8).
  - اما الاوزان الترجيحية فيبينها الجدول (1-2-1) فجاءت كما يأتي:

جدول (1-2-1) : الاوزان الترجيحية للمعيار التجميعي IMF

المؤشرات	الصادرات EX	ديون خارجية قصيرة الاجل STED	عرض النقد M2	المطلوبات الاخرى
نظام الصرف الثابت	10%	30%	10%	20%
نظام الصرف الموعوم	5%	30%	5%	15%

Source: Mwase, N, "How much should I hold Reserve Adequacy in Emerging Markets and Small Islands" *International Monetary Fund*, WP/12/205, P 2-43.

### 4-2-1 طلب وعرض الاحتياطي الاجنبي

يعتمد طلب الدول على الاحتياطيات الاجنبية على العديد من العوامل ، وان من هذه العوامل هو درجة تقلب العملة المسموح بها ، فالدول التي تتبع نظام الصرف الثابت (Fixed-Exchange System) تحتاج احتياطيات اكبر من الدول التي تتبع نظام الصرف المدار ، وبدوره في حال اتباع نظام الصرف الحر فانه يتطلب احتياطيات اكبر (كريانين، 2010: 296) ، حيث يتحدد سعر الصرف في نظام الصرف المرن من خلال تقاطع قوى العرض والطلب على العملة المحلية بدون تدخل او وجود محدودية للتدخل من قبل البنك المركزي في سوق الصرف الاجنبية (يوسف، 2014: 43) ، وترتبط الحاجة الى الاحتياطيات مع حجم مدفوعات الدولة بصورة موجبة ، وكذلك التغيرات في عدم التوازن الخارجي من حيث الحجم والدرجة في التغيرات تحتاج الى احتياطيات لغرض تمويلها (كريانين ، 2010: 296) . وقد يأتي الطلب من اتجاهات مختلفة: تسديد أو تغطية الديون قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، ومتطلبات تراكم الأصول الأجنبية وتمويل الحساب الجاري، والتحوط من الاستثمار الأجنبي المباشر، وما إلى ذلك (Piternan, non: 97).

اما فيما يخص جانب العرض، فهناك الاحتياطيات الاجنبية التي تتمثل في اربعة عناصر: الذهب، موقف الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، حقوق السحب الخاصة (SDR)، العملات الاجنبية القابلة للتحويل. يذكر ان الاحتياطي الاجنبي لكل الدول في شهر يناير من عام 2004 قد بلغ (2239) مليار وحدة سحب خاصة، حيث كان معظم هذا المبلغ على شكل عملات اجنبية، اذ ان الدول النامية امتلكت (1352) مليار وحدة سحب، بينما بلغ ما تملكه الدول الصناعية (887) مليار وحدة سحب (كريانين ، 2010: 296).

### 5-2-1 الاحتياطي الاجنبي قيد على الدين المصرفي العام

لبيان كيفية عمل الاحتياطي الاجنبي كقيد على الدين الداخلي، لابد من التعرف على بعض مكونات الميزانية العمومية البنك المركزي (Balance sheet of Central Bank): (Gottschalk, 2014: 9-10) و (داغر، ابريل 2016: 256).

الأصول Assets:

- الأصول الاجنبية.
- الائتمان المحلي.

## الخصوم Liabilities:

- العملة المصدرة (إصدار العملة) .
- الاحتياطيات المصرفية: القانونية والاضافية.

اما القاعدة النقدية (وتسمى أيضاً النقود ذات القوة العالية) ، وتساوي العملة المتداولة (C) بالإضافة إلى مجموع الاحتياطيات في النظام المصرفي (R) ، وتكتب القاعدة النقدية: (Mishkin, 2004:359)

$$MB = C + R$$

على افتراض ان البنك المركزي قام بإصدار (100) مليون دينار في مقابل الاحتياطي الاجنبي ، وكانت الميزانية بالشكل التالي : (Gottschalk, 2015:8)

الأصول Assets:	الخصوم Liabilities:
الاحتياطي الاجنبي 100	القاعدة النقدية 100
الاصول المحلية للبنك المركزي 0	

بعد قيام البنك المركزي ببيع اوراق مالية حكومية بقيمة (30) مليون دينار، اصبحت الميزانية العمومية كما يلي:

الأصول Assets:	الخصوم Liabilities:
الاحتياطي الاجنبي 100	القاعدة النقدية 130
الاصول المحلية للبنك المركزي : 30	

ان شراء الاوراق المالية الحكومية (الائتمان المحلي) بمبلغ (30) مليون دينار، ادى الى ارتفاع القاعدة النقدية بنفس المقدار (30) مليون.

يستنتج من ذلك، ان قيام البنك المركزي بشراء الاوراق المالية الحكومية سوف يؤدي الى ارتفاع القاعدة النقدية، وكذلك زيادة فقرة الائتمان المحلي نسبة الى الاحتياطي الاجنبي، وان زيادة فقرة الائتمان المحلي على حساب الاحتياطي الاجنبي، يمثل قيد على امكانية التوسع في اقراض الحكومة (السوق الثانوي).

## 2- تحليل الدين المصرفي وعمل الاحتياطي الاجنبي كقيد في العراق للمدة (2017-2004)

يمثل الدين المصرفي العام الجزء الاكبر من الدين الداخلي للعراق، لا بل ان الدين المصرفي يمثل الدين الداخلي ما قبل عام 2010 (من مدة البحث)، اذ تمارس المصارف الحكومية دوراً مهماً في عملية الدين، كما يمارس البنك المركزي دوراً اكبر في ذلك ، خصوصاً في السنوات الاربع الاخيرة (من مدة البحث) ، وذلك من خلال شراء الحوالات والسندات من السوق الثانوي (Secondary Market) وفق تأريخ استحقاق وفائدة معينة .

ان الاحتياطي الاجنبي كقيد على الاقراض يجعل الاستمرار بعملية الدين امر يكتنفه مخاطر كبيرة، والمتمثل باستنزاف الاحتياطي، اذ يعمل هذا القيد عمل الانذار المبكر (Early warning) ، حيث تعطي مؤشر على خطورة الاستمرار بعملية الدين ، وهو مأساتي لاحقاً. ستتناول الدراسة الدين الداخلي والدين المصرفي (جزء من الدين الداخلي)، ودور البنك المركزي العراقي (مستوى كلي) في عملية الدين، مع بيان عمل هذا القيد.

### 1-2 تحليل الدين المصرفي في العراق للمدة (2017-2004)

#### 1-1-2 ادوات الدين المصرفي في العراق

##### 1-1-1-2 حوالات الخزينة

"تعد حوالات الخزينة واحدة من ادوات الدين التي تصدرها وزارة المالية ومضمونة من قبل الحكومة والتي تسهم في دعم احتياجات الحكومة للاقتراض النقدي وسد العجز المحتمل بالاقتراض من السوق".

يوصف البنك المركزي العراقي الوكيل المالي لوزارة المالية، فانه يقوم بإدارة مزادات حوالات الخزينة (تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي، 2016: 18).

وتتحدد فوائد الدين الداخلي وفقاً لكل مزاد ، حيث تتنافس المصارف الحكومية او الخاصة بتقديم الائتمان (اكبر قدر) على شكل حوالة وباقل سعر فائدة ممكن ، ففي عام 2005 حصل مصرفي الرافدين والرشد على نسبة كبيرة من الحوالات

وبالبلغه (580,014 ، 495,144)<sup>1</sup> مليون دينار على التوالي ، بمعنى انها حصلا على نسبة (89.59%) من اجمالي الحوالات ، وذلك لانخفاض اسعار الفائدة المطروحة من قبلها. اما بالنسبة للسندات، فإنها تصدر بسعر فائدة معين ويطبق ذلك على مبلغ القيمة الاسمية عند استحقاقها، وتحتوي السندات على فائدة، وتستحق خلال مدة أكثر من سنة واحدة (عداي، 2016: 11)، ويتم اللجوء الى هذه الاداة في حالة العجز في الموازنة العامة.

#### 2-1-1-2 السندات

اوراق دين ذات اجال مختلفة يقوم البنك المركزي العراقي وفروعه بمهمة بيعها الى المستثمرين، ويخول البنك المركزي فروع المصارف التجارية بصلاحيه بيع هذه السندات في الاماكن التي لا توجد فيها فروع للبنك المركزي، حيث يتولى البنك المركزي تسديد الفوائد السنوية لحاملي السندات، وتسديد اقيام هذه السندات لحامليها عند استحقاقها (وهم، 2009: 64) من الناحية العملية في العراق تاخذ اوراق الدين العامة عدة اشكال: (داغر، 2017: 6) قرض مصرفي، حوالة نظام CSD، حوالة مخصومة من مصرف، سندات مقاولين، سندات وطنية، حوالة معاد خصمها في البنك المركزي، سندات الفلاحين، حوالة احتياطي.

#### 2-1-2 الاطار القانوني لعملية الدين الداخلي في العراق

يمكن تناول البعد القانوني لمزادات الحوالات من خلال هذين القانونين، وهما قانون البنك المركزي العراقي وقانون الدين العام والادارة المالية، وكما يلي:

##### 2-1-2-1 قانون البنك المركزي العراقي (56) لسنة (2004) :

يتكون هذا القانون من (14) قسم و (74) مادة، ويمكن بيان اهم ما جاء به هذا القانون وضمن ما يهم هذه الدراسة: جاء في المادة (26) من هذا القانون بحظر اقراض

3+الحكومة، ففي الفقرة رقم (1) من المادة (26) ، بينت ان البنك المركزي العراقي لا يمنح اية اعتمادات للحكومة بشكل مباشر او غير مباشر ، ولكن يجوز لها من خلال المادة (30) ان يقدم سيولة كمساعدات للمصارف المملوكة للحكومة والخاضعة لأشراف البنك المركزي العراقي.

في نفس المادة رقم (2) بينت امكانية البنك المركزي العراقي في شراء الاوراق المالية الحكومية، وضمن السوق الثانوي فقط، على ان تتم عملية الشراء ضمن إطار عمليات السوق (البنك المركزي العراقي، 2004: 22).

##### 2-2-1-2 قانون الادارة المالية والدين العام رقم (95) لسنة (2004) :

جاء هذا القانون لتنظيم الاجراءات التي تخص تبني وإدارة الموازنة الفيدرالية والامور التي تخصها، والتي تشمل الغرض العام والمحاسبة والتدقيق والضمانات الرقابية (سلطة الائتلاف، 2004: 109) تم تحويل وزارة المالية اصدار حوالات الخزينة وفقاً لقانون الادارة المالية والدين العام رقم (95) لسنة 2004. وهذه الحوالات هي اداة للدين الحكومي قصير الاجل، وقد تكون لمدة (364) يوم اي (سنوية) او تكون لمدة (182) يوم اي (نصف سنوية)، حيث تصدرها وزارة المالية وتبيعها في المزاد الذي يتولى البنك المركزي العراقي (CBI) عقده والاشراف عليه، لأنه الوكيل المالي للوزارة (محمد، 2018: 214) . لكن هذا القانون تم الغاؤه، عدا الملحق (ب) (قانون الدين العام)، وذلك وفقاً للمادة (52) من قانون الادارة المالية رقم ( ) لسنة 2016 (ar.Parliament.Iq/2016/09/22/).

قامت وزارة المالية وفقاً لهذا القانون في 2004/7/12 بإصدار تعليمات ببيع الاوراق الحكومية بالمزايدة، حيث يحق للمصارف المرخصة من قبل البنك المركزي العراقي فقط المشاركة في المزادات وفقاً لعتاين: الاول: غير تنافسي، على ان لا يزيد عن (400) مليون دينار ولا يقل عن (10) مليون دينار، وبالنسبة للعتاء الذي يزيد عن (500) مليون دينار، فيتم تخفيضه.

الثاني: فيكون عطاء تنافسي يحدد فيه سعر الفائدة اما مبلغ العطاء فيكون مساوي للحد الأدنى الوارد في منشور العرض. يذكر ان المنافس يقدم العرض وبشرط ان لا يتجاوز المبلغ 37.5% من مبلغ العرض العام، ولكن فيما بعد عُدلت هذه النسبة الى 50%، وذلك لعدم قدرة العطاءات في الوصول الى مبلغ العرض (الحديثي وسالم، ب.ت: 188-189) .

##### 3-1-2 تطور الدين المصرفي في العراق للمدة (2004-2017)

يُظهر الجدول (2-2-1) وعند المدة (2004-2010) ان الدين الداخلي مصرفي، اما بعد عام 2010 ، فقد ساهمت المؤسسات المالية (غير المصرفية) بنسبة من الدين الداخلي ، ففي عام 2011 ساهمت هيئة التقاعد الوطنية بنسبة 0.6% من اجمالي الدين الداخلي ، كما ساهمت دائرة رعاية القاصرين في عام 2012 بنسبة 0.1% ، وهي نسب مساهمة منخفضة جداً ، ولكن مساهمة هيئة التقاعد الوطنية ارتفعت خلال المدة (2014-2017) ، فبلغت (28.9% ، 6.8% ، 9.9% ،

<sup>1</sup> البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية لعام 2005.

(6.7%) للأعوام (2014 ، 2015 ، 2016 ، 2017) على التوالي وهي مساهمة جيدة نظراً لنمو الدين الداخلي بشكل كبير

يرجع تزايد الدين العام الداخلي الى:

- تزايد الاعتماد على المصادر الداخلية لتمويل عجز الموازنة الحكومية، وبمعدل نمو مرتفع في الدين المصرفي بلغ 52.6%، 208%، 64.8% في الأعوام (2014، 2015، 2016) على التوالي، أما عام
- انخفاض الإيرادات الفعلية، فخلال عام 2009 شهد نمو الدين المصرفي ارتفاعاً وبمعدل بلغ (95.2%)، نتيجةً لانخفاض الإيرادات بنسبة (31.2%)
- تمويل الانفاق الحربي المتمثل بالحرب على داعش خلال عام 2014 بالتزامن مع الانخفاض الحاد في اسعار النفط.
- اتجاه السياسة المالية نحو الاقتراض الداخلي من خلال اصدار الحوالات لأغراض تمويل (عجز الموازنة، السجناء السياسيين، مؤسسة الشهداء، هيئة دعاوى الملكية) (التقرير الاقتصادي السنوي، 2014: 74).
- شهد عام 2015 ظهور السندات في هيكل الدين العام الداخلي من خلال التسليم الآجل والبالغة (525،14) مليون دينار ، وتوالت اغراض السندات بعد ذلك، ففي عام 2016 ظهرت السندات الوطنية بمبلغ (200،729) مليون دينار وسندات مستحقات الفلاحين بمبلغ (200،953) مليون دينار<sup>2</sup> ، وذلك بقيام البنك المركزي من خلال السوق الثانوي بشراء سندات وزارة المالية وفق فائدة (5%) وتاريخ استحقاق (3) سنوات (القوائم المالية ، 2017 : 24).
- بالنسبة للحوالات، قام البنك المركزي بخصم الحوالات من خلال السوق الثانوي (Secondary Market)، حيث شكلت نسبة (32.6%، 51.5%، 48.6%) من اجمالي الدين المصرفي للأعوام (2015 ، 2016 ، 2017) تالياً.
- قام البنك المركزي عام 2015 بخصم حوالات وفق فائدة تتراوح (2% - 7.48%) وتاريخ استحقاق (364) يوم، وخلال عام 2016 و 2017 عمل البنك المركزي وبطلب من وزارة المالية على تجديد الحوالات وفق الشروط السابقة، عاد البنك المركزي عام 2016 مرة اخرى لخصم حوالات وزارة المالية (مستحقات الفلاحين) وفق فائدة (7.5%) وتاريخ استحقاق (364) يوم، وخلال عام 2017 عاد البنك المركزي لتجديد الحوالات وفق الشروط السابقة (القوائم المالية، 2017: 24-23).
- يشير الجدول (1-1-2) ايضاً الى قيام المؤسسات المالية (غير المصرفية) بعملية الاقتراض الداخلي ابتداءً من العام 2015 لغاية 2017 وهو لم يكن موجود في السابق (خلال سنوات البحث)، وهذا يعطي مؤشراً لعجز الموازنة الحكومية (وتزايد الاعتماد على الدين الداخلي)، وبالتالي المساهمة في زيادة حجم الدين العام الداخلي، يذكر ان البنك المركزي العراقي قرر قبول حوالات الخزينة بنسبة 50% كبديل عن الاحتياطات الالزامية، (علي، 2015: 23) .

<sup>2</sup> التقرير الاقتصادي السنوي، 2016: 73.

**الجدول (1-2-1) : تطور الدين المصرفي العام (2004-2017)**

(مليون دينار)

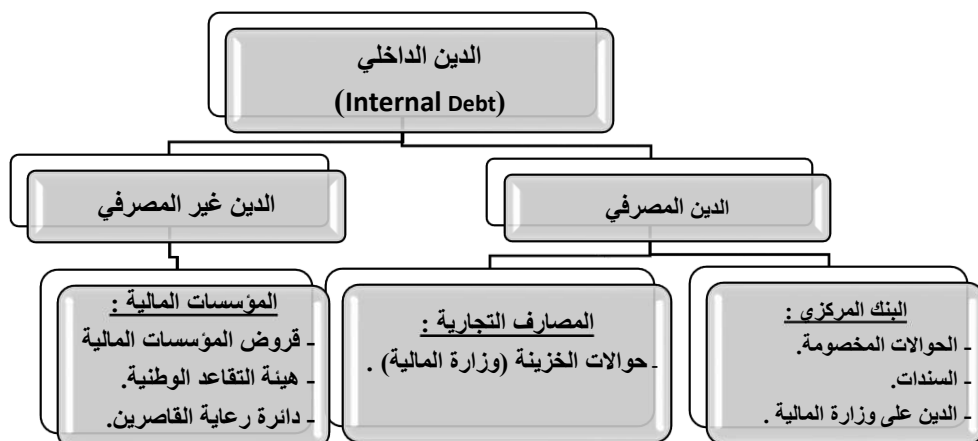
السنة	رصيد حوالات القطاع المصرفي	الدين على وزارة المالية	مجموع الحوالات لدى المصارف الحكومية	حوالات مخصصة من قبل المركزي	مساهمة الحوالات المخصصة في الدين المصرفي %	السندات	قروض المؤسسات المالية	هيئة التقاعد الوطنية	مساهمة هيئة التقاعد في الدين الداخلي %	دائرة رعاية القاصرين	مساهمة دائرة القاصرين في الدين الداخلي	رصيد حوالات الخزينة (وزارة المالية)	الدين المصرفي	معدل نمو الدين المصرفي %	اجمالي الدين الداخلي
2004	924,650	5,137,038	664,780	0	-	0	0	-	-	-	-	924,650	5,801,818		6,061,688
2005	1,200,070	5,393,890	1,097,390	0	-	0	0	-	-	-	-	1,200,070	6,491,280	11.9	6,593,960
2006	251,500	5,393,890	251,500	0	-	0	0	-	-	-	-	251,500	5,645,390	-13.0	5,645,390
2007	519,000	4,674,705	475,000	0	-	0	0	-	-	-	-	519,000	5,149,705	-8.8	5,193,705
2008	500,050	3,955,519	315,970	0	-	0	0	-	-	-	-	500,050	4,271,489	-17.1	4,455,569
2009	4,478,530	3,955,519	4,384,390	0	-	0	0	-	-	-	-	4,478,530	8,339,909	95.2	8,434,049
2010	5,225,287	3,955,519	4,730,177	0	-	0	0	-	-	-	-	5,225,287	8,685,696	4.1	9,180,806
2011	3,846,840	3,555,519	3,490,820	0	-	0	0	44,500	0.6	-	-	3,891,340	7,046,339	-18.9	7,446,859
2012	3,133,000	3,155,519	2,949,000	0	-	0	0	252,500	3.9	6,500	0.1	3,392,000	6,104,519	-13.4	6,547,519
2013	1,389,580	2,755,519	1,313,100	0	-	0	0	93,550	2.2	16,900	0.4	1,500,030	4,068,619	-33.4	4,255,549
2014	4,313,000	2,455,519	3,751,500	0	-	0	0	2,751,500	28.9	0	0.0	7,064,500	6,207,019	52.6	9,520,019
2015	10,886,812	2,355,519	10,522,712	6,225,392	32.6	14,525	10,461,057	2,199,500	6.8	0	0.0	13,086,312	19,118,148	208.0	32,142,805
2016	11,810,212	2,355,519	11,223,712	16,225,392	51.5	1,696,945	10,546,233	4,665,600	9.9	62,350	0.1	16,538,162	31,501,568	64.8	47,362,251
2017	12,824,072	2,155,519	12,352,832	16,225,392	48.6	2,682,420	10,546,233	3,195,140	6.7	50,020	0.1	16,069,232	33,416,163	6.1	47,678,796

- البنك المركزي العراقي ، الموقع الاحصائي : [www.cbiraq.org](http://www.cbiraq.org) .
- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية (2004-2017).
- حوالات الخزينة (وزارة المالية) = رصيد حوالات القطاع المصرفي + هيئة التقاعد الوطنية + دائرة رعاية القاصرين.
- رصيد حوالات القطاع المصرفي = حوالات لدى المصارف الحكومية + حوالات لدى المصارف الخاصة.
- تم استبعاد المصارف الخاصة من الدين المصرفي كونها تشكل نسبة ضئيلة جداً من الدين المصرفي .



أخيراً، يمكن تقسيم الدين الداخلي على ضوء ما سبق، وفق الشكل (1-1-2):

شكل (1-1-2): الدين الداخلي في العراق (2004-2017)



- من اعداد الباحثين: بالاعتماد على الجدول (1-1-2)

#### 4-1-2 اعادة جدولة الدين:

أجري البنك المركزي في عام 2005 مباحثات مع وزارة المالية لغرض ايجاد ترتيبات لتسوية ديون ما قبل عام 2003 والناجمة عن حوالات الخزينة والسحب على المكشوف (overdraft) المترتبة بذمة وزارة المالية لصالح البنك المركزي، حيث تقدم البنك المركزي بعرض لوزارة المالية لجدولة الدين البالغ (5,393,890) مليون دينار (التقرير الاقتصادي السنوي، 2005: 17)، وتمت الموافقة على ذلك بتاريخ 2006/2/21 (التقرير الاقتصادي السنوي، 2007: 16) والجدول (2-1-2) يوضح عملية اعادة جدولة الدين:

الجدول (2-1-2): اعادة جدولة الدين القديم (2006-2017)

السنة	عملية التسديد	الرصيد القائم (مليون دينار)
2006	الموافقة على الاتفاقية بتاريخ 2006/2/21	5,393,890
2007	قامت وزارة المالية بتسديد الاقساط الفصلية (4 اقساط) بمبلغ (719.2) مليار دينار وفوائد الاقساط (35.9) مليار دينار وفوائد مستحقة على مبلغ اصل الدين (473) مليار دينار	4,674,705
2008	قامت وزارة المالية بتسديد الاقساط الخامس والسادس والسابع والثامن ووفق الفصول وبمبلغ (719.2) مليار دينار وفوائد الاقساط (35.9) مليار دينار وفوائد مستحقة على مبلغ اصل الدين (184.8) مليار دينار	3,955,519
2009	تم تأجيل اصدار الحوالات لغاية عام 2011 ، وتم الاتفاق على ان يسدد المبلغ المتبقي (3.9) مليار دينار ابتداءً من 2011-3-31 على اربعة اقساط في السنة وبواقع (100) مليار للقسط الواحد	3,955,519
2010	لا يوجد تسديد ، وقد تم توقيع اتفاقية بين البنك المركزي ووزارة المالية بتاريخ 2010-10-26 على تسديد الدين بأربعة اقساط (100) مليار دينار للقسط الواحد.	3,955,519
2011	تسديد اربعة اقساط وبمبلغ (100) مليار دينار للقسط الواحد ، اضافة لتسديد فائدة كل قسط (36) مليار دينار مع فوائد الدين المتبقي (162) مليار دينار.	3,555,519
2012	تسديد اربعة اقساط وبمبلغ (100) مليار دينار للقسط الواحد.	3,155,519
2013	تسديد اربعة اقساط وبمبلغ (100) مليار دينار للقسط الواحد.	2,755,519
2014	تسديد ثلاثة اقساط وبمبلغ (100) مليار دينار للقسط الواحد مع فائدة على اصل الدين (99) مليار دينار ، اما القسط الرابع فانه لم يسدد بطلب من وزارة المالية.	2,455,519
2015	تسديد قسط واحد وبمبلغ (100) مليار دينار .	2,355,519
2016	بتاريخ 2017/7/18 تم الاتفاق على اعادة جدولة الدين للمبلغ المتبقي والبالغ (2,355,519) مليون وبواقع 12 قسط كل ستة اشهر ، قيمة القسط الواحد (200,000) مليون باستثناء الاخير والبالغ (155,519) مليون ، وبتاريخ 2017/6/30 يستحق اول قسط وبفائدة 0.5% سنوياً (على الرصيد) ، على ان تبدأ من تاريخ 2017/1/1 ، وتدفع كل ستة اشهر ايضاً .	2,355,519
2017	تسديد (200) مليار دينار	2,155,519

- النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي (2006-2017)

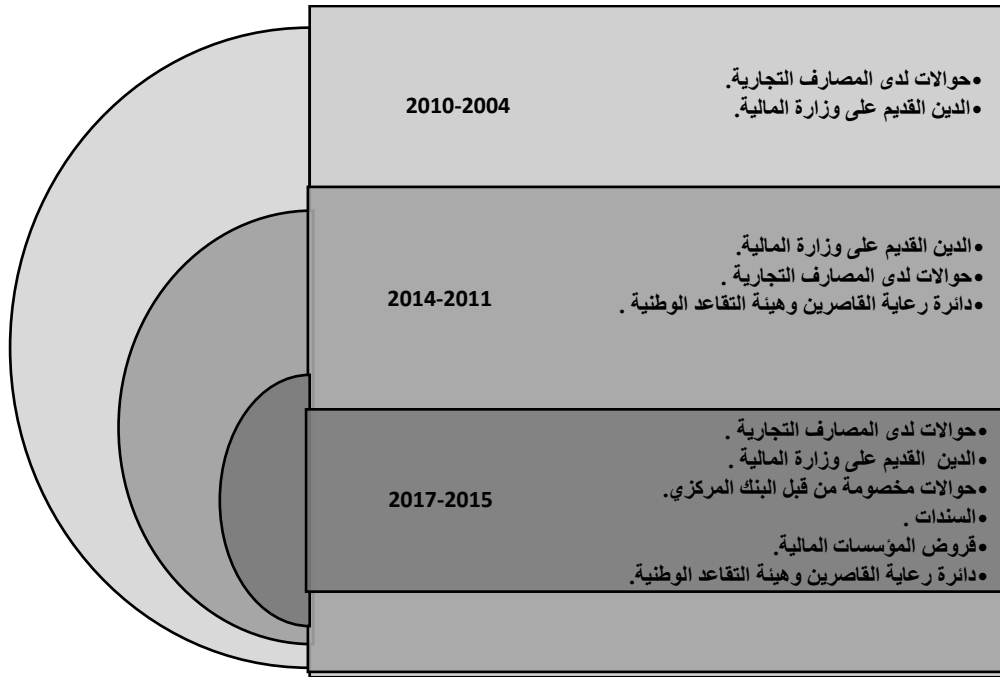
- الاعتماد على الجدول (1-1-2)

- 2016 : البنك المركزي العراقي، القوائم المالية (مترجمة) ، 2016: 21.

## 2-1-5 هيكل الدين العام الداخلي:

عند تتبع نشرات البنك المركزي العراقي يُلاحظ خلال المدة (2004-2010) ان الدين العام الداخلي يقسم الى حوالات الخزينة لدى البنوك التجارية والدين القديم على وزارة المالية (الموجود النقدي لدى البنك المركزي)<sup>3</sup> ومجموع ذلك يساوي الدين العام الداخلي ، ولكن في الاعوام التالية (2011-2014) يُلاحظ دخول دائرة رعاية القاصرين كمقرض من خلال حوالات الخزينة (وزارة المالية) ، بينما خلال المدة (2015-2017) ومع العجز الحاصل في الموازنة العامة والحاجة المُلحة الى الانفاق العسكري برز دور الحوالات المخصصة من قبل البنك المركزي اضافة الى السندات مع ظهور دور المؤسسات المالية وهيئة التقاعد الوطنية بشكل كبير ودائرة رعاية القاصرين بشكل اقل .

### الشكل (2-1-2) : هيكل الدين العام الداخلي في العراق (2004-2017)



- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية (2004-2017)

## 2-1-6 ادارة الدين العام الداخلي Internal Public Debt Management

يقوم المركزي العراقي بمشاركة وزارة المالية بإدارة الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي. ان ادارة وتنظيم وتوقيات الدين العام تساهم بها السلطة النقدية، على الرغم من ان السلطة المالية هي من تحدد حجم الدين العام. وذلك بسبب التأثير المتبادل ما بين نوعية الدين وتوقيتاته واجراءات السلطة النقدية (داغر، 18 آب 2017: 5). لم تتمكن السياسة النقدية في العراق من القيام بدور فاعل في تنظيم الدين الحكومي، فمع وجود عادات مصرفية متخلفة لدى الافراد، فان ذلك يؤدي بدوره الى انخفاض مساهمتهم في الاستثمار حيث تنحصر حوالات الخزينة لدى الجهاز المصرفي، اذ يقوم بشراء هذه الحوالات بسبب ارتفاع الفوائد مع عامل الضمان الموجود فيها (ابراهيم، 2008: 201).

تسعى ادارة الدين الحكومي لتمويل العجز مع تدوير الدين وخفض تكاليفه من خلال ادامة الوصول الى الاسواق المالية.

يتولى المركزي العراقي عقد المزادات<sup>4</sup> ، فهو بذلك يدير جوانب اجرائية من ادارة الدين الحكومي ، ومن خلال هذه الوظيفة يمكن التنسيق بين سياسة الدين الداخلي والسياسة النقدية ، خصوصاً وان المركزي العراقي هو المستشار المالي للدولة ، وبالتالي فانه لا يتفاجأ بقرارات تتخذها السياسة المالية (علي ، 2015 : 7) . لا يمكن الاستغناء عن ادارة الدين في بلد كالعراق، بل وحتى في الدول المتطورة مالياً، على الرغم من ان الادبيات تؤكد على اهمية استقلالية البنك المركزي، كما ان المركزي يجب ان يكون على علم بأجال الديون وحجم الاصدارات (علي، 2015: 26).

<sup>3</sup> دين قديم على وزارة المالية يقود الى ما قبل عام 2003.

<sup>4</sup> ان تنظيم مزادات الحوالات من قبل المركزي العراقي يوجد ما يماثله في دول اخرى، ففي كوريا الجنوبية يقوم البنك المركزي بالإشراف على اصدارات الديون بالإضافة الى بيع وشراء السندات بالنيابة عن الحكومة (علي، 2015: 26).

## 7-1-2 استدامة الدين المصرفي العام sustainability of Bank's debt

تكشف استدامة الدين المصرفي<sup>5</sup> عن قدرة الدولة على السداد ، فزيادة البسط (الدين المصرفي) تؤدي الى زيادة النسبة ، اما المقام (الناتج المحلي الاجمالي) ، فزيادته تعمل على تخفيض النسبة ، وهو ما تسعى اليه ادارة الدين العام ، وكما ذكر في الفصل الاول ، فان معاهدة ماسترخت قد حددت 60% هي نسبة الدين المثلّي ، ولكن في الواقع فإن الدول قد تتجاوز هذه النسبة بكثير .

يُلاحظ من خلال الجدول (2-1-6)، ان نسبة الدين المصرفي الى الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بالأسعار الجارية، تتجه نحو الانخفاض ابتداءً من 2011-2013، حيث شهد العام 2013 أدنى انخفاض في هذه النسبة، سبب تحسن اسعار النفط العالمية، وبالتأكيد فهو ينعكس ايجابياً على الموازنة العامة، ومع حدوث الفائض في الموازنة، فإن وزارة المالية تقوم بتسديد ما بذمتها من مستحقات.

اما الاعوام (2014 - 2016)، فإن هذه النسبة سجلت ارتفاعاً نسبةً للسنوات السابقة، وهذا الارتفاع جاء بسبب الاعمال العسكرية التي حصلت في العراق اضافة الى انخفاض اسعار النفط، مما دفع الحكومة الى الاقتراض في سبيل تحقيق التوازن بين النفقات والايادات.

يتبين مما سبق، ان قدرة السياسة المالية على الاستدامة مرتبطة بأسعار النفط، وكما هو معروف، ان الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على مورد النفط (داغر، 2016: 6).

شهدت مرونة استدامة الدين المصرفي درجات استجابة عالية (مرونة عالية أكبر من الواحد الصحيح) من قبل نسبة (الدين المصرفي الى GDP بالأسعار الجارية) للتغيرات الحاصلة في معدلات اسعار النفط لأغلب السنوات، حيث بلغت اعلى درجة (-25.19) وهي درجة استجابة عالية جداً، اذ ازدادت اسعار النفط بنسبة (0.0097) فاستجابت الاستدامة بنسبة أكبر وبلغت (0.248).

كما يمكن ان يُلاحظ من خلال الشكل (2-1-3) دور المورد النفطي في استدامة الدين المصرفي والمعبر عنه بارتفاع معدل اسعار النفط. اذاً يمكن القول ان العلاقة عكسية بين استدامة الدين المصرفي (الدين المصرفي / GDP بالأسعار الثابتة) واسعار النفط ، حيث بلغت درجة الارتباط (-0.61) ، اما بالنسبة للعلاقة بين استدامة الدين المصرفي (الدين المصرفي / GDP بالأسعار الجارية) واسعار النفط ، فقد بلغت درجة الارتباط (-0.85)<sup>6</sup>، وهو ما يشير الى قوة العلاقة العكسية بينهما .

الجدول (2-1-3): استدامة الدين المصرفي العام (2004-2017)

السنة	الدين المصرفي العام	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (2007=100)	الدين المصرفي العام / GDP بالأسعار الجارية %	الدين المصرفي العام / GDP بالأسعار الثابتة %	معدل اسعار النفط (دولار للبرميل)	مرونة استدامة الدين المصرفي العام***
2004	6,061,688	53,235,358.7	101,845,262.4	11.39	5.95	31.381	-
2005	6,593,960	73,533,598.6	103,551,403.4	8.97	6.37	45.560	-0.5
2006	5,645,390	95,587,954.8	109,389,941.3	5.91	5.16	55.605	-1.5
2007	5,193,705	111,455,813.4	111,455,813.4	4.66	4.66	66.725	-1.1
2008	4,455,569	157,026,061.6	120,626,517.1	2.84	3.69	87.930	-1.2
2009	8,434,049	130,643,200.4	124,702,847.9	6.46	6.76	59.436	-3.9
2010	9,180,806	162,064,565.5	132,687,028.6	5.66	6.92	75.614	-0.5
2011	7,446,859	217,327,107.4	142,700,217.0	3.43	5.22	104.983	-1.0
2012	6,547,519	254,225,490.7	162,587,533.1	2.58	4.03	106.019	-25.2
2013	4,255,549	273,587,529.2	174,990,175.0	1.56	2.43	102.265	11.2
2014	9,520,019	266,420,384.5	175,335,399.6	3.57	5.43	91.627	-12.5
2015	21,681,748	199,715,699.9	182,051,372.6	10.86	11.91	44.729	-4.0
2016*	36,816,018	203,869,832.2	199,476,600.2	18.06	18.46	36.98	-3.8
2017**	37,132,563	225,995,179.1	201,528,215.6	16.43	18.43	83.83	-0.1
Max		273,587,529.2	201,528,215.6	18.06	18.46		
Min		53,235,358.7	101,845,262.4	1.56	2.43		

- الدين العام الداخلي : البنك المركزي العراقي ، الموقع الاحصائي : [www.cbiraq.org](http://www.cbiraq.org)  
- الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار (الجارية والثابتة): وزارة التخطيط العراقية، قسم الحسابات القومية.

\* تقديرات سنوية أولية

\*\* تقديرات فصلية أولية

\*\*\* احتسبت المرونة حسب الناتج بالأسعار الجارية، ووفق المعادلة التالية:

<sup>5</sup> استدامة الدين المصرفي = الدين المصرفي العام / GDP بالأسعار الجارية.

<sup>6</sup> تم ايجادها باستخدام برنامج Excel والاعتماد على بيانات الجدول.

$$\text{مرونة استدامة الدين المصرفي} = \frac{\Delta(\text{الدين المصرفي العام}/GDP \text{ بالاسعار الجارية})}{\Delta \text{معدل اسعار النفط}} * \frac{\text{معدل سعر النفط}}{(\text{الدين المصرفي العام}/GDP \text{ بالاسعار الجارية})}$$

## 2-2 تحليل عمل الاحتياطي الاجنبي كقيد في العراق (2004-2017)

### 1-2-2 الاحتياطيات الاجنبية Foreign Reserves

ان رصيد الاحتياطيات من العملات الاجنبية في البنك المركزي العراقي مصدره الرئيس من الايرادات النفطية ويشكل قاعدة لدعم الدينار العراقي واستقرار سعر صرفه، فاذا تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمة عرض تتمثل بانخفاض اسعار النفط فان رصيد الاحتياطي من العملات الاجنبية سينخفض تبعاً لذلك (شليمون، 2017: 13).

يوضح الجدول (1-2-2) تطور الاحتياطيات الاجنبية خلال المدة (2004-2017)، حيث يلاحظ ان هذه الاحتياطيات تتراوح بين (9,395 - 77,743) مليون دولار، ويبدأ حجم الاحتياطيات باتجاه تصاعدي بعد العام 2004 ولغاية العام 2013 عدا عام 2009، والذي شهد انخفاض حاد في اسعار النفط العالمية، حيث وصل معدل سعر البرميل الى (59.436) دولار مقارنة مع العام السابق له والذي وصل الى (87.930 دولار)، ويلاحظ ان التغير المئوي في الاحتياطيات الاجنبية لعام 2009 شهد معدل تغير سالب (-11.5%).

اما بعد عام 2014، فقد شهدت هذه الاعوام انخفاض هائل في هذه الاحتياطيات، نتيجة انخفاض اسعار النفط ايضاً مع استمرار الحالة الامنية للبلد والمتمثلة بحرب داعش وسيطرته على معظم الحقول النفطية. وصلت الاحتياطيات الى أكبر قيمة لها في عام 2013 وبحجم احتياطي بلغ (77,743.19) مليون دولار، يقابله في ذلك ان اسعار النفط في العام 2012 كانت الاعلى ضمن المدة ذاتها وبلغ متوسط سعر البرميل (106.019) دولار. اما اقل قيمة للاحتياطيات فقد شهدها عام 2004 وبحجم بلغ (9,395) مليون دولار، يقابلها اقل قيمة في معدل اسعار النفط البالغة (31.381) دولار. يستخلص من ذلك الاحتياطي الاجنبي يتأثر بتقلبات بأسعار النفط العالمية، يضاف اليها عجز الموازنة والحالة الامنية التي سادت في السنوات (2014-2016).

### الجدول (1-2-2): تطور الاحتياطي الاجنبي (2004-2017)

السنة	الاحتياطيات الاجنبية (مليون دولار)	معدل نمو الاحتياطيات %	معدل اسعار النفط (دولار / برميل)
2004	9,350.82	-	31.381
2005	13,501.58	44.4	45.560
2006	19,100.33	41.5	55.605
2007	31,403.21	64.4	66.725
2008	50,100.92	59.5	87.930
2009	44,335.74	-11.5	59.436
2010	50,622.97	14.2	75.614
2011	61,034.97	20.6	104.983
2012	70,327.02	15.2	106.019
2013	77,743.19	10.5	102.265
2014	65,365.52	-15.9	91.627
2015	53,139.06	-18.7	44.729
2016	44,516.00	-16.2	36.98
2017	48,499.08	8.9	
Max	77,743.19	68.14	106.019
Min	9,395.87	-17.66	31.381

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية، (2004-2017)
- تحويل الاحتياطي الاجنبي من الدينار الى الدولار باستخدام سعر الصرف لكل عام.
- معدل اسعار النفط: وزارة النفط، هيئة التسويق النفطي الخام.

## 2-2-2 وظيفة الاحتياطيات الأجنبية

ان تمويل التجارة الخارجية وطبيعة الإيرادات وتمويل الانفاق الحكومي تعمل على فرض واقع معين ومحدد على عملية بيع وشراء العملة الأجنبية، كما ان معظم واردات وزارة المالية تكون بالعملة الأجنبية، اما نفقاتها فمعظمها تكون بالدينار العراقي، وهذا الامر يمكن ملاحظته في الموازنة العامة.

ان العملية تبدأ بقيام وزارة المالية ببيع الدولار للبنك المركزي العراقي، ثم يقوم البنك المركزي العراقي ببيع الدولار الى القطاع الخاص<sup>7</sup>، وذلك للحصول على الدينار، اذ يقوم القطاع الخاص بتغطية تلك الاستيرادات من ذلك الدولار المشتري.

ان ارتفاع الاحتياطي وانخفاضه تابع الى الطلب على الدولار، فعندما يكون الطلب عليه اعلى من الإيرادات الدولارية و يلجأ البنك المركزي العراقي الى احتياطيات العملة الأجنبية، وذلك لتغطية ذلك العجز، وفي حالة حدوث العكس (فائض)، فانه يضاف الى احتياطيات العملة الأجنبية (اسماعيل، 2016: 2).

من خلال العملية السابقة، يمكن تثبيت سعر صرف الدينار تجاه الدولار الامريكي واستخدام الاحتياطي الاجنبي للحفاظ على هذا التثبيت، وهذا الهدف مشتق من هدف المركزي العراقي، وهو الحفاظ على استقرار الاسعار داخل البلد، يتبعها استقرار قيمة الدينار العراقي، وهذا محدد وفق قانون البنك المركزي في المادة (3) (مرزا، 4 أيار 2012: 1).

هذا يعني ان الوظيفة الاساسية للاحتياطيات الأجنبية قد تحققت، ويمكن للبنك المركزي العمل على خفض الطلب على العملة الأجنبية، من خلال رفع سعر صرف الدولار مقابل الدينار (خفض سعر صرف الدينار/الدولار)، وهذا يمثل اداة وحيدة لخفض الطلب، بالمقابل فان المركزي لا يستطيع التحكم بعرض العملة الأجنبية (الحجم) المتأتية من وزارة المالية او من جهات اخرى (اسماعيل، 2016: 3). يضاف الى ذلك، الارتفاع او الانخفاض في اسعار النفط يؤثر بشكل كبير على المشتريات الدولارية للبنك المركزي من وزارة المالية وبالتالي على حجم الاحتياطيات الأجنبية.

خلاصة القول ان المركزي العراقي لا يؤثر على الطلب على الدولار (طلب القطاع الخاص لغرض الاستيراد او اغراض اخرى)، ولا على حجم الاحتياطي، ولكن يدير هذه الاحتياطيات فقط.

## 2-2-3 تكوين الاحتياطيات الأجنبية Composition of foreign reserves

ان عملية تكوين الاحتياطيات الأجنبية في العراق تعتمد بشكل كبير على المورد النفطي (كمية مبادعة واسعار)، وهو بدوره يؤدي الى تناقص او تزايد هذه الاحتياطيات تبعاً لذلك. يباع المورد النفطي العراقي فتحصل الحكومة على الإيرادات (إيرادات حكومية) من العملة الأجنبية، والتي تدخل في حساب وزارة المالية، ثم يستقطع منها نسبة 5% لتعويضات الحرب، عدا الاعوام (2015، 2016، 2017) لم يدفع اي تعويض مع الاتفاق على دفع نسبة 0.5% عام 2018. يتم بعدها تقسيم الإيرادات الى قسمين، القسم الاول: يستخدم بصورة مباشرة لتغطية الاستيرادات الحكومية، والقسم الآخر: يباع الى المركزي العراقي والذي يستخدم لتغطية استيرادات القطاع الخاص (private sector) عن طريق نافذة بيع العملة، ويضاف ما تبقى الى الاحتياطيات الأجنبية لدى المركزي (داغر وآخرون، 2017: 60).

يوضح الشكل (2-2-1) ما جاء اعلاه:

<sup>7</sup> يلتزم الجهاز المصرفي العراقي وتحت اشراف البنك المركزي العراقي بتوفير العملية الأجنبية للقطاع الخاص، وكذلك نفقات الموازنة العامة، يقابل هذا الالتزام اهمية ادارة الاحتياطيات الأجنبية من قبل البنك المركزي العراقي (مرزا، 4 أيار 2012: 1).



تختلف نسبة (الاحتياطيات الى الاحتياج) باختلاف عدد أشهر التغطية، فعند 3 أشهر تغطية يلاحظ ان اعلى نسبة بلغت (755.7%) في العام 2007، بمعنى ان الاحتياطيات تغطي أكثر من سبعة اضعاف النسبة المعيارية، وان أدنى نسبة لها بلغت (175.6%).

بالجانب الاخر، فعند الاعتماد على 6 أشهر تغطية، فان نسبة الاحتياطيات الى الاحتياج بلغت (87.8%) في العام 2004 وهي أدنى نسبة، مما يعني ان الاحتياطيات لا تغطي الاستيرادات بشكل كامل لمدة 6 أشهر، كما بلغت اعلى نسبة تغطية (377.8%) وذلك في العام 2007.

خلاصة القول، ان العراق يعتمد بشكل كبير في اشباع حاجاته على الاستيرادات، اضافة الى ريعية الاقتصاد العراقي، فانه يحتاج الى الاحتفاظ بمستوى كبير من الاحتياطيات لتغطية احتياجاته من السلع والخدمات.

#### الجدول (2-2-2): الاحتياطيات الى أشهر الاستيرادات (تغطية الاستيرادات)

السنوات	الاحتياطيات الاجنبية	الاستيرادات (FOB) (مليون دولار)*	الاحتياطيات / الاستيرادات (أشهر)	الاحتياجات لتغطية الاستيرادات (3 اشهر)	الاحتياطيات / الاحتياج لثلاث اشهر %	الاحتياجات لتغطية الاستيرادات (6 اشهر)	الاحتياطيات / الاحتياجات لستة اشهر %
2004	9,350.82	21,302.3	5.3	5,325.58	175.6	10,651.20	87.8
2005	13,501.58	20,002.2	8.1	5,000.55	270.0	10,001.10	135.0
2006	19,100.33	18,707.5	11.6	4,676.88	408.4	9,353.80	204.2
2007	31,403.21	16,622.5	22.0	4,155.63	755.7	8,311.30	377.8
2008	50,100.92	30,171.2	19.6	7,542.80	664.2	15,085.60	332.1
2009	44,335.74	32,673.3	16.3	8,168.33	542.8	16,336.70	271.4
2010	50,622.97	37,328.0	16.3	9,332.00	542.5	18,664.00	271.2
2011	61,034.97	40,632.5	18.0	10,158.13	600.8	20,316.30	300.4
2012	70,327.02	50,155.0	16.8	12,538.75	560.9	25,077.50	280.4
2013	77,743.19	50,446.9	18.5	12,611.73	616.4	25,223.50	308.2
2014	65,365.52	45,200.1	17.4	11,300.03	578.5	22,600.10	289.2
2015	53,139.06	40,808.5	15.8	10,202.13	520.9	20,404.30	260.4
2016	44,516.00	29,077.0	18.4	7,269.25	612.4	14,538.50	306.2
2017	48,499.08	32,950.8	17.6	8,237.70	588.7	16,475.40	294.4
max	77,743.19		22.0		755.7		377.8
min	9,395.87		5.3		175.6		87.8

- الاحتياطي الاجنبي: الجدول (1-2-2)
  - الاستيرادات: النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي (2005-2017)، بغداد: المديرية العامة للأبحاث والاحصاء.
  - \* استيرادات عام 2017 بيانات اولية.
  - نسبة الاحتياطيات الى مبيعات النافذة
- تبين هذه النسبة قدرة الاحتياطيات على تغطية حجم مبيعات نافذة المركزي العراقي. يلاحظ من خلال الجدول (2-2-3) ان الاحتياطيات تغطي حجم مبيعات النافذة بالاعتماد على ثلاثة اشهر وستة اشهر تغطية، حيث يتبين لأغلب السنوات ان عدد اشهر التغطية اكثر فيما لو استُخدم معيار (الاحتياطيات / الاستيرادات) وهذا يعني ان النافذة تستخدم لأغراض اخرى غير اغراض الاستيرادات كالسفر والعلاج والدراسة<sup>9</sup>
- كما شهدت السنوات (2014-2017) انخفاض في قيمة المبيعات، وذلك بسبب انخفاض الاحتياطيات (ينخفض بسبب انخفاض مشتريات المركزي العراقي الدولار من وزارة المالية)، وهذا يوضح العلاقة بين مبيعات النافذة والاحتياطيات.

<sup>9</sup> للمزيد ينظر: حسن، 2017: 76.

الجدول (2-2-3): نسبة الاحتياطيات الى مبيعات النافذة (2004-2017)

(مليون دولار)

السنة	الاحتياطيات الاجنبية	مبيعات المركزي في النافذة (12 شهر)	نسبة الاحتياطيات الى المبيعات (اشهر)	الاحتياطيات لغرض النافذة (3 اشهر)	الاحتياطيات/الاحتياج % (3 اشهر)	الاحتياطيات لغرض النافذة (6 اشهر)	الاحتياطيات/الاحتياج % (6 اشهر)
2004	9,350.82	4,981	22.6	1,245.25	750.9	2,490.50	375.5
2005	13,501.58	9,649	16.8	2,412.25	559.7	4,824.50	279.9
2006	19,100.33	11,175	19.4	2,793.75	683.7	5,587.50	341.8
2007	31,403.21	15,980	22.9	3,995.00	786.1	7,990.00	393.0
2008	50,100.92	25,869	22.8	6,467.25	774.7	12,934.50	387.3
2009	44,335.74	33,993	15.7	8,498.25	521.7	16,996.50	260.9
2010	50,622.97	36,169	16.8	9,042.25	559.8	18,084.50	279.9
2011	61,034.97	39,798	18.4	9,949.50	613.4	19,899.00	306.7
2012	70,327.02	48,649	17.3	12,162.25	578.2	24,324.50	289.1
2013	77,743.19	53,231	17.5	13,307.75	584.2	26,615.50	292.1
2014	65,365.52	51,728	15.2	12,932.00	505.5	25,864.00	252.7
2015	53,139.06	44,304	14.6	11,076.00	479.8	22,152.00	239.9
2016	44,516.00	33,524	15.9	8,381.00	531.2	16,762.00	265.6
2017	48,499.08	42,200	13.8	10,550.00	459.7	21,100.00	229.9
max	77,743.19	53,231	22.9		786.1		393.0
min	9,395.87	4,981	13.8		459.7		229.9

- الاحتياطيات الاجنبية: الجدول (2-2-1)
- مبيعات المركزي في النافذة: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي: [www.cbiraq.org](http://www.cbiraq.org).

يتبين من خلال المعيار السابق ان حجم الاحتياطيات الاجنبية في العراق يعمل بمستوى اعلى من المعيار خلال (2004-2017)، بمعنى ان الاحتياجات كانت اقل من الاحتياطيات، عدا العام 2004 (الاحتياطيات الى الاستيرادات 6 أشهر) والذي شهد انخفاضاً في الاحتياطيات.

#### 2-4-2-2 محاولة هيلر<sup>10</sup> Heller:

تبين هذه المحاولة الاحتياجات من الاحتياطي التي يجب الاحتفاظ به، بينما تؤثر عدة عوامل على حجم الاحتياطي الذي يجب الاحتفاظ به، واهمها هو العائد في حال استثمار هذه الاحتياطيات على شكل سندات مثلاً. فمع عدم توفر البيانات حول العائد الذي يحصل عليه المركزي العراقي جرّاء استثمار الاحتياطيات، اضافة الى العائد الاجتماعي على رأس المال، تم افتراض ما يلي: (كاظم والحمدي، 2017: 96).

- افتراض ان المركزي يستثمر احتياطاته في سندات الخزينة الامريكية.
- افتراض ان معدل العائد الاجتماعي على رأس المال هو 10%.

وكما جاء في الفصل الاول، كانت محاولة هيلر Heller وفق ما يلي:

$$R_{opt} = h \frac{\log(r.m)}{\log 0.5}$$

للتوضيح: 54(55-: Zeng, 2012)

h: يمكن حسابه باستخدام طريقة المتوسط المتحرك، فعلى سبيل المثال، تساوي قيمة عام 2007 القيمة المتوسطة لمبلغ تغيير احتياطيات النقد الأجنبي خلال السنوات الأربع السابقة أي من 2003 إلى 2006. يذكر ان التنبؤ بالاحتياطي الأمثل في عام 1963 حسب هيلر كان لسنة واحدة، لذلك لم يتم حساب قيمة h باستخدام طريقة المتوسط المتحرك.

<sup>10</sup> للمزيد انظر: Heller, H.R. "Optimal International Reserves", Economics Journal, 76, 296-311, 1966.



**R opt** : يشير إلى الاحتياطات المثلى التي تم حسابها من خلال منهج تحليل التكلفة والفوائد  
**r** : كلفة الفرصة البديلة = عائد رأس المال الاجتماعي – (سعر فائدة السندات – التضخم)

الجدول (4-2-2): محاولة هيلر (heller) لتحديد مستوى الاحتياطي الاجنبي (2017-2004)  
(مليون دولار، %)

السنوات	الاستيرادات (FOB)	GDP \$	الميل الحدي للاستيراد	الاحتياطات الاجنبية	H	سعر الفائدة للسندات الامريكية - التضخم
2004	21,302.3	36,638.24	—	9,350.82	—	-0.79%
2005	20,002.2	50,056.91	-0.10	13,501.58	3,386.78	0.23%
2006	18,707.5	65,158.80	-0.09	19,100.33	4,527.43	1.70%
2007	16,622.5	88,809.41	-0.09	31,403.21	8,070.05	1.68%
2008	30,171.2	131,622.85	0.32	50,100.92	10,187.53	-2.02%
2009	32,673.3	111,660.86	-0.13	44,335.74	7,708.54	0.81%
2010	37,328.0	138,516.72	0.17	50,622.97	7,880.66	-1.32%
2011	40,632.5	185,749.66	0.07	61,034.97	7,407.94	-2.98%
2012	50,155.0	218,032.15	0.29	70,327.02	5,056.53	-1.90%
2013	50,446.9	234,637.68	0.02	77,743.19	8,351.86	-1.34%
2014	45,200.1	228,490.90	0.85	65,365.52	3,685.64	-1.50%
2015	40,808.5	171,135.99	0.08	53,139.06	1,973.98	0.20%
2016	29,077.0	172,478.71	-8.74	44,516.00	6,452.75	-0.65%
2017	32,950.8	190,874.31	0.21	48,499.08	7,311.03	-0.93%
السنوات	R	r*m	log r*m	h*log r*m	R opt h*log = r*m/log 0.5	الاحتياطات الى الاحتياجات %
2004	0.1079	-	-	-	-	-
2005	0.0977	-0.009465898	#NUM!	#NUM!	#NUM!	#NUM!
2006	0.083	-0.007115673	#NUM!	#NUM!	#NUM!	#NUM!
2007	0.0832	-0.007334777	#NUM!	#NUM!	#NUM!	#NUM!
2008	0.1202	0.038038378	-1.419778012	-14,464.02	48,048.45	104.3
2009	0.0919	-0.011519038	#NUM!	#NUM!	#NUM!	#NUM!
2010	0.1132	0.019619997	-1.707301065	-13,454.66	44,695.40	113.3
2011	0.1298	0.009081037	-2.041864547	-15,126.01	50,247.52	121.5
2012	0.119	0.035101925	-1.454669066	-7,355.57	24,434.68	287.8
2013	0.1134	0.001993401	-2.700405379	-22,553.42	74,920.83	103.8
2014	0.115	0.098162301	-1.008055272	-3,715.33	12,342.05	529.6
2015	0.098	0.007503749	-2.124721721	-4,194.15	13,932.66	381.4
2016	0.1065	-0.930504338	#NUM!	#NUM!	#NUM!	#NUM!
2017	0.1093	0.023016719	-1.637956583	-11,975.15	39,780.57	121.9
<u>max</u>			-2.70		74,920.83	<u>529.6</u>
<u>min</u>			-1.00		12,342.05	<u>103.8</u>

- الاستيرادات: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية (2017-2004)
- الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية: وزارة التخطيط، قسم الحسابات القومية (2017-2004)
- الاحتياطي الاجنبي: الجدول (1-2-2).
- تم تحويل الناتج المحلي بالاسعار الجارية الى الدولار بالاعتماد على اسعار صرف النافذة لكل عام.
- اسعار فائدة السندات الامريكية :  
[https://www.federalreserve.gov/datadownload/Preview.aspx?pi=400&rel=H15&preview=H15/H15/RIFLGFCY01\\_N.A](https://www.federalreserve.gov/datadownload/Preview.aspx?pi=400&rel=H15&preview=H15/H15/RIFLGFCY01_N.A)
- التضخم في الولايات المتحدة :  
[https://inflationdata.com/Inflation/Inflation\\_Rate/HistoricalInflation.aspx](https://inflationdata.com/Inflation/Inflation_Rate/HistoricalInflation.aspx)

يلاحظ من خلال الجدول (4-2-2) ان نتائج (الاحتياطيات/الاحتياجات) كانت الاحتياطيات تغطي الاحتياجات بالكامل، اذ بلغت اعلى نسبة تغطية (529.6%) عام 2014 وهو العام الذي شهد أدنى احتياجات (حسب Heller) وبلغت (12,342.05) مليون، وذلك يرجع الى ارتفاع الميل الحدي للاستيراد والبالغ (0.85) وهو ما يعمل على تخفيض أحد عناصر البسط ( $\log r^*m$ )، حيث بلغت أدنى قيمة لهذا العنصر (-1.00) وبالتالي انخفاض الاحتياجات (حسب Heller).

بالمقابل بلغت أدنى نسبة تغطية (103.8%) لعام 2013 وهو العام الذي شهد اعلى نسبة للاحتياجات (حسب Heller) وبلغت (74,920.83) مليون دولار، وهذا يعود الى انخفاض الميل الحدي للاستيراد والبالغ (0.02) وهو ما يعمل على رفع أحد عناصر البسط ( $\log r^*m$ )، حيث بلغت اعلى قيمة لهذا العنصر (-2.70) وبالتالي ارتفاع الاحتياجات (حسب Heller).

ملاحظة: تم استثناء الميل الحدي للاستيراد ذو القيمة السالبة، لأنه لا يمكن حساب الاحتياجات (حسب Heller).

### 3-4-2-2 المعيار التجميعي لـ IMF:

ستتخذ الدراسة قياس كفاية الاحتياطي المستقبلية (2018) مع بيان كفاية عام 2017 آنفة الذكر، حيث يتضح من خلال الجدول (5-2-2) ان الاحتياطيات الحالية تفي بمتطلبات المعيار التجميعي (100% - 150%)

### جدول (5-2-2): المؤشر التجميعي لـ IMF

(مليار دولار)

المؤشرات	2017	2018 (توقعات)
الاحتياطيات الاجنبية	48.5	-
الاستيرادات	33.0	50.5
عرض النقد الواسع	75.5	-
دين خارجي قصير الاجل	-	1
اوزان معيار IMF التجميعي	-	20.3
معيار اشهر الاستيرادات (شهر)	12	11.5
معيار M2 (%)	64.2	-
المعيار التجميعي IMF (%)	-	239.9

- الاحتياطي الاجنبي: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية: 2017
- الصادرات: بلغت 80.5 مليار دولار وفقاً لتوقعات دائرة الاحصاء والابحاث، اما المطلوبات الاخرى فهي الديون الخارجية طويلة الاجل لعام 2018 (عدم معرفة المتوقع من التسديد)، لتفادي الازدواجية في الحساب، وتبلغ الديون الخارجية طويلة الاجل 22.02 مليار دولار.
- ديون خارجية قصيرة الاجل: وفقاً لتوقعات البنك المركزي العراقي، دائرة العمليات المالية وادارة الدين العام: 2018.
- M2: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، وباستخدام سعر صرف النافذة تم تحويله من الدينار الى الدولار بسعر صرف 1184 (دينار لكل دولار).

### 5-2-2 الاحتياطيات قيد على الدين المصرفي:

يمكن بيان عمل هذا القيد من خلال:

- الاصول الاجنبية والاصول المحلية (نسبة الاصول المحلية الى الاصول الاجنبية).
- مشتريات ومبيعات المركزي العراقي من الدولار (الفرق بينهما).

ان تناول نسبة الاصول المحلية (Domestic Assets) الى الاصول الاجنبية (Foreign Assets) يعطي مؤشر حول درجة الخطورة التي تتعرض اليها الاصول الاجنبية في حال استمرار زيادة الاصول المحلية (سندات وحوالات حكومية في الغالب)، حيث يلاحظ ان هذه النسبة في تناقص ابتداءً من 2004 لغاية 2013 عدا عام 2009، فخلال هذه الفترة تم تسديد الدين على وزارة المالية وفق اتفاقية جدولة الدين القديم على وزارة المالية<sup>11</sup>، اما عام 2009 فقد شهد توقف في التسديد.

الفترة (2014-2017) شهدت تصاعد هذه النسبة، وهي الفترة التي تطلبت تمويل الانفاق العسكري وانخفاض حاد في اسعار النفط باستثناء عام 2017 الذي شهد تعافي في اسعار النفط وانخفاض الانفاق العسكري. يوضح الجدول (6-2-2) ما جاء اعلاه.

<sup>11</sup> راجع: فقرة 4-1-2.

**الجدول (6-2-2): نسبة الاصول المحلية/الاصول الاجنبية (2004-2017)**

(مليون دينار)

السنوات	الاصول المحلية	الاصول الاجنبية	الاصول المحلية/الاصول الاجنبية %
2004	4,692,796	13,652,193	34.37
2005	5,055,508	19,901,327	25.40
2006	5,393,890	26,568,563	20.30
2007	4,674,704	38,217,704	12.23
2008	3,959,519	58,718,278	6.74
2009	3,957,519	51,872,810	7.63
2010	3,955,519	59,228,871	6.68
2011	3,555,519	71,410,911	4.98
2012	3,155,519	82,001,306	3.85
2013	2,755,519	90,648,557	3.04
2014	2,455,530	76,216,201	3.22
2015	8,580,922	62,810,373	13.66
2016	19,534,111	52,617,915	37.12
2017	19,334,112	57,325,911	33.73

- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية (2004-2017).

ان زيادة الاصول المحلية تترجم الى زيادة في النقد الصادر (دينار)، وان هذه الزيادة تتجه لتمويل زيادة في الطلب على الدولار، وهو ما يولد ضغط على الاصول الاجنبية وبالتالي استنزافها. مع انخفاض مشتريات المركزي العراقي الدولارية من وزارة المالية وضرورة استمرار المركزي في تلبية الطلب على الدولار (مبيعات) لغرض الاستيرادات واغراض اخرى، ادى ذلك الى الضغط على الاحتياطي الاجنبي وتناقصه خلال المدة (2014-2017)، حيث شهد عام 2015 أكبر فجوة بين المشتريات والمبيعات اذ بلغت (-11,854)، اذ انخفضت المشتريات بنسبة (31.7%)، بينما انخفضت المبيعات بنسبة اقل وبلغت (18.7%) عن العام السابق.

اما بالنسبة لعام 2009 فقد شهد ايضاً فجوة بين المشتريات والمبيعات بلغت (-10,992)، بسبب تزايد المبيعات بنسبة (31.4%) وانخفاض المشتريات بنسبة (49.5%) عن العام السابق. الجدول (7-2-2) يوضح كيفية استنزاف الاصول الاجنبية:

**الجدول (7-2-2): مشتريات ومبيعات المركزي العراقي (2004-2017)**

(مليون دولار)

السنوات	الاحتياطيات الاجنبية	مشتريات المركزي من المالية	مبيعات المركزي	الفرق بين مشتريات ومبيعات المركزي
2004	9,395.87	6,554.25	6,108	446.250
2005	13,547.53	10,600	10,462	138
2006	18,110.81	18,000	11,175	6,825
2007	30,452.35	26,700	15,980	10,720
2008	49,219.01	45,500	25,869	19,631
2009	44,335.74	23,000	33,992	-10,992
2010	50,622.97	41,000	36,171	4,829
2011	61,034.97	51,000	39,798	11,202
2012	70,327.02	57,000	48,649	8,351
2013	77,743.19	62,000	55,678	6,322
2014	65,365.52	47,515	54,463	-6,948
2015	53,822.08	32,450	44,304	-11,854
2016	44,516.00	25,653	33,524	-7,871
2017	48,417.15	40,355	42,201	-1,846

- مبيعات البنك المركزي: البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية السنوية، 2004-2017

- مشتريات البنك المركزي: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي : [www.cbiraq.org](http://www.cbiraq.org)

**3- تحليل العلاقة القياسية بين الاحتياطي الاجنبي (Res) والدين المصرفي (Debt)**  
 نظراً لصغر حجم العينة (سنوية) للمدة (2004-2017)، فإن الدراسة اتجهت لتحويل البيانات الى فصلية، بالاعتماد على نفس بيانات الفصل الثاني (2004-2017)، وذلك باستخدام طريقة دنتون (Denton method) لتحويل التكرارات المنخفضة (سنوية) الى تكرارات عالية (فصلية).  
 نظراً لصغر حجم العينة وسكون المتغيرين عند الفرق الاول (1) I، فبالإمكان استخدام انموذج (ARDL)، اذ ان نهج اختبار حدود ARDL هو أكثر ملاءمة ويوفر نتائج أفضل من طرق التكامل المشترك متعددة المتغيرات في حالة خصائص العينة الصغيرة (27: 2015, Fatukasi & et al). مقارنة بالطرق المتبعة لاختبار التكامل المشترك مثل أنجل-كرانجر (Angle-Granger 1987) او اختبار جوهانسن (Johansen co-integration Test) (ادريوش وعبد القادر، 2013: 16-17).

**1-3 اختبار السكون: Stationary Test**  
 تستخدم اختبارات السكون ، لمعرفة درجة تكامل متغيرات النموذج ، والتي من خلالها يحدد اي انموذج سوف يستخدم للكشف عن طبيعة ومدى العلاقة ، ومن خلال اختبار السكون يمكن الكشف عن سكون السلسلة عند I(0) I(1) I(2) (المستوى او الفرق الاول او الفرق الثاني) عند المستويات الثلاث (1% 5% 10%) ، دل ذلك على معنوية المتغير عند الرتبة المعنية ، اي ثرفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة (السلسلة ساكنة) ، والعكس بالعكس ، مع الاشارة الى ان القيم تؤخذ بالمطلق ، اضافة الى امكانية معرفة ذلك (السكون) من خلال قيمة (Prob.)، فعندما تكون قيمة Prob اقل من 5% يعني معنوية اي المتغير ساكن واذا اكبر من 5% غير معنوية اي المتغير غير ساكن.

الجدول (1-3): اختبار ديكي – فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller (الانموذج الاول)

		المستوى level		الفرق الاول 1st difference	
		Intercept	Trend & Intercept	Intercept	Trend & Intercept
Prob. 5%	Res	0.310	0.963	0.006	0.007
	Debt	0.968	0.914	0.021	0.030

- من عمل الباحثين، بالاعتماد على بيانات الدراسة والملحق (1-A) ومخرجات برنامج (Eviews 9)  
 يوضح الجدول (1-3) ان متغير الاحتياطي الاجنبي (Res) ومتغير الدين المصرفي (Debt) ساكنين عند الفرق الاول (1) I، فبالنسبة لمتغير الاحتياطي (Res) فانه ساكن عند الحد (Intercept) وحد واتجاه (Trend & Intercept) عند مستوى 1%، اي ان قيمة (Prob.) أصغر من مستوى معنوية 1% اما متغير الدين المصرفي (Debt)، فانه ساكن عند الحد (Intercept) وحد واتجاه (Trend & Intercept) عند مستوى 5%، اي ان قيمة (Prob.) أصغر من مستوى معنوية 5%.

**2-3 تحليل العلاقة بين الاحتياطي الاجنبي والدين المصرفي (Res Debt) ،**

$$Res = f(Debt)$$

يستخدم ARDL اختبار الحدود (F-Bound test) للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وهي الخطوة الاولى في هذا الانموذج. يوضح الجدول (2-3) نتائج هذا الاختبار.

الجدول: (2-3) اختبار الحدود (F – Bound test) للتكامل المشترك (الانموذج الاول)

ARDL Bounds Test				
Date: 11/26/18 Time: 05:32				
Sample: 2006Q4 2017Q4				
Included observations: 45				
Null Hypothesis: No long-run relationships exist				
Test Statistic	Value	k		
F-statistic	4.379616	1		
Critical Value Bounds				
Significance	I0 Bound	I1 Bound		
10%	3.02	3.51		
5%	3.62	4.16		
2.5%	4.18	4.79		
1%	4.94	5.58		

- من عمل الباحثين، بالاعتماد على بيانات الدراسة والملاحق (2-A) ومخرجات برنامج (Eviews 9)

اسفرت نتائج الجدول (2-3)، ان قيمة احصائية F (F المحتسبة) اعلى من الحد الاعلى (1) I عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرين، وبالتالي ترفض فرضية العدم (عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين) وتقبل الفرضية البديلة (وجود تكامل مشترك)، اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرين.

3-3 جودة الانموذج  
لتشخيص جودة الانموذج، هناك عدد من الاختبارات، والتي يوضحها الجدول (3-3)، لبيان احتواء او خلو النموذج من المشاكل القياسية، وكما يلي:

الجدول: (3-3) اختبار جودة الانموذج (الانموذج الاول)

المعلومات	قيم الاختبار
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	
Prob. F	0.247
Prob. Chai-Square	0.109
Heteroscedasticity Test: ARCH	
Prob. F	0.69
Prob. Chai-Square	0.67
R-squared	0.999
Adjusted R-squared	0.998
Durbin-Watson stat	2.200
Durbin's h stat	1.480
F- Stat.	2363.486
Prob.	0.000

- من عمل الباحثين، بالاعتماد على بيانات الدراسة والملحق (3-A) ومخرجات برنامج (Eviews 9)

يبين الجدول (3-3) ان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي وفق اختبار (Breusch-Godfrey)، حيث بلغت القيمة الاحتمالية (Prob. F) (0.247) فضلاً عن قيمة الاحتمالية (Prob. Chai Square) (0.109)، وكلاهما غير معنوي عند مستوى 5%، وبالتالي تُرفض الفرضية البديلة القائلة بوجود مشكلة ارتباط تسلسلي وتقبل فرضية العدم (استقلال القيم عن بعضها البعض). اما اختبار مشكلة اختلاف التباين *Heteroscedasticity* (Test)، فانه يشير الى ان عدم معنوية الفرضية البديلة (وجود مشكلة اختلاف التباين) عند مستوى 5%، وبالتالي ترفض هذه الفرضية وتقبل فرضية العدم (عدم وجود مشكلة).

يتمتع النموذج أيضاً بقيمة عالية لـ  $(R^2)$  والبالغة (0.999) فضلاً عن قيمة  $(R^2)$  المعدلة، كما ان اختبار F- (stat) كانت معنوية (0.000).

وبخصوص (Durbin-Watson stat) فإنه لا يجوز استخدام إحصاء (Durbin-Watson d) والبالغة (2.200) للكشف عن الارتباط التسلسلي (من الدرجة الأولى) في نماذج الانحدار (autoregressive)، لأن قيمة d المحسوبة في هذه النماذج تميل عموماً إلى (2). بعبارة أخرى، إذا تم حساب الإحصائية d لمثل هذه النماذج، فهناك تحيز متلازم ضد اكتشاف الارتباط التسلسلي (من الرتبة الأولى). وعلى الرغم من ذلك، فإن العديد من الباحثين يحسبون القيمة d لعدم وجود أي شيء أفضل. اقترح Durbin نفسه اختبار عينة كبيرة من الارتباط التسلسلي من الدرجة الأولى في نماذج الانحدار ويسمى هذا الاختبار إحصاء h (Gujarati, 2004: 680) المعادلة التالية توضح احتساب Durbin's h stat: (Gujarati, 2004: 503)

$$h = \hat{\rho} \sqrt{\frac{n}{1 - n [\text{var}(\hat{\alpha}_2)]}}$$

$$\hat{\rho} = \left(1 - \frac{d}{2}\right)$$

$$h = \left(1 - \frac{2.200238}{2}\right) \sqrt{\frac{56}{1 - 56 (0.149749)^2}} = 1.48$$

حيث ان:

**n:** حجم العينة.

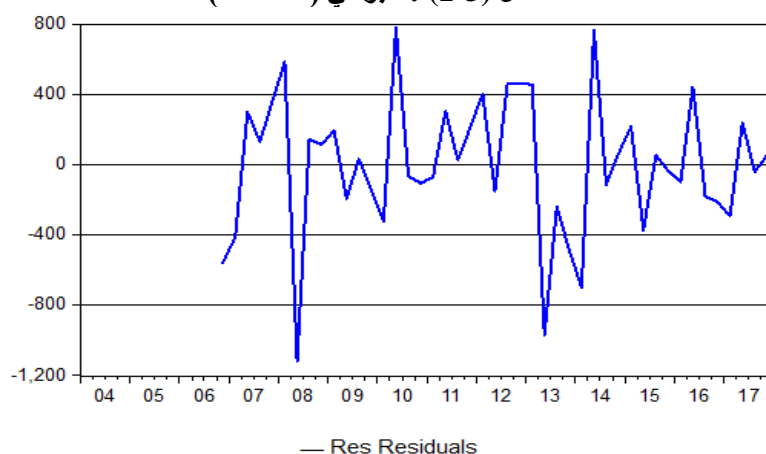
**d:** دوربين واتسون المعيارية (الاعتيادية).

**var( $\hat{\alpha}_2$ ):** تباين معامل المتغير التابع المتأخر فترة زمنية واحدة  $y_{t-1}$

بعد احتساب احصاء h (الجديدة) والبالغة قيمتها (1.48)، وبالاعتماد على القيم الاحصائية لهذا الاختبار تبلغ  $(1.96 \pm)$  عند مستوى معنوية 5% او  $(3 \pm)$  عند مستوى معنوية 1%، تبين ان القيمة المحتسبة (1.48) اقل من القيمة الجدولية عند  $(1.96 \pm)$  وبمستوى معنوية 5%، وبالتالي تُقبل فرضية العدم ( $H_0$ )، اي عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للنموذج (مستقلة عن بعضها البعض).

يبين الشكل (1-3) ان البواقي Residuals (حد الخطأ) كانت ساكنة عند المستوى  $I(0)$ ، اذ توشر الى تذبذبها حول متوسطها الصفري، هذا يعني امكانية وجود ديناميكية (آلية) تضمن التوازن طويل الاجل من خلال آلية تصحيح الخطأ (ECM).

الشكل (1-3) : البواقي (حد الخطأ)



- من عمل الباحثين، بالاعتماد على بيانات الدراسة ومخرجات برنامج (Eviews 9).

#### 4-3 المقدرات للمتغيرين وفقاً لأنموذج ARDL

بعد العملتين السابقتين (التكامل المشترك وجودة الانموذج)، يتم الانتقال الى بيان المقدرات القصيرة والطويلة الاجل ومعلمة تصحيح الخطأ للمتغيرين، اي بيان طبيعة ومدى العلاقة بينهما. يوضح الجدول (4-3) هذه المقدرات.

الجدول (4-3): المقدرات (قصيرة وطويلة الاجل) ومعلمة تصحيح الخطأ (الجزء A)

الاجل القصير Short term		
المتغير Variable	المعامل Coefficient	الاحتمالية Prob.
D (DEBT)	-0.001412	0.0000
EC <sub>t-1</sub>	-0.015652	0.0008

$$\text{Cointeq} = \text{RES} - (-0.0019 * \text{DEBT} + 104971.7369)$$

#### الجزء (B)

الاجل الطويل Long term		
المتغير Variable	المعامل Coefficient	الاحتمالية Prob.
DEBT	-0.001906	0.1979
C	104971.74	0.000

- من عمل الباحثين، بالاعتماد على بيانات الدراسة والملحق (4-A) ومخرجات برنامج (Eviews 9)

يتضح من خلال الجدول (4-3) (الجزء A)، ان هناك استجابة قصيرة الاجل عكسية ومعنوية بين (Res) كمتغير تابع و (Debt) كمتغير مفسر، حيث بلغت درجة معامل المتغير المفسر (-0.0014) وباحتمالية (0.000) بمعنى ان الاحتياطي يتأثر عكسياً بالدين المصرفي، اي ان ارتفاع الدين المصرفي بمقدار وحدة واحدة، يؤدي الى انخفاض الاحتياطي بمقدار (0.0014).

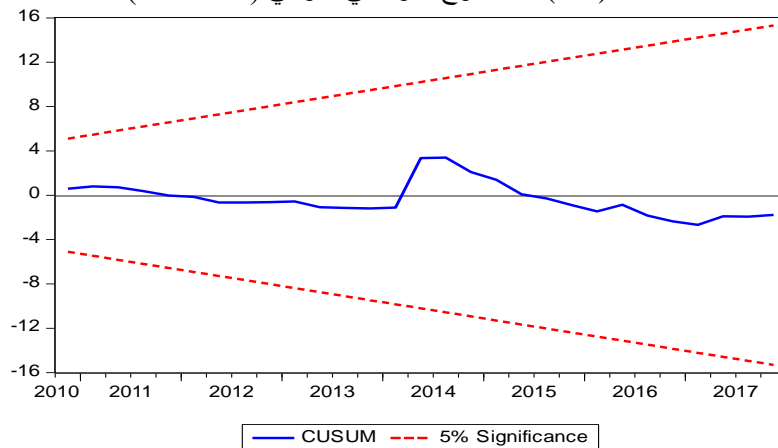
بخصوص معامل تصحيح الخطأ (EC<sub>t-1</sub>)، فقد بلغت قيمة معاملته (-0.0156) وباحتمالية (0.0008)، ومع وجود هذين الشرطين (السالبة والمعنوية)، فان النموذج يتجه للتوازن في الاجل الطويل، بمعنى آخر ان 1.56% من اخطاء الاجل القصير يمكن ان تصحح في واحدة الزمن (فصل)، من اجل العودة الى الوضع التوازني طويل الاجل. بمعنى ان (4\*1.56%=6.24% فصل) من اخطاء الاجل القصير، يمكن ان تصحح في واحدة الزمن (سنة)، من اجل العودة الى الوضع التوازني طويل الاجل.

اما (الجزء B)، فقد بين عدم وجود استجابة طويلة الاجل بين الاحتياطي والدين المصرفي، وهو امر طبيعي، نظراً لتأثر الاحتياطي بالدين المصرفي في سنوات الازمة (2014-2016)، التي شهدت عجز فعلي للموازنة العامة الناتج عن انخفاض اسعار النفط وتزايد الانفاق العسكري لمواجهة الارهاب.

#### 5-3 سكون انموذج ARDL المقدر

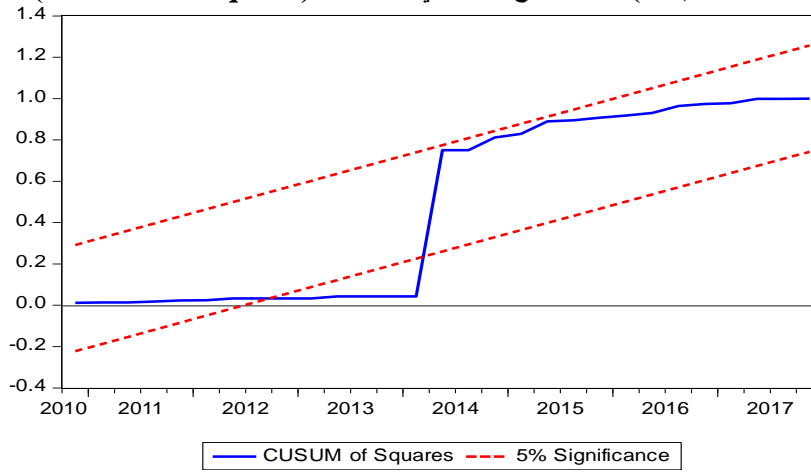
يستخدم اختبارين للتحقق من سكون النموذج المقدر عند مستوى 5%، الاول هو المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM Test) cumulative sum of the recursive residuals، والثاني هو مجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares Test) cumulative sum of the recursive residuals. من خلال فرضية عدم التعيين ان فرضية عدم تعني ان معلمات النموذج ساكنة، وبالتالي مقبولة. يستخدم الشكل البياني المستخرج من برنامج (Eviews) للاسترشاد بنتائج هذين الاختبارين، وكما هو في الشكلين:

الشكل (2-3): المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)



يلاحظ من خلال الشكل (3-2)، ان الخط المقدر يتقلب حول القيمة الصفرية داخل الحدين الاعلى والادنى، وهو ما ينبئ بقبول فرضية العدم، وبالتالي استقرار معلمات النموذج.

الشكل (3-3) : المجموع التراكمي للمربعات (CUSUM of Square)



اما بالنسبة الى (CUSUM of Square) ، فقد اوضح الشكل (3-3) ، فان المجموع التراكمي للمربعات عموماً يقع ضمن خطّي الدلالة 5%، مما يوحي بان الفرق المتبقية مستقره إلى حد ما<sup>12</sup>.

## استنتاجات

هناك عدد من الاستنتاجات توصلت اليها الدراسة، وكما يأتي:

- 1- توصلت البحث الى وجود علاقة عكسية بين الاحتياطي الاجنبي (تابع) والدين المصرفي (مفسر)، وهو ما يوافق فرضية البحث.
- 2- مساهمة المركزي العراقي بنسبة كبيرة في عملية الدين المصرفي للمدة (2014-2017)، عن طريق خصم الحوالات في السوق الثانوي، اذ بلغت مساهمة المركزي (63%) من اجمالي الدين المصرفي عام 2017، في الوقت الذي كان فيه البلد بأمس الحاجة الى هذا التمويل ، لمواجهة الازهاب ، وهو ما يعني وجود حاجة للتمويل مع وجود خطر يمس الامن القومي.
- 3- تجاوز الاحتياطي الاجنبي (Foreign Reserves) المستوى الامثل وفق المعايير الدولية المستخدمة لهذا الغرض.
- 4- دخول المؤسسات غير المصرفية (دائرة رعاية القاصرين والهيئة الوطنية للمتقاعدين) بعد عام 2010 في عملية الدين الداخلي، بعد ان كانت حكرأ على المصارف التجارية فقط.
- 5- ادى تمويل المركزي العراقي لعملية الدين (في السوق الثانوي) الى التأثير سلباً على مستوى الاحتياطي الاجنبي، ذلك ان شراء المركزي العراقي للدولار الامريكي من وزارة المالية قد انخفض، مع حفاظ نافذة بيع الدولار الامريكي بنفس الكميات او انخفضت بنسبة قليلة، بمعنى ان الفرق يُغطى من الاحتياطي الاجنبي، وهو ما يعني ايضاً بان المركزي العراقي غير متحكم بالطلب على الدولار او عرض الدولار.
- 6- ارتباط استدامة الدين الداخلي بمستويات اسعار النفط، اذ اشرت الى وجود مرونة عالية للاستدامة تجاه اسعار النفط العالمية، وهو ما يعني ارتباط استدامة الدين بأسعار النفط، وبالتالي تبقى استدامة الدين رهينة لتغيرات اسعار النفط العالمية.

## التوصيات

تري الدراسة ان هناك بعض التوصيات، وكما يأتي:

- 1- العمل على اشراك الجمهور في عملية الدين الداخلي من خلال السندات، وان لا يقتصر الدور على الجهاز المصرفي .
- 2- على الرغم من تجاوز حجم الاحتياطي للمعايير الدولية، الا ان هناك ضروء للحفاظ عليه، كون ان العراق يعتمد بشكل اساسي على الاستيرادات لغرض الايفاء بمتطلبات السلع الاساسية.

للمزيد انظر: [http://www.eviews.com/help/helpintro.html#page/content/testing-Stability\\_Diagnostics.html](http://www.eviews.com/help/helpintro.html#page/content/testing-Stability_Diagnostics.html) <sup>12</sup>



- 3- بما ان المركزي العراقي غير متحكم بالعرض والطلب على العملة الاجنبية (الدولار)، فبالتالي هناك استنزاف للاحتياطي الاجنبي (في حال تمويل العجز)، اذاً هناك ضرورة اما لتقليل الطلب على الدولار من خلال القطاع الزراعي (Agricultural Sector) (على سبيل المثال)، اذ يوفر تطوير هذا القطاع جزء مهم من العملة كان غير موجود في السابق، او عن طريق زيادة عرض الدولار عن طريق زيادة الصادرات غير النفطية.
- 4- فك ارتباط استدامة الدين بالموارد النفطية، من خلال الاعتماد على موارد اخرى غير نفطية (كما في التوصية 3).

## المصادر المصادر العربية:

### ❖ الكتب

- 1- داغر، محمد محمود، عاشور، احسان جبر، فرحان، اسراء عبد، صلال، شاكور حمود، محي، سيف راضي، مهوس، حسين عطوان، محمد، بلال قاسم (2017) ابحاث في السياسة النقدية في العراق. د.م، مؤسسة نائر العصامي .
- 2- صندوق النقد الدولي (2009) دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. الطبعة السادسة (الطبعة العربية): واشنطن.
- 3- صندوق النقد الدولي (2013) "الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية" المبادئ التوجيهية لإعداد نموذج قياسي للبيانات، واشنطن.
- 4- كريانين، مورديخي (2010) تعريب: محمد ابراهيم منصور، علي مسعود عطية الاقتصاد الدولي مدخل السياسات. الرياض: دار المريخ.

- 5- وهم، بدر غيلان. (2009) السوق النقدية والمالية في العراق، بغداد.
- 6- يوسف، يوسف حسن. (2014) البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول، الطبعة الاولى، الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.

### ❖ الدوريات والمجلات

1. ابراهيم، خليل اسماعيل (2008) "السياسة النقدية في العراق بعد 2003/4/9 (الواقع والطموح)" مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 52/14 .
2. ادريوش، محمد دحماني و عبد القادر، ناصور (2013) تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، ابحاث المؤتمر الدولي ، مدارس الدكتوراه ، جامعة سطيف، 11-12 مارس
3. اسماعيل، علي محسن (تشرين الثاني 2016) "ابحث في السياسة النقدية" العدد الاول – تشرين الثاني، البنك المركزي العراقي .
4. بلقاسم، زايري (2009) "كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الجزائري" مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد: 74- الصفحات 74-45.
5. الحديثي، صلاح الدين حامد و سالم، سالم عبد الحسين "حوالات الخزينة واستخداماتها في العراق" الصفحات (179-193) بحث منشور على: <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=3194>
6. داغر ، محمود محمد محمود (18 آب 2017) "حلول سهلة ام بناء دولة ؟" شبكة الاقتصاديين العراقيين .
7. داغر ، محمود محمد محمود (2016) "العلاقة السببية بين استدامة الدين الداخلي والاستقرار المصرفي في العراق للمدة 2016-2011"
8. داغر ، محمود محمد محمود (2016) "العلاقة بين الموازنة العامة وميزانية البنك المركزي" وقائع المؤتمر العلمي لكلية الادارة والاقتصاد وكلية شط العرب الاهلية .
9. داغر ، محمود محمد محمود (كانون الاول 2017) "البنك المركزي العراقي ومواجهة الصدمة 2014-2017" البنك المركزي العراقي ، بحث منشور المؤتمر السنوي الثالث 9-10 كانون الاول 2017.
10. شليمون، نجلة شمعون (آب 2017) البنك المركزي العراقي ، مجلة الدراسات النقدية والمالية ، المجلد 1 ، العدد الثاني .
11. عداي، نور شدهان (2016) "تحليل مسارات الدين العام للمدة (2010-2014) وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسات المالية.
12. علي، احمد ابراهيمي (تشرين الاول 2015) "سياسة الدين العام وخصائص الاقتصاد النفطي" تشرين الاول، بحث منشور على : <https://cbi.iq/static/uploads/up/file-152214614140414.pdf>
13. كاظم ،حسين جواد و الحمدي عقيل عبد محمد (2017) "واقع الاحتياطيات الاجنبية ومعايير تحديد المستوى الامثل لها في العراق للمدة 2004-2014" مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد الرابع عشر – العدد (1) .
14. مرزا، علي (4 آيار 2012) "استقلالية البنك المركزي والاحتياطيات الدولية والميزانية العامة في العراق" مقال نُشر في موقع الاقتصاديين العراقيين في 4 آيار 2012.

### ❖ التقارير

1. البنك المركزي العراقي (2004-2017) المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية.
2. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي (2005،2007،2008،2009،2010،2014،2016)، دائرة الاحصاء والابحاث.
3. البنك المركزي العراقي ، الرصيد القائم لحوالات وزارة المالية والبنك المركزي العراقي ، منشور على: [www.cbi.iq](http://www.cbi.iq)

4. البنك المركزي العراقي ، المؤشرات المالية الاساسية KFI ، بغداد: المديرية العامة للإحصاء والابحاث، منشورة على: [www.cbi.iq](http://www.cbi.iq)
5. البنك المركزي العراقي ، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي (2005،2009،2010،2016) المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية .
6. البنك المركزي العراقي. (2016،2017) القوائم المالية ، (مترجمة عن النسخة الاصلية باللغة الانجليزية).
7. سلطة الائتلاف ، قانون الادارة المالية والدين العام رقم 95 لسنة 2004 ، منشور على : [http://www.iraq-ig-law.org/ar/webfm\\_send/268](http://www.iraq-ig-law.org/ar/webfm_send/268)
8. قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 ، البنك المركزي العراقي ، الملحق (أ) منشور على : [https://www.cbi.iq/documents/CBI\\_LAW\\_AR\\_f.pdf](https://www.cbi.iq/documents/CBI_LAW_AR_f.pdf)
9. وزارة التخطيط العراقية (2004-2017) ، قسم الحسابات القومية .
10. وزارة النفط العراقية ، اسعار النفط (2004-2016) ، هيئة التسويق النفطي الخام.
- ❖ الرسائل و الاطاريح
- 1- حسن ، بلال قاسم محمد (2017) قياس تأثير نافذة بيع العملة على التغيرات في سعر الصرف وعرض النقود في العراق ، رسالة ماجستير مقدمة لنيل درجة "ماجستير علوم في الاقتصاد" ، جامعة بغداد .
- ❖ مواقع الانترنت
1. وزارة الخزانة الامريكية، [https://www.federalreserve.gov/datadownload/Preview.aspx?pi=400&rel=H15&preview=H15/H15/RIFLGFCY01\\_N.A](https://www.federalreserve.gov/datadownload/Preview.aspx?pi=400&rel=H15&preview=H15/H15/RIFLGFCY01_N.A)
2. موقع البرلمان العراقي، الموقع على شبكة الانترنت: [www. ar. parliament.iq](http://www.ar.parliament.iq)
3. الموقع الاحصائي التابع للبنك المركزي العراقي : [www.cbiraq.org](http://www.cbiraq.org)
4. بيانات التضخم للولايات المتحدة الامريكية ، [https://inflationdata.com/Inflation/Inflation\\_Rate/HistoricalInflation.aspx](https://inflationdata.com/Inflation/Inflation_Rate/HistoricalInflation.aspx)
5. موقع افبوز [http://www.eviews.com/help/helpintro.html#page/content/testing-Stability\\_Diagnostics.html](http://www.eviews.com/help/helpintro.html#page/content/testing-Stability_Diagnostics.html)

#### المصادر الاجنبية :

##### ❖ Books:

1. Arruda, Marcos (2000) *External debt: Brazil and the international financial crisis*, Peter Lenny (Translator), Pluto Press: London.
2. Buchanan, James & Wagner, Richard (1967) *Public Debt in A Democratic Society*, Washington: American Enterprise Institute.
3. Gruber, Jonathan (2011) *Public Finance and Public Policy*, third Edition, United States of America: Published by Worth
4. Gujarati, D. N. (2004) *Basic Econometrics*. 4th ed., New York, McGraw-Hill Companiesmm, Inc.
5. Gwartney, James, Stroup, Richard, Sobel, Russell & Macpherson, David (n.d.) *Macroeconomics: Private and Public*, USA: South-Western Cengage Learning 13th edition.
6. Jomaa, Emad (2007) *Public Debt Management for Lebanon: Situation Analysis and Strategy for Change*, Lebanon: ITHACA Press, First Edition
7. McConnell, Campbell & Brue Stanley (2008) *Economics Principles, Problems, and Policies*, New York: McGraw-Hill Companiesmm, Inc. edition 17.
8. Mishkin, Frederic S. (2004) *The Economics of Money, Banking, and Financial Markets*, United States of America: Printed by Addison-Wesley, Seventh Edition.
9. Slavin, L. Stephen (n.d.) *Macroeconomics*, New York: McGraw-Hill Series, ninth edition.

##### ❖ Reports:

1. European Union (1992) “*Treaty On European Union*” Brussels Luxembourg.
2. IMF (February14 2011) “*Assessing Reserve Adequacy*” Prepared by Monetary and Capital Markets, Research, and Strategy, Policy, and Review Departments.

3. IMF (March 23 2000) “*Debt- and Reserve-Related Indicators of External Vulnerability*” Prepared by the Policy Development and Review Department in consultation with other Departments.
4. UNCTAD (2007) “*Proceedings of The Fifth Inter-Regional Debt Management Conference*” United Nations, New York And Geneva.
5. WB & IMF (2001) “*Developing Government Bond Markets*” The World Bank, Washington, D.C. 20433, USA & International Monetary Fund, Washington, D.C. 20431.

❖ Periodicals

1. Alagidede, Paul (2016) “*Central bank deficit financing in a constrained fiscal space*” Working paper International Growth Center(IGC).
2. Alfaro, Laura & Kanczuk, Fabio (2007) “Optimal Reserve Management and Sovereign Debt” *The National Bureau of Economic Research (NBER)* ,June.
3. Borio, Claudio, Ebbesen, Jannecke Galati, Gabriele and Heath, Alexandra (2008) “FX reserve management: elements of a framework” *BIS, Monetary and Economic Department*, Papers No 38.
4. Cargill F. Thomas, Hutchison, M. Michael & Ito, Takatoshi (2000) *Financial Policy and Central Banking in Japan*, London: Massachusetts Institute of Technology.
5. Dippelsman, Robert, Dziobek Claudia, and Mangas Carlos A. Gutiérrez (2012) “What Lies Beneath: The Statistical Definition of Public Sector Debt” *International Monetary Fund (IMF)*.
6. European Central Bank (ECB) (June 2012), “*Economic and Monetary Developments: The external environment of the euro area*” *Monthly Bulletin*.
7. Fatukasi Bayo, Olorunleke Gabriel Kola, Olajide Gbenga F. & Alimi R. Santos Bounds (2015) “Testing Approaches to the Analysis of Macroeconomic Relationships in Nigeria” *European Journal of Business and Management* Vol.7, No.8, 2015.
8. Gereben, Áron (2012) “Determining the level of international reserves for emerging countries: indicators of FX reserve adequacy” *Magyar Nemzeti Bank*.
9. Gottschalk, Jan (2014) Monetary Statistics, *International Monetary Fund (IMF)*, May 5-16.
10. Gottschalk, Jan (2015) “Introduction to Monetary Accounts” *International Monetary Fund (IMF)*, January 19–23.
11. Heller, H.R. (1966) “Optimal International Reserves” *Economics Journal*, 76, 296-311.
12. Hrvoľová, Božena (2002) “TREASURY BILLS AND THEIR VALUATION” Volume X, 5/2002 , Published :[https://www.nbs.sk/img/Documents/BIATEC/BIA05\\_02/28\\_30.pdf](https://www.nbs.sk/img/Documents/BIATEC/BIA05_02/28_30.pdf)
13. Ishfaq, Mohammad (2010) “Public Debt Measures and Management Strategy” *Government of Dubai, department of finance*, Paper No. (3).
14. Jensen, Ove & Blommestein, Hans (2005) “Advances in risk management of government debt” *Organization for Economic Co-operation and Development (OECD)*.
15. Mwase, N (August 2012) "How much should I hold Reserve Adequacy in Emerging Markets and Small Islands" *International Monetary Fund (IMF)*, WP/12/205, P 2-43.
16. Piterman, Sylvia (n.d.) “stabilization vulnerability and liquidity as a safety net: some thoughts evoked by the Israeli experience” *Bank for International Settlements (BIS)*.
17. Reddy Y V (2002) “India’s foreign exchange reserves - policy, status and issues” *Bank for International Settlements (BIS)*.
18. Rodríguez, Carlos Segura & Funk, Katharina (2012), “Estimation of Optimal International Reserves for Costa Rica: A Micro-Founded Approach” *Central Bank of Costa Rica*, Research Document No. 01-2012, Economic Research Department, February.
19. Zeng, Shihong (2012) “Study on Chinese foreign exchange reserves” *Journal of Applied Finance & Banking*, vol.2, no.1, 2012, 29-67, International Scientific Press.

## **Public Bank Debt and Foreign reserve constraint in Iraq for the Period (2017-2004)**

### **Abstract**

Public debt has posed a major challenge to both developing and developed countries, which has focused attention on the optimal limits (threshold of debt) and its determinants.

The study examines the effect of the Public bank debt on the foreign reserves and the work of the foreign reserve as a limitation on the process of bank debt (part of the internal debt) for the period (2017-2004), in addition to finding the type and nature of the relationship between them according to the hypotheses of the study, Public bank debt and foreign reserves.

The study was based on data from the Iraqi banking sector, which showed that Iraq has a foreign reserve in line with international standards, but maintains an excessive reserve. And that the Central Bank of Iraq cannot control the request or offer reserve, but he manages this reserve. It also shows Iraq's dependence on oil revenues in the sustainability of its debt, which means that increasing the oil resource works to sustain the public bank debt.

Non-bank institutions contributed to the internal debt process (the Department for the Care of Minors and the National Pensioners Authority), and the Central Bank of Iraq contributed to the process of bank debt, by discounting remittances in the secondary market only, with the sharp decline in oil prices during the years (2017,2016,2015) (32.6, 51.5 and 48.6) % respectively, which gave an outlet to finance the deficit or military spending ,while bonds constituted a low ratio. The contribution of the Central Bank of Iraq in the process of banking debt, led to the depletion of foreign reserves, where the window maintained the sale of foreign currency almost the same amount, while central dollar purchases from the Ministry of Finance decreased, which is offset through the reserves, and thus drain.

**Key words:** Public bank debt, Foreign reserves, ARDL

## بطاقات الدفع الالكتروني

احمد فوزي شفيق

هدى عادل عبد الغفور

البنك المركزي العراقي

### المستخلص

ظهرت بطاقات الدفع الالكتروني لتسهيل عملية تبادل الاموال مابين التجار والمستهلكين بشتى السبل ومررت بعدها بعدد من الاجيال بدءاً من الاختام المعدنية وصولاً الى بطاقات ال EMV وتوافرت بعده انواع حسب حاجة المستهلكين وعند استخدامها يتم استقطاع عمولة متفق عليها. ساهمت البطاقات في تقليل كلفة نقل كمية الاموال وحمايتها مع زيادة انتشار البطاقات والتعامل بها في جميع انحاء العالم لاحقاً حدث تزييف في بطاقات الدفع التي قد تحدث في عدة حالات منها كشف رقم بطاقة الدفع من قبل حامل البطاقة لأشخاص غير معروفين أو في حال فقدان أو ضياع بطاقة الدفع أو ارسال رسالة الكترونية من شخص الى اخر والتجسس على الرسالة من طرف ثالث أو نسخ بطاقة دفع الزبون او رقم بطاقة دفع حامل البطاقة في المتاجر من اشخاص غير موثوقين.

### Abstract

Payment cards were initiated to facilitate money exchange between merchants and consumers. These cards have passed through several generations that started from metal stamp to EMV cards also it was available in different types according to the consumers need, using these cards was based on pre-agreed commission deduction. Payment cards contributed in decreasing the cost of money transferring and protecting. Payment cards spread all over the world and some of frauding in payment cards started to be available such as revealing payment card number to unknown people or losing payment card or spy on an e-mail between two people may contain personal information or making a copy of client payment card or payment card number in stores by untrusted people.



## 1.1 المقدمة

بطاقة الدفع يتم إصدارها للزبائن كوسيلة دفع للخدمات والبضائع. تستند عملية الدفع بالبطاقات وفقاً لكلمة حامل البطاقة (الزبون) بدفع المبلغ المتفق عليه مضافاً إليه كلفة استخدام هذه البطاقة [1]. تم إصدار البطاقات لأول مرة لتسهيل التعاملات المالية وتقليل الأموال الكمية لحماية الشخص من السرقة وتقليل مخاطر نقلها , وتعتبر الولايات المتحدة من أول الدول التي بدأت بالتعاملات المالية من خلال بطاقات الدفع . مرت بطاقات الدفع بعدة أجيال منذ أول ظهور لها ومع كل جيل تكون هناك ميزات أمنية جديدة لزيادة الحماية للأموال والمعلومات في البطاقة وسد الثغرات الموجودة في الأجيال السابقة.

## 1.2 أجيال بطاقة الدفع الإلكتروني

مبدأ استخدام بطاقة الدفع لأغراض الشراء تم ذكره لأول مرة في عام 1887 من قبل إدوارد بيلامي في روايته الخيالية (النظر الى الوراء Looking Backward). في الرواية كانت تعبر عن حصة المواطن من أرباح الحكومة وقد تطورت البطاقات عبر أجيال مختلفة كما مبين لاحقاً [2].

### 1.2.1 الجيل الأول

كانت عملات دفع الثمن (charge coins) حيث بدأت من أواخر القرن التاسع عشر الى عام 1930. عملات دفع الثمن صنعت بأشكال وأحجام مختلفة, وكانت تصنع من مادة السيلوليد (هو نوع من انواع البلاستيك), النحاس , الألمنيوم وغيرها [3]. كل عملة دفع تحتوي على ثقب صغير لغرض ان تعلق ضمن حلقة المفاتيح و رقم حساب الدفع واسم وشعار التاجر كما مبين أدناه في الشكل (1,1). عملات دفع الثمن يتم منحها الى الزبائن الذين يمتلكون حسابات دفع في المحلات التجارية , الفنادق وغيرها من أماكن الدفع.



شكل (1,1) الجيل الأول من بطاقات الدفع الإلكتروني (عملات دفع الثمن)

قدمت عملة دفع الثمن طريقة بسيطة وسريعة لنسخ رقم حساب الدفع إلى قصاصة المبيعات، من خلال ختم العملة على قصاصة المبيعات. هذا ساهم في تسريع عملية النسخ، التي كانت تتم سابقاً بخط اليد [4]. عملة دفع الثمن لا تحتوي على اسم الزبون صاحب العملة وبسبب هذا كان بإمكان أي شخص استخدامها. حيث ان عدم وجود اسم صاحب العملة عليها قد يؤدي الى الخطأ بهوية الشخص صاحب العملة اما عمداً او بالخطأ، بالتصرف نيابة عن مالك الحساب أو للاحتيال على كل من مالك الحساب والتاجر.

### 1.2.2 الجيل الثاني

بدأ من عام 1930 , حيث إنتقل التجار الى الجيل الثاني وهو رقائق دفع الثمن (Charge-plates) [5].

#### 1.2.2.1 رقائق دفع الثمن (Charge-plates)

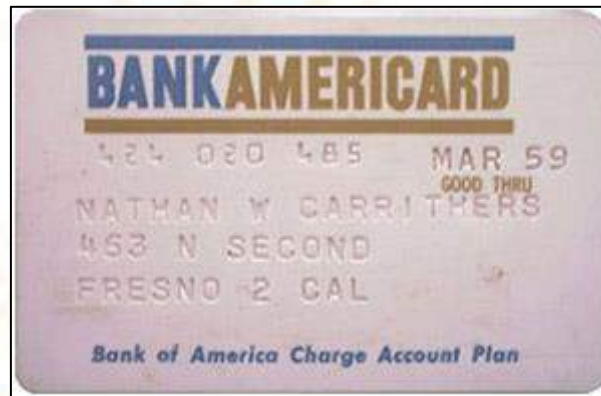
تم استخدامها لغاية عام 1960 وصُنعت من مادة الألمنيوم وغيرها من المعادن البيضاء. حجم هذه الرقاقة مقارب لحجم الرقاقة التعريفية للجنود, الجهة الامامية للرقاقة يحتوي على أسم الزبون (حامل البطاقة) وعنوانه أما الجهة الخلفية تحتوي اسم مصدر البطاقة وتوقيع الزبون (حامل البطاقة) كما موضح في شكل (1,2). يتم إصدارها من قبل المتاجر وبعض شركات النفط والمتاجر المرتبطة بها ويتم الاحتفاظ بها في بعض المتاجر وتخرج عند إجراء عملية شراء من قبل حامل البطاقة في هذا المتجر. رقائق دفع الثمن لها قيم مالية متعددة حسب حاجة حامل البطاقة وغايته من إصدار البطاقة، تصدر أنواع متعددة من هذه البطاقات ما بين (300-500) نوع مختلف.



شكل (1,2) الجيل الثاني من بطاقات الدفع الالكتروني (رقاقات دفع الثمن)

### 1.2.3 الجيل الثالث

تضمن الجيل الثالث قيام بنك أمريكا بأصدار بطاقة بنك امريكا (BANKAMERICARD) في سبتمبر عام 1958 وكانت انجح البطاقات آنذاك والتي موضحة في الشكل (1,3). في عام 1960 تم اختراع الشريط الممغنط من قبل شركة International Business Machines (IBM) والذي تم اضافته على بطاقة بنك امريكا كما مبين في الشكل (1,4) أدناه. تم ترخيص بنوك أخرى في الولايات المتحدة لأصدار بطاقات بنك امريكا ولاحقا في كل انحاء العالم. تم اتحاد أصحاب تراخيص بطاقات بنك امريكا تحت العلامة التجارية المعروفة فيزا في عام 1976.



شكل (1,3) الجيل الثالث بطاقة بنك امريكا (BANKAMERICARD)



شكل (1,4) الجيل الثالث بطاقة بنك امريكا (BANKAMERICARD) مع الشريط الممغنط

لاحقاً قامت مجموعة من البنوك في امريكا بتأسيس بطاقات ماستر للدفع في عام 1966 للتنافس مع بطاقات بنك امريكا، و تلقت دعم من سيتي بنك (Citibank) حيث تم دمج بطاقة كل شيء (Everything Card) التي أطلقها عام 1967 وتم إطلاق بطاقات الماستر كارد للدفع في عام 1969 . كان استخدام بطاقات الدفع للتجار أكثر تعقيداً من يومنا هذا قبل حوسبة بطاقة الدفع في امريكا. سابقاً كانت عملية الدفع تتم كالتالي عندما يريد حامل البطاقة استخدام البطاقة للدفع , يقوم التاجر بالاتصال بالبنك والذي بدوره يتصل بالشركة المصدرة لبطاقة الدفع حيث يقوم الموظف بالبحث عن اسم حامل البطاقة ورصيده الدفع للتحقق من صحة المعلومات وكانت هذه العملية تستغرق وقت وجهد وبذلك تم حوسبة النظام في عام 1973 تحت قيادة دي هوك (Dee Hock) هو المدير التنفيذي الاول لفيزا كارد الذي جعل الوقت المستغرق في اجراء عملية الدفع اقل من دقيقة [6].

#### 1.2.4 الجيل الرابع

تم ادخال تقنيات حديثة لبطاقات الدفع الالكتروني حيث تم تضمين رقاقة RFID في البطاقة التي تحدد هوية حامل البطاقة بالترددات الراديوية (Radio Frequency Identification (RFID), عند اجراء عملية شراء من أي متجر يتم قراءة البطاقة بالجهاز القاريء الخاص بالمتاجر وتُحدد هوية صاحب البطاقة. بعض الشركات قامت بأضافة تقنية اخرى للتعرف على هوية حامل البطاقة بالبصمات (بصمة الوجه، العين، اليد والاصابع وبصمة الصوت) اضافة الى زرع رقاقة RFID كما موضح أدناه في شكل (1,5).



شكل (1,5) الجيل الرابع من بطاقات الدفع الالكتروني RFID والبصمات

البحث عن وسائل لتأمين البطاقات ادى للتحويل العالمي الى رقائق البطاقات الحاسوبية Europay Mastercard and Visa (EMV) أو Integrated Circuit Card (ICC) التي تتضمن شريحة الكترونية تقوم بمعالجة بيانات حامل البطاقة من المدخلات التي يجريها وفقاً للعملية المالية التي يود اجراءها وصولاً الى أتمام العملية. البطاقة الذكية أو بطاقة EMV أو Integrated Circuit Card (ICC) احدى حلول التي وفرت الأمان للتأكد من مصداقية هوية حامل بطاقة الدفع كما موضحة في شكل (1,5) أدناه. تم ربط بطاقات الدفع الكترونياً الى حساب او حسابات حامل البطاقة وهذه الحسابات قد تكون حسابات ايداع او قروض او حسابات دائنة والبطاقة توفر التحويل لحاملها لأستخدام حساباته. عملية خزن قيم البطاقة يتم بخزن النقد على البطاقة نفسها ومن الممكن ان يكون الحساب مرتبط بمؤسسة غير مالية.

#### 1.3 انواع البطاقات :

تنقسم بطاقات الدفع الإلكتروني إلى عدة أنواع رئيسية، و كل نوع إلى أنواع فرعية كما يلي:-

1- **البطاقات المصرفية :** هي بطاقة مصنوعة من مادة البلاستيك تحتوي على معلومات في هيئة أرقام. ويتم استخدام تلك الأرقام في أغراض الدفع المختلفة، كما قد يُستخدم لأغراض أخرى مثل صلاحيات الدخول إلى مكان مُعين. وتُمكن تلك البطاقة صاحبها من صرف المبالغ التي يُريدها من حسابهُ عن طريق آلات الصراف الآلي (ATM) وتنقسم البطاقات المصرفية إلى بطاقات ائتمانية وبطاقات غير ائتمانية.



## • البطاقات الائتمانية

هي نوع من البطاقات المصرفية يقوم بإصدارها مصرف مُعين لأحد من عُملائه ويتم استخدامها كأداة ضمان. ولكن لا يقوم البنك بإصدار تلك البطاقة إلا بعد إجراء دراسة لحالة العميل دراسة جيدة والتأكد من سمعته الطيبة وقدرته على السداد حتى لا يواجه البنك مصاعب في عملية استرداد الأموال. وتنقسم البطاقة الائتمانية إلى:

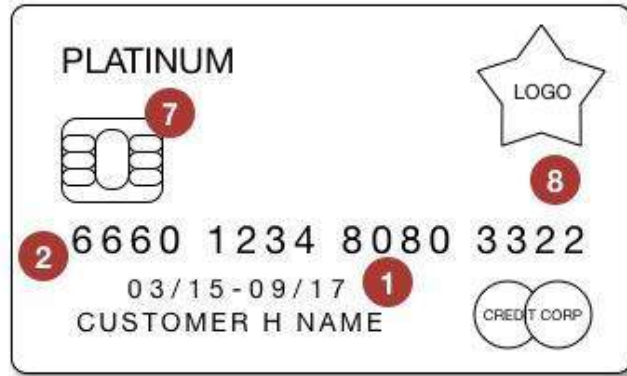
- بطاقة مُتجددة: هي كالفيزا والماستركارد، وبموجب تلك البطاقة يستطيع العميل شراء ما يُريده من سلع وخدمات والتسديد بواسطتها وقد يكون لديه مبلغ معين بها أو لا، حيثُ يقوم البنك بالتسديد كنوع من أنواع الائتمان أو القرض للعميل، وبعد ذلك يقوم العميل بالتسديد للبنك ويكون العائد للبنك عُمولة يحصل عليها من الجهة المدفوع لها مقابل تسهيله لعملية الدفع كما يحصل على فوائد على تلك الأموال في حالة تأخر العميل عن التسديد، أما العميل فيتوفر لديه الكثير من الوقت والجهد.
  - بطاقة شهرية: هي تُمكن العميل من الشراء والائتمان فترة لا تتجاوز عن الشهر، فيستطيع الاستفادة مثل البطاقة المُتجددة ولكن يحب عليه تسديد مبلغ الائتمان خلال مدة أقصاها 30 يوم كما يتم تحديد سقف مُعين لمعاملته خلال الشهر يتم الاتفاق عليه يُسمى خط الائتمان ولا يُمكن بأي حال من الأحوال أن يتجاوزهُ وفي حالة تأخر العميل عن التسديد تُسحب تلك البطاقة منه وتُلغى.
- ## • البطاقة غير الائتمانية

هذه البطاقة لا تُمكن صاحبها من عملية الدفع إلا إذا توفر لديه مبلغ مالي مُعين، أي أن البنك لا يمنح العميل أي ائتمان أو قرض، وتنقسم البطاقات الغير الائتمانية إلى:

- بطاقات الدفع المسبق: هي بطاقة الدفع المُسبق عبارة عن بطاقة يقوم مالكيها بإيداع مبلغ مُعين من المال ويقوم بالشراء والدفع منها حتى ينتهي ذلك المبلغ فيقوم بإعادة ايداع المال مرة أخرى.
- بطاقة مدينة: هي البطاقة التي لا بد أن يكون لصاحبها حساب جاري لدى البنك أو المصرف الذي قام بإصدارها ويتم استخدامها في عمليات التسوية والدفع. ولكن لا بد أن يكون حساب الشخص يحتوي على أموال كافية لتسديد تلك التعاملات وفي حالة عدم التوافر لا يتم دفع الفاتورة أو المعاملة المالية.

## هيكلية بطاقات الدفع الالكتروني

بطاقات الدفع الالكتروني تتكون من عدة عناصر اساسية وقد يكون هناك بعض الاختلاف حسب الشركة المصدرة للبطاقات كما مبين لاحقاً.



شكل (2.1) بطاقة الدفع الالكتروني الوجهة الاولى

الوجهة الاولى للبطاقة تحتوي على عدة عناصر كما يلي:

2.1 تاريخ انتهاء الصلاحية كل بطاقة لها تاريخ صلاحية استخدام.

2.2 ارقام بطاقات الدفع الالكتروني تتراوح أطوال أرقام بطاقات الدفع ما بين 13 الى 19 رقم حيث أن :

- بطاقة اميركن اكسبرس American Express تتكون من 15 رقم.
- بطاقة فيزا Visa تتكون من 13 او 16 رقم.
- بطاقة داينرز كلوب Diners Club تتكون من 14 رقم.
- بطاقة ماستر كارد MasterCard تتكون من 16 رقم.
- بطاقة ديسكفر Discover تتكون من 14 رقم.
- بطاقة يونين باي UnionPay تتكون من 16 الى 19 رقم.

❖ يكون الرقم الاول والثاني من بطاقة الدفع هو الرقم التعريفي وفي بعض انواع البطاقات قد يصل الرقم التعريفي الى الرقم الرابع أو قد يسمى (MII) Major Industry Identifier : هو هوية الجهة المصنعة أو المصدرة للبطاقة يمثل رقم البطاقة الأول الذي قد يكون هو 3 أو 4 أو 5 أو 6.

❖ تمثل ارقام البطاقة من التسلسل الاول الى السادس بالرقم التعريفي لهوية المستخدم Issuer Identification Number (IIN)

تسميات الارقام المتبقية في بطاقة الدفع تختلف تبعا لنوع البطاقة و الشركة المصدرة لبطاقات الدفع . عادة تكون مجموعة الأرقام التي توجد بعد افتتاح السلسلة هي رقم البنك أو الجهة المصدرة للبطاقة والمجموعة التي تليها من الأرقام تمثل رقم حساب المستخدم كما موضح في جدول (1,2).

جدول رقم (2,1) ارقام البطاقات الدفع لكل شركة

ارقام بطاقات الدفع (16-13) رقم							الشركة المصدرة للبطاقة
رقم (16)	رقم (15)	الارقام (14-12)	الارقام (5-11)	رقم (4)	رقم (3)	(MIH) معرف الجهة المصدرة	
----	رقم الاختبار	رقم البطاقة ضمن رقم الحساب	رقم الحساب	عملة البطاقة	النوع	الارقام (2-1)	اميركن اكسبريس
						34	
						37	
رقم (15،16)		الارقام (14-12،7-7)		الارقام (6-2)		رقم (1)	فيزا
رقم اختبار		رقم الحساب		رقم البنك او الجهة المصدرة للبطاقة		4	
رقم (16)	الارقام (15-7)		رقم (1)			ماسטר كارد	
رقم اختبار	رقم الحساب						5
رقم (16)	الارقام (15-7)		الارقام (6-1)		رقم (1)	ديسكفر	
رقم اختبار	رقم الحساب		رقم البنك او الجهة المصدرة للبطاقة		6		
رقم (16)	الارقام (15-7)		الارقام (6-1)		رقم (1)	داينرز كلوب	
رقم اختبار	رقم الحساب		رقم البنك او الجهة المصدرة للبطاقة		6		
رقم (16)	الارقام (15-7)		الارقام (6-1)		رقم (1)	يونين باي	
رقم اختبار	رقم الحساب		رقم البنك او الجهة المصدرة للبطاقة		6		



شكل (2.3) تفاصيل رقم بطاقة الدفع الالكتروني

البنوك العالمية المصدرة للبطاقات :



2,3 شريط التوقيع Signature Strip  
هو شريط يحتوي على توقيع صاحب بطاقة الدفع الالكترونية كما موضح في شكل (2.3).

#### 4, 2 الشريط المغناطيسي

الشريط المغناطيسي او الممغنط يستخدم لتخزين بيانات بطاقة الدفع من خلال دقائق الحديد المكونة للرقائق المغناطيسية ضمن شريط المادة المغناطيسية الموجودة على البطاقة. سابقاً كان يتم قراءة البطاقة من خلال تمرير البطاقة من جهة الشريط في القارئ المغناطيسي، يستخدم الشريط المغناطيسي في بطاقات الدفع والهويات، وتذاكر النقل كما موضح في شكل (2.3).

#### 5, 2 صورة ثلاثية الأبعاد Hologram

صورة ثلاثية الأبعاد هي رسم او تسجيل صور فوتوغرافية تتم باستخدام الضوء، لا يتم تشكيلها من عدسة ويمكن مشاهدتها دون الحاجة الى استخدام نظارات خاصة أو أي وسيلة بصرية أخرى كما مبين في شكل (2.4). الصور ثلاثية الأبعاد توفر ميزات أمنية عالية لبطاقات الدفع وتتمثل بالنصوص الصغيرة، والصور المعقدة والشعارات والعديد من الميزات الأخرى. عندما يتم وضع الصورة ثلاثية الأبعاد على بطاقات الدفع أو جوازات السفر حيث لا يمكن إزالتها بسهولة كما أنها توفر هوية منفردة للختم إضافة الى الامنية.



شكل (2.4) الصورة ثلاثية الابعاد Hologram في بطاقة الدفع الالكتروني

#### 6, 2 رمز أمنية بطاقة الدفع الالكتروني (CSC) Card Security Code

تحتوي بطاقات الدفع الالكتروني على رمز التحقق من بطاقة الدفع الالكتروني له عدة تسميات منها

CSC ، Card Verification Value (CVV2) ، Credit Card Verification (CCV) ، Card Verification Code (CVC2) و Card Identification Number (CID2) والعديد من الاختصارات الأخرى بالاعتماد على الجهة التي تصدر بطاقة الدفع الالكتروني على سبيل المثال ماستركارد، فيزا، دينرز كلوب، ديسكوفر، JCB، وغيرها.

- بطاقات الدفع الالكتروني تحتوي على رمز الأمنية المتضمن ثلاثة أرقام تطبع على الجزء الخلفي من البطاقة ، حديثاً تقدم ماستركارد و فيزا هذا الرمز في لوحة منفصلة على يمين التوقيع لمنع الكتابة فوق الأرقام عند التوقيع على البطاقة.
- تحتوي بطاقات أمريكان إكسبرس على رمز مكون من أربعة أرقام مطبوع على الجزء الأمامي من البطاقة أعلى الرقم ويطلق عليه رقم تعريف البطاقة (CID) كما موضح في شكل (2.5).





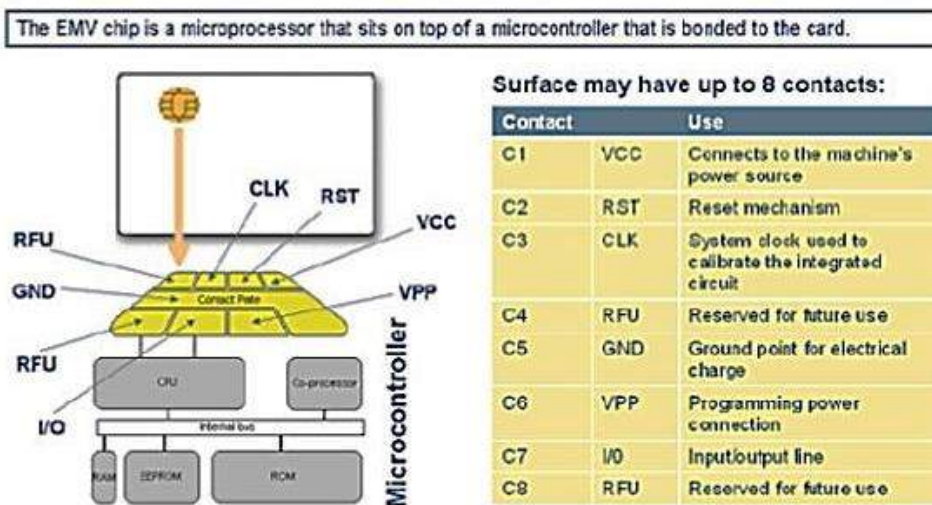
### شكل (2.5) رمز أمنية بطاقة الدفع الالكتروني (Card Security Code (CSC)

- رمز أمنية بطاقة الدفع الالكتروني غالبا ما يتم استخدامها في التسوق عبر الإنترنت أو شراء سلع عبر البريد الالكتروني ، قوانين أنظمة بطاقة الدفع الالكتروني تنص على أن هذا الرقم لا يمكن أن يخزن من قبل التاجر مما يجعل من الصعب على اللص الحصول على هذا الرقم .

- رقم رمز أمنية البطاقة يتم احتسابه من خلال تشفير رقم البنك وتاريخ انتهاء الصلاحية ورمز الخدمة بأستخدام مفاتيح تشفير التي تكون معروفة للبنك المصدر للبطاقة فقط ، والنتيجة النهائية هو رقم يتألف من ثلاثة أو أربعة أرقام مطبوعة على البطاقة.

### 7,2 رقاقة (EMV) EuroPay MasterCard Visa

بطاقات (EMV) هي بطاقات ذكية (أو بطاقات الرقاقة الالكترونية) تقوم بخزن البيانات الخاصة بهم على الدوائر الالكترونية بالإضافة إلى الشريط الممغنط (للتوافق الخلفي). هي طريقة الدفع المبنية على أساس معيار تقني لبطاقات الدفع الذكية حيث يتم استخدام محطات الدفع وأجهزة الصراف الآلي (ATM) التي تقوم بقرائنها. مكونات الرقاقة هي معالج وذاكرة عشوائية كما مبين في شكل (2.6).



## شكل (2.6) رقاقة EMV

### 2.8 شعار البنك

الشعار كل بنك يمتلك شعار خاص به وموقع هذا الشعار يختلف باختلاف المؤسسة المصدرة البطاقة كما هو مبين في الشكل (2.1) المذكور أعلاه.

### 2.9 شعار الشبكة للبطاقة

كل بطاقة دفع لديها شعار للشبكة في الموقع أعلاه كما مبين في شكل (2.1) من هيكل بطاقة الدفع.

### 2.10 اسم حامل البطاقة اسم العميل الذي أصدر هذه البطاقة.

### 3.1 مقدمة :

نتيجة للانتشار الواسع للبطاقات واستخدامها في مختلف مجالات الحياة أدى ذلك الى ظهور عمليات تزيف واحتيال للبطاقات واستخدامها بطرق غير مشروعة او بدون معرفة اصحابها وهناك عدة طرق يتم من خلالها الاستخدام الغير مشروع لبطاقات الدفع وكما مبين ادناه :

### 3.2 تزيف بطاقات الدفع الالكتروني

#### 1. الاستخدام الغير مخول لبطاقات الدفع

- استخدام بطاقة الدفع في شراء بضائع وخدمات دون الحصول على تخويل من حاملها وغالبا ما يحدث ذلك عند ضياع أو سرقة البطاقة حيث يقوم الشخص الذي وجد البطاقة او قام بسرقتها بالشراء.
- استخدام البطاقة الغير مشروع من خلال تزيف اسم حامل البطاقة وطلب بضائع وخدمات عبر الهاتف أو الانترنت.
- استخدام البطاقة من قبل احد افراد العائلة ولكن دون معرفة حامل البطاقة ، هذا النوع من الاستخدام يصعب اثبات كونه غير مخول او جريمة. حامل البطاقة قد لايرغب في رفع قضية تجاه احد افراد عائلته بالرغم من الاستخدام الغير مخول.

#### 2. تزوير بطاقات الدفع

- تزوير بطاقات الدفع بأستخدام معلومات حقيقية مسروقة من حسابات حاملي البطاقات. غالبا ما يتم تزوير بطاقة الدفع دون علم حامل البطاقة. يكون شكل البطاقة المزورة مماثل للبطاقة الحقيقية وتحتوي على شعار مصدر البطاقة والشريط الممغنط و تستخدم البطاقات المزورة للشراء عبر الهاتف أو الانترنت. تستخدم البطاقات المزورة عدة مرات ثم تترك قبل ان يدرك حامل البطاقة الاصلي حدوث عملية التزوير والاحتيال والابلاغ عن ذلك.

#### 3. سرقة الهوية

- احد طرق الاحتيال هو أنتحال هوية الاشخاص ومعلوماتهم الشخصية على سبيل المثال تاريخ الميلاد لغرض استخدامها في الاحتيال المالي.
- الاحتيال يتم بأستخدام اسم شخص او معلومات شخصية اخرى لفتح حسابات جديدة او الوصول الى حسابات مصرفية موجودة وأجراء الاحتيال المالي بأستخدام هذه الحسابات. ضحية انتحال الهوية يجب ان يحل هذه النزاعات وتهم الاحتيال وتحديد وغلق كل الحسابات التي فتحت بأسم الضحية. الضحية قد لا يحمل مسؤولية اي أحتيال مالي أو تزيف ولكن عملية أسترجاع وضعه المالي والتخلص من المشاكل التي تسببها الاحتيال يستغرق عدة سنوات.

#### 4. التزوير المالي لبطاقات الدفع الالكتروني ( Skimming )

التزوير المالي الذي يحدث عندما يتم نسخ بطاقة الدفع الالكتروني نسخة غير قانونية بأستخدام أجهزة تقوم بقراءة و نسخ معلومات البطاقة الاصلية لتوليد بطاقة شبة اصلية. بعض عمليات الاحتيال يتم أستخدم اجهزة صغيرة الحجم تسمى بأجهزة التزوير المالي (skimmers) تقوم بقراءة ارقام ومعلومات البطاقة والاحتفاظ بها واعادة بيعها الى مجرمين لعمل بطاقات احتيال تستخدم للشراء عبر الهاتف او الانترنت.

#### 5. التصيد (Phishing)

التصيد هو جريمة ارسال رسائل الكترونية مضللة الى المستهلك وتكون صيغة الرسالة توحى أنها من جهة موثوقة ويبدل المتصيد جهداً لإستحصل معلومات الحساب المصرفي للمستهلك وكلمة السر المستخدمة في التبضع عبر الانترنت. التصيد اصبح ظاهرة واسعة الانتشار وحقق نجاحا في سرقة المعلومات الشخصية للعديد من الاشخاص. نجاح التصيد يعود لصيغة الرسالة الالكترونية التي تظهرها بمظهر قانوني وتحتوي على شعار البنك والموقع الالكتروني الذي يكون مشابه جدا لموقع البنك.

#### 3.3 رسائل البنك الالكترونية ورسائل الاحتيال الالكتروني

- ❖ البنوك لاتجري استفسار عن معلومات شخصية للزبائن بأستخدام الرسائل الالكترونية لان الرسائل الالكترونية غير آمنة.
- ❖ عند استلام رسالة الكترونية من بنك تحتوي على استفسارات عن معلومات شخصية يجب ان يتم مسحها أنيا.
- ❖ لايجوز الاجابة على اي رسالة الكترونية او اتصال تتضمن استفسار عن ارقام بطاقة الدفع او الاسم او تاريخ الولادة او اي معلومات ممكن ان تسبب في احتيال مالي.
- ❖ لايجوز الاجابة على اي رسالة الكترونية تخص المعلومات الشخصية وان كانت من البنك الحقيقي وذلك لتجنب وجود طرف ثالث يتجسس على الرسائل الالكترونية , وبديلا عن ذلك يتم الذهاب الى البنك شخصيا وتزويدهم بالمعلومات او عبر موقع البنك الالكتروني الامن.

#### 4.1 المقدمة

في ظل التطور الحاصل في أنظمة الدفع الالكتروني وانتشارها دون وعي قد يؤدي ذلك الى سوء استخدام هذه الخدمات عمداً او دون قصد لذا يتوجب تأمين وحماية خدمات الدفع الالكتروني وذلك بأستخدام بعض المعايير الامنية والتقنيات والتوعية لتوفير الامنية.

#### Payment Card Industry Data Security Standard PCI-DSS 4.2

##### معايير امن بيانات بطاقات الدفع الالكتروني

في عام 2004 تم تحديد معايير من اربع شركات عالمية مصدرة للبطاقات وهي ماستر كارد وفيزا وديسكفر و اميركن اكسبرس، وتطبق هذه المعايير على الشركات والمصارف التي تتعامل مع بطاقات الدفع الالكتروني. التعامل مع البطاقات يتضمن خزن ومعالجة ونقل بيانات حامل البطاقة وبذلك يجب ان يتم حماية هذه البيانات بأستخدام هذه المعايير، ويتضمن هذا المعيار مجموعة من القواعد وكما هي:

- 1- تثبيت جدار الحماية للحفاظ على بيانات حامل البطاقة.
- 2- إنشاء كلمة سر فريدة وأمنة وتحديثها باستمرار في ما يخص كلمات السر للأنظمة و اعدادات الامان حيث لايجوز استخدام الاعدادات التي تم تحديدها مسبقا من قبل بائع البرمجيات.
- 3- حماية البيانات المخزنة لحاملي بطاقة الدفع الالكتروني ويكون توفير الامنية على عدة مستويات متمثلا بالمستوى المادي حيث يتم تحديد الاشخاص المخولين للوصول الى الخوادم والخزن اما المستوى الثاني هو تأمين الشبكة الافتراضية متمثل بالتحويل والمصادقة وكلمة السر.
- 4- تشفير بيانات حاملي البطاقات عند نقلها عبر الشبكات العامة.



- 5- استخدام برامج الحماية من الفيروسات و تحديثها باستمرار.
- 6- الحفاظ على أمانة الانظمة والتطبيقات و تطويرها باستمرار.
- 7- وضع ضوابط في ما يخص الوصول الى بيانات حاملي البطاقة حسب حاجة العمل لذلك.
- 8- تحديد هوية الاشخاص الذين لهم صلاحية استخدام الحاسوب.
- 9- تحديد اشخاص مخولين للوصول للمادي في ما يخص بيانات حاملي البطاقة.
- 10- مراقبة ومتابعة الوصول الى كل موارد الشبكة وبيانات حاملي البطاقة.
- 11- فحص امنية الانظمة والعمليات دورياً.
- 12- وضع سياسة تعالج امن المعلومات والتي تتضمن كل انواع التقنيات ، مراجعات و المعالجات السنوية لتحليل المخاطر، إجراءات المخاطر التشغيلية .

### 4,3 حماية الحساب المصرفي المستخدم عبر الانترنت

- يجب ان يتم تغيير اسم المستخدم وكلمة السر عدة مرات سنوياً.
- عدم استخدام نفس الاسم او اجراء تغيير بسيط عليه , اسم اولاد , تاريخ ميلاد و العنوان وذلك لأمكانية تخمينه من جهات الاحتيال.
- يجب ان يتم فحص والتأكد من موثوقية الموقع الالكتروني للبنك في حال وجود اي تغييرات على الموقع الالكتروني يجب ان يتم الاتصال بالبنك والتأكد من موثوقية الموقع.
- احد طرق التأكد من موثوقية الموقع الالكتروني لاي جهة يتم الشراء منها عبر الانترنت الحقل الذي يكتب به الموقع الالكتروني (Uniform Resource Link) URL ظهور (Hypertext Transfer Protocol Secure) https:\\ عوضاً عن (Hypertext Transfer Protocol) http:\\ يبين هذا ان الموقع الالكتروني امن وحقيقي. هناك شركات عالمية تمنح شهادات موثوقية (CA) Certified Authority لترخيص المواقع الالكترونية على سبيل المثال شركتي VeriSign و DigiCert تقوم بمنح توقيع الكتروني (تحويل او ترخيص) مقابل مبلغ مالي كأشترار سنوي لهذا الموقع لضمان امنية وموثوقية الموقع الالكتروني .
- التأكد من ان الموقع الالكتروني للمتجر امن للتبضع والتحقق ان المتصفح امن قبل اجراء عملية الشراء.
- يجب استخدام البرامج المرخصة على سبيل المثال الوندوز وغيرها من الانظمة المرخصة للأسباب التالية:
- وجود ترخيص لهذه الانظمة يوفر حماية لبيانات المستخدم من خلال تحديث الانظمة الدوري, يتحدث CA للمواقع الالكترونية المتصفحة. وبذلك يُحدث المستخدم بياناته والتعرف على المواقع الالكترونية الموثوقة وتبضع الخدمات وغيرها وترك المواقع الغير موثوقة.
- عند التبضع عبر الانترنت لا يخزن اسم المستخدم وكلمة السر في المتصفح ليتم استخدامها لاحقاً ، في حال تم استخدام الحاسوب من قبل اي شخص اخر بإمكان الشخص التبضع وفقاً لمعلومات البطاقة المخزنة مسبقاً.

### 4.4 بعض التقنيات التي توفر امنية وحماية للدفع الالكتروني

- **One-Time Password (OTP) كلمة السر التي تستخدم لمرة واحدة**
- تقنية لتوليد كلمة مرور تستخدم في تسجيل الدخول إلى خدمة من خلال الإنترنت، هي صالحة للاستخدام مرة واحدة و تستخدم جنباً إلى جنب مع كلمة المرور التقليدية كطبقة أمان إضافية. تتميز هذه التقنية بالديناميكية حيث يتم توليد كلمة مرور جديدة في كل مرة مما يمنع محاولة تخمينها لغرض الاختراق، و بقاء المستخدم غير معروف في آن واحد دون الحاجة إلى رقم هاتف مرتبط باسم وهوية المستخدم للتحقق عند اجراء تحويل مبالغ نقدية لتسديد فواتير، و يتم تغيير كلمة السر اي تكوين كلمة سر جديدة عند نسيان الكلمة القديمة.
- كلمة السر لمرة واحدة (OTP) One-time password تفقد صلاحيتها عند دخول المستخدم أو الانتهاء من المعاملة، هذا يجعلها مفيدة في مكافحة برامج التجسس، كبرامج تسجيل ضربات لوحة المفاتيح على سبيل المثال.

### - الامنية ثلاثية الابعاد 3D Secure

هي وسيلة اضافية لمنع الاحتيال و تستخدم من اغلب شركات بطاقات الدفع لمعالجة اي حركة او معاملة مالية. تسمح للزبون بإنشاء وتعيين كلمة مرور للبطاقة والتي تعمل على التحقق ان معالجة العملية تتم في موقع يدعم استخدام هذه التقنية ، بإضافة كلمة المرور التي توفر امنية اكثر للمعاملة التي تتم معالجتها عبر الانترنت.

الامنية ثلاثية الابعاد تعني ان هناك ثلاثة كيانات تكون جزء من هذه التقنية :

- الشركة او التاجر الذي يتم الشراء منه.

- البنك المستحصل (الخاص بالشركة او التاجر).

- البنك المصدر للبطاقة (بنك صاحب البطاقة).

### - خاصية التحقق من المعلومات لحاملي بطاقات فيزا Verified via Visa:

تعتبر خاصية التحقق من عملية الشراء بأستخدام بطاقات فيزا مهمة في التأكد ان عملية الدفع تتم من صاحب الحساب، وتهدف إلى جعل التعامل الالكتروني أمن وسريع وملائم لأتمام عمليات الشراء عن طريق الانترنت. عند التسوق عبر الإنترنت تعمل هذه الخاصية بصورة مباشرة عند إجراء عملية شراء كبيرة بشكل يختلف عن المعتاد فقد يُطلب منك البنك الذي تتعامل معه تقديم مزيد من المعلومات لتأكيد الشراء. تساعد هذه الخاصية على منع الأشخاص الذين يستخدمون بياناتك دون إذن منك.

تعمل ميزة التحقق بواسطة Visa على طلب معلومات إضافية منك إما مباشرة أو عن طريق تحليل البيانات مع عمليات الشراء السابقة لمعرفة ما إذا كانت عملية الشراء مناسبة لسلوك الدفع المعتاد. وتكون ميزة التحقق بواسطة فيزا فعالة عند ظهور مربع رسالة على الشاشة بعد إدخال تفاصيل بطاقة فيزا ثم بعد ذلك يطلب من الشخص المستخدم للبطاقة بالتعريف عن نفسه من خلال كلمة مرور أو رمز تم إرساله إلى هاتفه المحمول. ويقوم البنك المصدر للبطاقة بتوضيح تفاصيل هذه الخاصية للزبون وكيفية الاستفادة منها.

### - الرمز الامني لبطاقة ماستر كارد Mastercard Securecode

هو رمز خاص يمنح مستوى امني اضافي لحساب بطاقة ماستر كارد عند التسوق الالكتروني عبر الانترنت حيث يكون حامل البطاقة والجهة المصدرة له هما على علم بهذا الرمز اما بالنسبة للتاجر غير قادر على معرفة الرمز. العمليات التي تتم بأستخدام هذا الرمز لديها دعم من اكثر من مليون تاجر في 122 دولة عبر العالم.

يتم انشاء الرمز الخاص بحامل البطاقة من الموقع الالكتروني للمصرف المصدر للبطاقة ويستخدم عند التبضع عبر الانترنت.

### - مفتاح الامان اميركان اكسبرس American Express Safe Key

وهي تقنية توفر امنية للتسوق الالكتروني عند تبادل بيانات البطاقة بين التاجر ومصدر البطاقة لتقليل الاحتيال تم اطلاقها في اواخر 2010 وطورت لاحقا لتصبح 3-D security.

### - نظام التحقق من العنوان Address Verification System (AVS)

هو برنامج يستخدمه التاجر للتحقق من صحة بيانات حامل البطاقة تجنباً لاي محاولة احتيال، اي ان صاحب البطاقة هو حاملها بمطابقة عنوان صاحب البطاقة من البنك المصدر للبطاقة مع عنوان الفاتورة وبذلك يتم التأكد من صحة البيانات ولتجنب حدوث تصنيف خاطيء بالاحتيال في حال انتقال صاحب البطاقة من عنوان الى اخر يجب تحديث البيانات . وفي تطوير اخر تم استخدام رمز أمنية بطاقة الدفع الالكتروني CVV2 مع AVS.

## - الرقم التعريفي للزبون Customer Identification Number

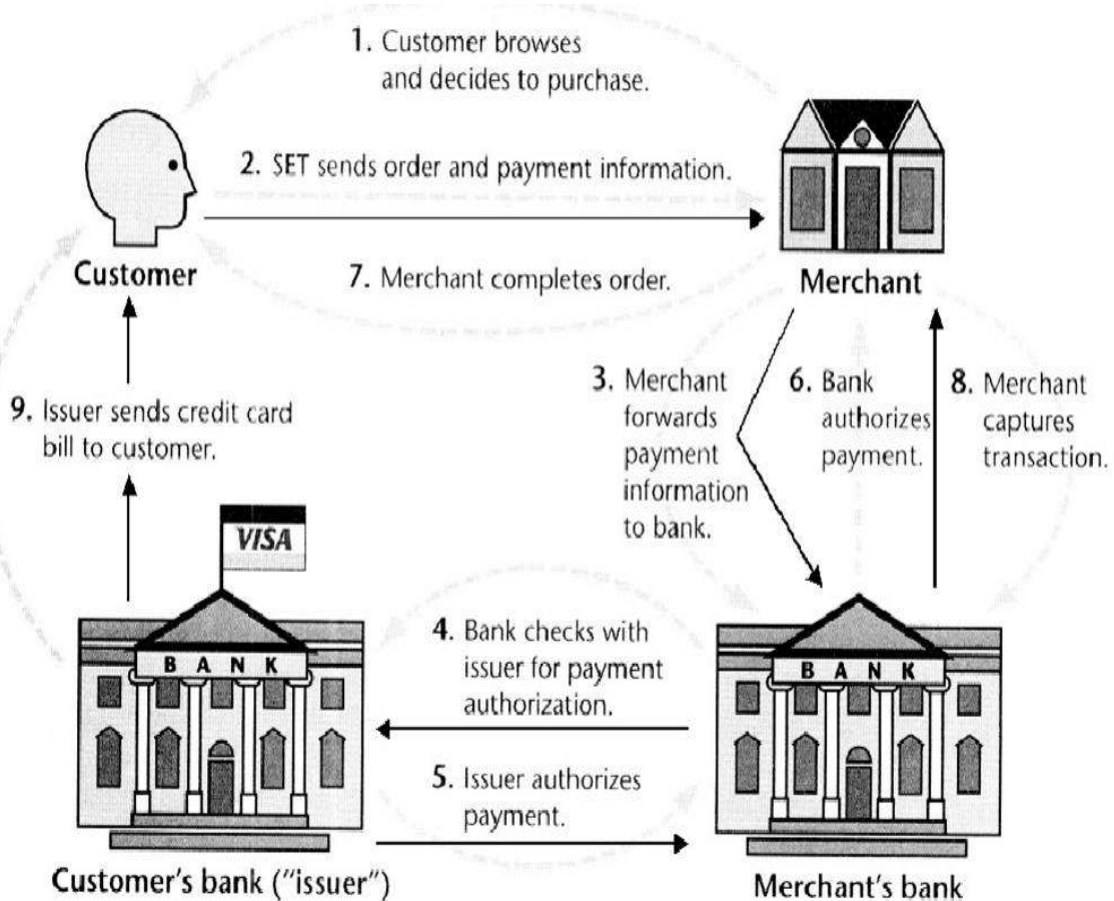
تعد البنوك من المؤسسات التي تهتم وتمول مشاريع برمجية خاصة باصدار رقم تعريفي مميز لكل زبون وذلك لوجود العدد الهائل من الزبائن والتطور التكنولوجي والوسائل المتعددة للتعامل المصرفي عبر الانترنت مثل الاستعلام عن الرصيد والشراء من المواقع الالكترونية كل هذا يتطلب نظام قوي لاصدار رقم تعريفي مميز لكل زبون وكذلك التأكد من هوية الشخص قبل السماح له باجراء اي عملية عن بعد. الرقم التعريفي القديم كان يتم انشاءه بطريقة تقليدية تعتمد على معلومات المستخدم الاساسية مثل السيرة الذاتية والرقم التعريفي للبطاقة الشخصية، اما النظام الجديد لاصدار الارقام التعريفية يعتمد على عدة عوامل دقيقة ومختلفة لاصدار رقم تعريفي لكل شخص يميزه عن الآخرين ومن هذه العوامل (معلومات من الشخص المعني مثل رقم سري او كود خاص به، معلومات مثل رقم الهوية وجواز السفر، العوامل المادية للشخص مثل بصمة الاصبع وقزحية العين و معلومات الإقامة للشخص مثل العنوان ورقم الجهاز المستخدم للاتصال).

## - فتح الاتصال بالتحقق من الهوية OpenID Connect

هو بروتوكول يمثل مرحلة الهوية ويكون اعلى بروتوكول التحويل حيث يسمح للعملاء بالتحقق من هوية المستخدم بناءً على التحويل الممنوح حيث يتم التحقق من هوية المستخدم وفقا للمعلومات الموجودة في الملف الشخصي. هذا البروتوكول يسمح لعملاء تطبيقات الويب والموبايل والجافا سكريبت من طلب واستقبال معلومات حول جلسة التحويل والمستخدم النهائي. حزمة المواصفات هذه قابلة للتوسع مما تسمح للمشاركين باستخدام خصائص اختيارية مثل تشفير الهوية واكتشاف مجهزي هذا البروتوكول وادارة الجلسة.

## - أمانة التعامل المالي الالكتروني (SET) Secure Electronic Transaction

هو بروتوكول يوفر تشفير و مواصفات أمنية لحماية خدمات الدفع عبر الانترنت ظهر لأول مرة عام 1996 وتم اقتراحه من قبل شركتي ماستر كارد وفيزا ، طريقة عمله موضحة بالشكل التالي :



#### 4.5 إجراءات حماية تتم من خلال تفعيل بطاقة الدفع الالكتروني

- معظم مصدري بطاقات الدفع يقترحون ان يقوم الشخص الذي يستلم البطاقة بالاتصال من الهاتف الشخصي بمصدر البطاقة لغرض تفعيل البطاقة الجديدة قبل ان يتم استخدامها. يجب ان يتم توقيع البطاقة بمجرد الحصول عليها ، توقيع البطاقة في شريط التوقيع الموجود في الجهة الثانية للبطاقة. العديد من مصدري البطاقات يقدمون النصح للتجار في ما يخص عدم السماح لأجراء أي عملية شراء بدون توقيع صاحب البطاقة.

#### 4.6 إجراءات حماية بطاقة الدفع

- إجراءات حماية البطاقة عند سرقة البطاقة او ضياعها
- يتم تسجيل أرقام جميع الحسابات ومعلومات الاتصال بالشركة في قائمة يحتفظ بها في مكان آمن. لا تترك في المحفظة الشخصية او الحقيبة.
- إجراءات حماية البطاقة عند الاستخدام من اشخاص غير مخولين
- يجب ان يتم الاحتفاظ بنسخ من إيصالات الصراف الآلي او اي نقطة شراء، حتى يتم التحقق منها عند مقارنتها مع كشوفات الفواتير لاحقاً. يجب ان يتم إبلاغ جهة إصدار البطاقة على الفور في حال حدوث شك في استخدام غير مخول به أو اجراء احتيال على البطاقة.
- إجراءات حماية المستخدم تجنباً لوقوعه ضحية لعملية احتيال
- تقليل احتمالية وقوع حامل البطاقة ضحية لعملية احتيال بالخطوات التالية:
- 1- حماية المحفظة الشخصية والحقيبة.
- 2- عدم ترك المحفظة دون مراقبة في الاماكن العامة.



- 3- عدم الاحتفاظ بكل بطاقات الدفع في المحفظة ، الاحتفاظ ببطاقة او بطاقتان حسب الحاجة لأستخدام هذه البطاقة. ويجب ان يحتفظ بها بشكل منفصل عن المحفظة في حقيبة المخصصة لبطاقة الدفع او في جزء مستقل من الحقيبة.
- 4- عند فقدان المحفظة او الحقيبة يجب ابلاغ جهة إصدار البطاقة.

- **أجراءات حماية البريد من الاحتيال**
- الاحتيال من خلال البريد هو الاستخدام الغير قانوني للبريد حيث يتم سرقة البريد لغرض ارتكاب جرائم ، ويجب القيام بما يلي لتجنب الاحتيال:
- أشعار مكتب البريد عند تغيير العنوان أنيا.
- التأكد من حماية صندوق البريد وأغلاقه ، لايجوز ترك الفواتير خارج صندوق البريد او في اي مكان عام وتحفظ داخل صندوق البريد.
- الاتصال بالجهة المصدرة لبطاقة الدفع لتغيير عنوان الفاتورة عند الانتقال من عنوان الى اخر.
- وضع عنوان على الظرف دائما لغرض الارجاع.
- تمزيق جميع طلبات التقديم على بطاقات الدفع الالكتروني غير المرغوب بها.
- متابعة الفواتير والايصالات لبطاقات الدفع الالكتروني التي تصل شهريا والاتصال بالشركات في حال عدم أستلامها.

عند حدوث الاحتيال لا يُحمل حامل البطاقة مسؤولية الاحتيال ، سياسات شركات بطاقة الدفع الالكتروني فيزا VISA ، ماستركارد MasterCard ، أميركان اكسبرس AMERICAN EXPRESS وديسكفر Discover تنص على أن لا يتم تحميل صاحب البطاقة اي تهمة احتيال.

**أجراءات حماية رقم التعريفي الشخصي**

اي شخص بأمكانه استخدام بطاقة الدفع والقيام بعمليات السحب عبر الصراف الالي بمجرد الحصول على الرقم التعريفي الشخصي ، لتوفير نوع من الحماية يتم اجراء مايلي:

- 1- عدم كتابته ابدا يحفظ فقط.
- 2- عدم إعطائه الى أي شخص.
- 3- عدم كتابة الرقم على بطاقة الدفع لان عند ضياع البطاقة او سرقتها يتم سحب الرصيد.
- 4- لا يجوز حفظ بطاقة الدفع ومعها الرقم التعريفي الخاص بها.

**أجراءات حماية بطاقة الدفع الالكتروني**

- المعلومات الشخصية و رقم بطاقة الدفع لا يُحتفظ بها في الهاتف المحمول تجنباً لاختراق الحساب من المواقع الوهمية التي تدعي انها(المؤسسة المالية او البنك او مواقع التسوق الالكتروني).

- عند اقراض بطاقة الدفع لاي شخص سواء كان صديق او فرد من العائلة يتحمل صاحب البطاقة كل التهم التي ترافق اي عملية احتيال قد يجريها مقترض البطاقة.

- عند استخدام البطاقة في المطاعم او من قبل موظفي المتاجر في اجهزة نقاط البيع (Point of Sale) يجب الانتباه الى عدم استخدام الموظف لاي جهاز نسخ او قيامه بأخذ صورة لبطاقة الدفع الالكتروني ليتم أستخدامها لاحقا في سرقة الرصيد او اجراء اي عمليات احتيال والتحقق من البطاقة بعد أسترجاعها انها البطاقة الحقيقية ولم يتم أستبدالها ببطاقة مزيفة او ماشابه ذلك.

**أجراءات حماية بطاقة الدفع الالكتروني عند السفر**

- عند السفر يتم ابلاغ الجهة المصدرة للبطاقة لحماية صاحب البطاقة من اي احتيال قد يتم اثناء السفر وذلك قد يؤدي الى اجراء حجب للبطاقة من الجهة المصدرة.

- عند اجراء عمليات شراء بمبالغ كبيرة يجب أن يتم ابلاغ الجهة المصدرة للبطاقة تجنباً حجب حسابك ظناً من الجهة المصدرة تم حصول عميلة احتيال.

حصول الاحتيال المالي على بطاقات الدفع تتحمل مسؤوليتها الجهة المصدرة للبطاقات في حال قيام صاحب البطاقة بالابلاغ عن فقدان أو سرقة البطاقة ، تصل خسائر الاحتيال المالي الى 50 مليار دولار سنويا.

### اساليب حماية صاحب البطاقة من قبل الجهة المصدرة للبطاقة

- 1- تطوير تقنيات التعرف على الاحتمالات التي قد تحدث.
- 2- التعرف على نشاط غير اعتيادي يتم الاتصال بصاحب البطاقة مثل شراء بمبالغ ضخمة او استخدام البطاقة خارج حدود مدينة صاحب البطاقة ويتم حجب البطاقة كأجراء امني ولتجنب ذلك يتم ابلاغهم في حال استخدامها خارج المدينة.

### 5.1 مقدمة

ساهم البنك المركزي العراقي في تطوير وزيادة كفاءة القطاع المصرفي والمالي بشكل واسع وملحوظ ، بتوجيه المواطنين نحو التعامل الالكتروني بالاموال من خلال نشر الثقافة المصرفية بين المواطنين كافة والتوعية بتقليل الاكتناز.

وكان لهذا أثر في زيادة عدد الاشخاص الحاملين لبطاقات الدفع بأختلاف انواعها. وذلك لانتشار ثقافة التجارة الإلكترونية والتسوق عبر الإنترنت والذي أدى الى تقليل العملة المتداولة والتألف في السوق الى حد ما. في الأعوام السابقة كان التعامل ببطاقات الدفع نادر و أنتشار اجهزة الصراف الآلي محدود في مدن العراق ولكن في الاعوام الاخيرة تم حدوث ثورة وتقدم كبير في هذا القطاع بجميع مكوناته من عدة نواحي متمثلة بالبنى التحتية واصدار البطاقات واجهزة الصراف الآلي.

حيث تم عمل دراسة ووضع خطة تهدف الى تطوير أنظمة الدفع بالعراق ومواكبة دول العالم واستخدام التقنيات الحديثة لتجاوز مشكلة حدوث خطأ في نقل الامول و ضمان سرعة نقل الاموال وتوفير امنية عالية وتقليل الكلف والمخاطر المترتبة على نقل الاموال بصورة كمية والتوجه نحو التحويلات الالكترونية. تجري تحويلات الاموال الكترونيا باستخدام نظام (Real Time Gross Settlement (RTGS.

جدول رقم (5,1) عدد المصارف والشركات المصدرة لبطاقة الدفع والتحويلات عبر نظام RTGS

السنة	عدد المصارف المصدرة للبطاقات الدفع	عدد الشركات المصدرة للبطاقة	عدد المعاملات عبر نظام RTGS باستخدام بطاقة الدفع
2017	14	2	46,751
2018	22	2	99.435

لا يوجد قانون للحد من الجريمة الإلكترونية في العراق حالياً، لذلك يتمكن العديد من الاشخاص القيام بالاحتيال و استخدام البطاقات بدون علم مالكيها وخاصة في المناطق التي قد تكون بها الثقافة المصرفية قليلة الانتشار. ولكن تأمين وحماية بطاقة الدفع في تطور مستمر وبموازه ذلك ظهرت أساليب جديدة لكسر الحماية أو الاحتيال للحصول على البيانات المصرفية والشخصية لذلك لا يمكن الاستخفاف بأي جزء ممكن أن يساهم في زيادة امنية بيانات المواطنين.

سابقا كانت عملية اصدار و استخدام بطاقات الماستر كارد والفيزا تستغرق وقت وكلفة أكثر لأن الاتصال مع شبكة الماستر كارد او الفيزا يتم مع مقر الشبكة في أمريكا ، اما الان اصبحت تستغرق وقت و كلفة اقل لمستخدمي البطاقات بإنشاء المقسم الوطني National Switch الذي وفر Virtual Private Network (VPN) وتم ذلك من خلال دائرة المدفوعات في البنك المركزي العراقي.

## 2, 5 المقسم الوطني

ضمن إطار سعي البنك المركزي العراقي لتحديث وتطوير الخدمات المالية والمصرفية في العراق وبما يواكب التطورات الدولية في هذا الميدان تم إنشاء البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة في العراق المتضمن انشاء المقسم الوطني للبيع بالتجزئة لتحويل الاموال الكترونياً الى نقاط البيع وأجهزة الصراف آلي حيث يمكن للشخص حامل البطاقة من إجراء عمليات السحب المالي وعمليات الشراء من مكائن ونقاط البيع التابعة للمصارف الاخرى في عموم البلاد دون الحاجة الى الاعتماد على فروع المصرف الذي أودع فيه أمواله بالإضافة الى نظام تشغيل متبادل للدفع بواسطة الهاتف النقال في العراق، يوفر نظام الدفع بالتجزئة المتبادل في العراق الفرصة للمصارف العراقية ومشغلي شبكات الهواتف المتنقلة الوصول إلى الأدوات المتكاملة الأكثر تطوراً للمدفوعات النقدية وهونظام فريداً من نوعه على مستوى التشغيل المتبادل (البيني) حيث يمتلك العراق في الوقت الحاضر العديد من المزايا الرئيسية التي من المتوقع أن تسهل اعتماد نظام الدفع بالتجزئة .

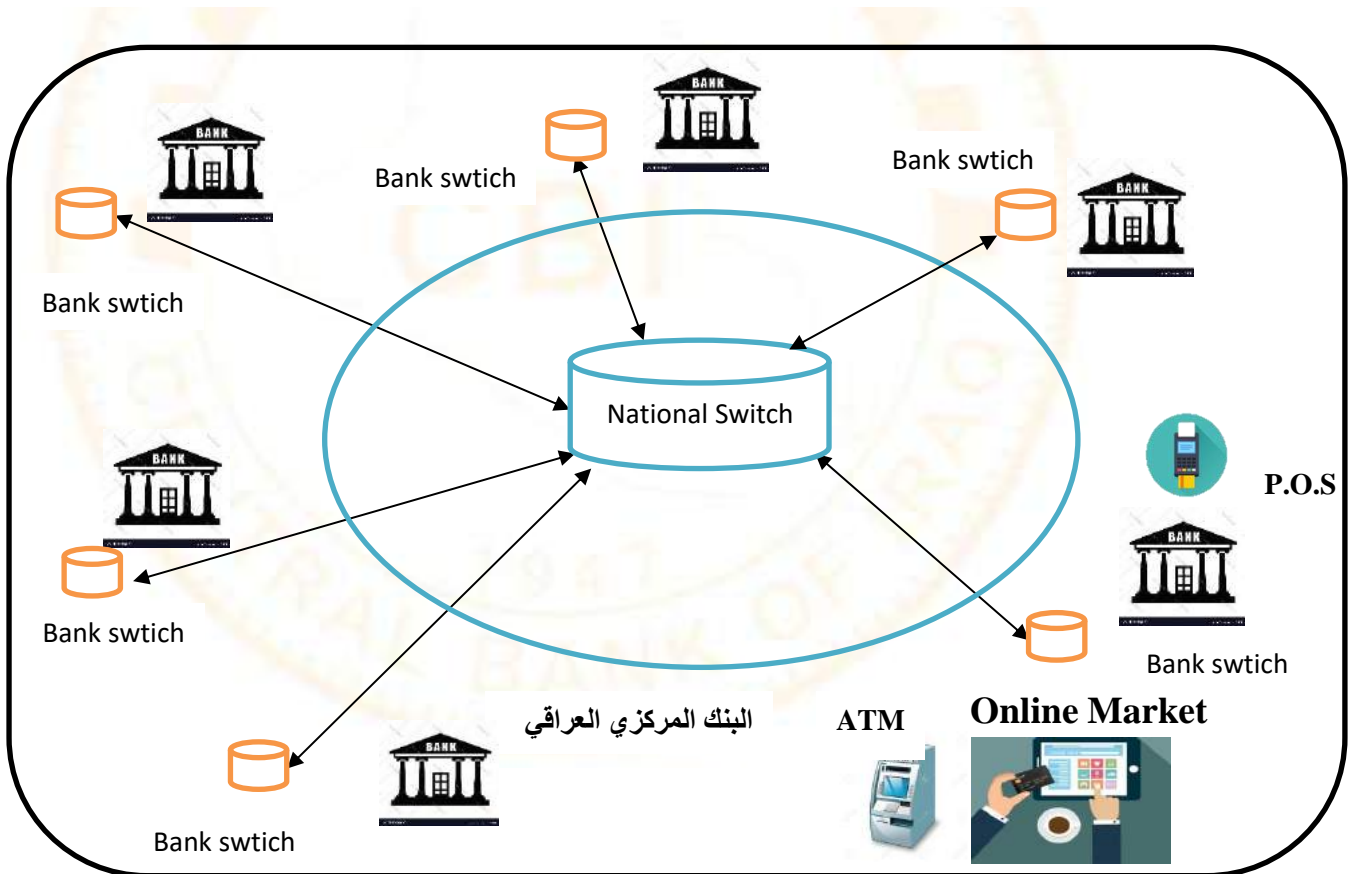
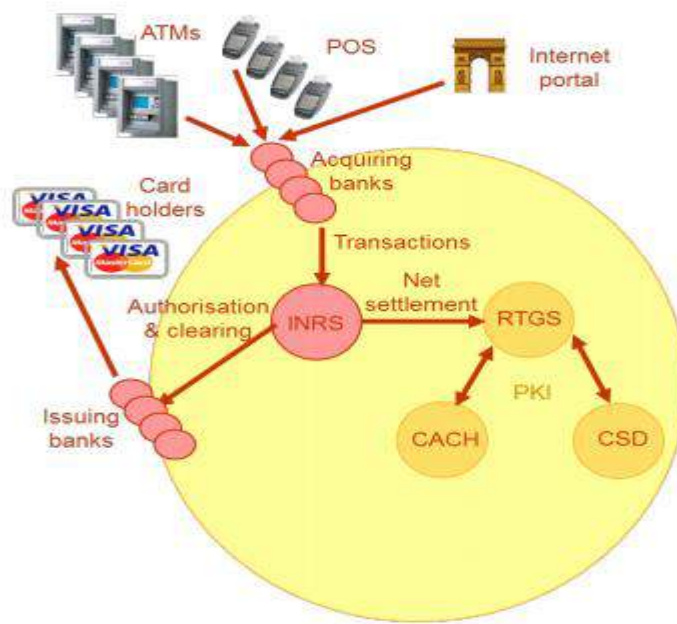
❖ إن تطوير نظام الدفع بالتجزئة له أهمية كبيرة في التنمية الوطنية للقطاع المصرفي العراقي حيث ستسهم أدوات الدفع بالتجزئة في تسهيل التعاملات بين الاشخاص من مواطنين ووافدين فضلاً عن تنشيط السوق المحلية وتقليل التعامل بالنقد بالإضافة الى خلق جو من التنافس بين المصارف في تقديم خدمات جديدة لجذب الزبائن مما ينعكس بالايجاب على الصناعة المصرفية عموماً .

ومن مسؤوليات البنك المركزي تحديد أهداف نظم الدفع بوضوح ، فضلاً عن الافصاح علانية عن دوره واهم سياساته المتعلقة بنظم الدفع ذات الاهمية بالنسبة للنظام ككل . وكذلك التأكد من توافق النظم التي يقوم بتشغيلها مع المبادئ الاساسية لنظم الدفع . و مراقبة مدى التزام النظم التي لايقوم بتشغيلها بالمبادئ الاساسية كما يجب ان يتوافر لديه القدرة على القيام بذلك الدور .

## 3, 5 دور البنك المركزي في إدارة النظام

يلعب البنك المركزي دوراً أساسياً في انشاء نظم الدفع والرقابة عليها ، وذلك للأسباب الآتية :-

- يعد نظام الدفع الجيد الاداء امراً ضرورياً لنجاح السياسة النقدية .
- يعد توافر عنصري الامن والرقابة على هذه النظم امراً حيوياً نظراً لأهميتها الاستراتيجية لاقتصاد الدولة .
- يتم تنفيذ العمليات الخاصة بالمدفوعات والاوراق المالية عالية القيمة على حسابات البنوك المركزية .
- قد يساهم البنك المركزي في الحد من المخاطر الائتمانية والمخاطر المتعلقة بالنظام المالي ككل نظراً لتمتعها بسلطة اشرافية ورقابية .
- يحدد البنك المركزي القواعد التي تحكم هذه النظم كما يعمل على ضمان توافر امن وفاعلية هذه النظم وتتولى مراقبتها
- يمثل البنك المركزي السلطة الرقابية والاشرافية على نظم الدفع التي تمتلكها البنوك التجارية



شكل رقم (5,1) يوضح المقسم الوطني وارتباطه بالمصارف



#### 4,5 إدارة النزاعات

يجب على كل مشارك إنشاء نقطة مركزية واحدة للاتصال أو فريق لإدارة النزاعات والتواصل حولها مع المشاركين الآخرين والبنك المركزي العراقي. يحتفظ البنك المركزي بسجل لنقاط الاتصال ويوفره إلى جميع المشاركين. المشاركون مسؤولون عن حل النزاعات بكفاءة بين أنفسهم، ومنع حدوث النزاعات عن طريق حل أي مشاكل بين وكلائهم وزبائنهم والأطراف الأخرى من خلال تنفيذ إجراءات فعالة بما في ذلك:

- الإعلان عن تفاصيل جهات الاتصال بما في ذلك البريد الإلكتروني لمركز الاتصال وأرقام الهواتف.
- تسجيل الشكاوى، وتخصيص أرقام مرجعية لكل واحد منهم، ورصد البت بها ضمن الجداول الزمنية الخاصة بالنزاعات.

- إبلاغ المشاركين الآخرين، وتوفير المعلومات وتسوية المنازعات.
- تتضمن المبادئ الأساسية لجميع المعاملات المتنازع عليها ما يلي:
- تضمن الجهة المصدرة الدفع إلى التاجر أو الوكيل أو المستفيد الآخر شرط أن التاجر أو الوكيل أو المستفيد آخر يتبع إجراءات الحماية. لذا، في حالة حدوث احتيال أو إساءة استخدام من جانب الزبون، فهناك افتراض أن المصدر سوف يتحمل التكلفة.
- أصحاب البطاقات وأصحاب المحافظ المالية الذي يدفعون للتجار هم مسؤولون عن رضا أنفسهم بالبضائع أو الخدمات المقدمة قبل إجراء عملية الدفع. الجهة المحصلة ليست مسؤولة بأي شكل من الأشكال عن السلع أو الخدمات المقدمة من قبل التاجر. لذلك إذا قام حامل البطاقة أو المحفظة بدفع مبلغ باستخدام البطاقة أو الهاتف النقال بصورة صحيحة إلى التاجر فلا يجوز أن يعترض المصدر على المعاملة على أساس أن التاجر قد فشل في تسليم البضائع أو الخدمات حسب رضا الزبون.
- إذا ظهر أن ما حدث فعلاً لمشارك يختلف عن ما تظهر سجلات مشارك آخر، فإنه يتوجب تصحيح الخطأ.
- يجوز للمصدرين الاعتراض على المعاملات وطلب استرداد المبالغ إذا كانوا يعتقدون أنها غير صحيحة أو غير نافذة بما في ذلك:

- الاحتيال حيث يظهر أن التاجر أو الوكيل أو المستفيد لم يتصرف وفقاً لإجراءات الحماية.

- معالجة الأخطاء بطريقة غير مقصودة بما في ذلك:

- ❖ عدم صرف النقد في أجهزة الصراف الآلي.

- ❖ إرسال رسائل التفويض ولكنه لم يتم استلامها بسبب عطل في الاتصالات.

- ❖ المشاركون مسؤولون عن إبلاغ بعضهم البعض، وتوفير المعلومات، وحل النزاعات على النحو التالي:

سيضيع حق أي طرف في طلب استرداد مبلغ أو إعادة التقديم أو طلب التحكيم إذا لم تتم هذه الإجراءات ضمن الجداول الزمنية المطلوبة. لا يجوز أن يستخدم المشاركون إجراءات طلب استرداد المبالغ كمحاولة لإثراء أنفسهم أو زبائنهم بصورة غير عادلة، و البنك المركزي العراقي مخول بفرض غرامات على المصارف ومزودي خدمة الدفع الذين يجرؤون على تقديم طلبات استرداد مبالغ غير أصولية أو يعترضون على مبالغ مستردة بشكل أصولي. نظراً لتكلفة معالجة النزاعات، قد لا يتم الاعتراض على المعاملات الفردية التي تقل قيمتها عن 5000 دينار عراقي ما لم تشكل جزءاً من سلسلة من معاملات ذات قيمة أعلى.

#### 5,5 حماية الأنظمة

يجب على المشاركين، مشغلي الأنظمة وخصوصاً المشغلين الفنيين الالتزام بالحماية من مستوى ISO27002 والمعايير التشغيلية المتعلقة بإدارة التطبيقات الحساسة وأمن البيانات. هذا المعيار يتعلق بأمن أماكن العمل والإجراءات المستخدمة في تطوير ونشر مكونات أنظمة الدفع. يجب على مزودي خدمة الدفع ضمان قدرة أنظمتهم على الامتثال لمتطلبات هذه المعايير، على سبيل المثال حماية الأرقام التعريفية الشخصية وبيانات المعاملات أثناء إجراءات تشفير المناطق.

## 5,6 حماية الاتصالات

- تعتبر حماية الاتصالات وطرق نقل البيانات عبر الشبكات الداخلية أو الانترنت من اهم الخطوات التي يجب مراعاتها عند البدء بتأسيس بيئة امنة للتعاملات المالية الالكترونية وحمايتها من الاختراق .
- يجب أن يستخدم احدى المعايير الدولية والخاصة بحماية الاتصالات وتأمين الشبكات :
- (IPSEC tunnels) أمنية IP و (SSL) طبقة مأخذ التوصيل الأمانة مستوى 3 أو أفضل للاتصالات على شبكة الانترنت.
  - طرق (PKI) البنية التحتية الرئيسية العامة للاتصالات بين المصرف ونظام RPSI عبر الخطوط.
  - (DES Triple) معيار تشفير البيانات و HSMs المتوافقة مع متطلبات PCI- DSS لأنظمة البطاقات، أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع.
  - في الحالات التي لا بد من تقسيم التشفير إلى مناطق لأسباب فنية ، يجب أن تخضع البيئة التي يحدث فيها التشفير و فك التشفير لمعايير ISO 27001 التشغيلية لإدارة البيانات الأمانة.

## 5,7 حماية البطاقات:

- يجب أن تكون جميع البطاقات وأجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع متوافقة مع المعايير الأمنية لبطاقات (EMV) يورو باي، ماستركارد، فيزا و (PCI- DSS) صناعة بطاقات الدفع معيار امن بيانات. يمكن استخدام فقط البطاقات ذات الشريحة chip مع التحقق من الرقم التعريفي الشخصي PIN للمعاملات التي تتم معالجتها عن طريق نظام RPSI.
- تتطلب PCI- DSS بأن يتم تشفير أي بيانات شخصية يتم الاحتفاظ بها وفصل المناطق الأمنية تنصيب جهاز الكمبيوتر الذي يعالج معاملات البطاقات بشكل صارم بين التطبيقات. المتطلبات الرئيسية هي:
- يجب أن تكون هناك شبكات مناطق محلية افتراضية منفصلة (VLANs) لأنظمة التطبيقات المنفصلة
  - يجب أن يتم تنفيذ تشفير قاعدة بيانات من أجل حماية البيانات الشخصية والحساسة
  - يجب تقديم أي ملف سلمي للمعالجة البديلة بطريقة تتفق مع معايير PCI- DSS
  - يجب ان تكون الأنظمة المحاسبية وقواعد البيانات أيضا متوافقة مع معايير PCI- DSS
- يجب ان تدعم أنظمة المشاركون المناطق الأمنية بين المصرف أو مزود خدمة الدفع والمقسم، مع مفاتيح المنطقة لحماية البيانات الحساسة مثل الأرقام التعريفية الشخصية، وهو ما يعني استخدام وحدات حماية الأجهزة (HSMs) للاحتفاظ بمفاتيح الجهة المصدرة والجهة المحصلة وإجراءات إدارة المفاتيح ذات الصلة. يجب أن يدعم المصرف أو مزود خدمة الدفع التبادل الآلي للمفاتيح.
- يجب ان تضمن الجهات المصدرة أن يتم الاحتفاظ بالبطاقات والمعلومات حول أصحاب البطاقات وحساباتهم يتم الاحتفاظ بشكل آمن:
- استلام ومعالجة طلبات إنتاج البطاقات.
  - تخزين البطاقات النظيفة وذات الطابع الشخصي والمغلقات التي تحتوي على الرقم التعريفي الشخصي.
  - النقل والتحويل الى حامل البطاقات.
  - التسوية مع أصحاب البطاقات.
  - إغلاق حسابات البطاقات.
  - إتلاف البطاقات النظيفة وذات الطابع الشخصي.
- يجب أن تنفذ جميع المعاملات المتعلقة بمعالجة المعلومات في البطاقات، وكذلك إصدارها وتخزينها والتخلص منها في مناطق محمية، و السماح في الوصول إليها لموظفي الجهة المصدرة المخولين فقط.
- يتوجب على الجهات المصدرة:
- ضمان سرية الرقم التعريفي الشخصي لحامل البطاقة على مراحل إصدار البطاقات وخلال العمليات المتعلقة بالبطاقة.
  - استخدام التوقيعات الرقمية والتشفير للملفات التي يتبادلها مركز المعالجة PC مع الأعضاء.

## 8,5 توطين الرواتب والشمول المالي في العراق :

هناك العديد من المؤسسات الحكومية التي تقوم بتوطين رواتب موظفيها لدى المصارف واستخدام بطاقات الدفع في جميع تعاملاتهم المالية و كان للبنك المركزي العراقي دور رئيسي في قيادة المؤسسات وتوجيههم نحو توطين الرواتب لكافة موظفي الدولة و بهذه الخطوة ساهم في دفع وتحفيز باقي مؤسسات الدولة لأنجاح هذه الخطوة وتحقيقها للهدف المنشود.

تنفيذاً لقرارات الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقمة ( 313 ) لسنة 2016 و ( 281 ) لسنة 2017 -تحقيقاً لإستراتيجية البنك المركزي العراقي ( 2016-2020 )

البنك المركزي العراقي عازم على الانطلاق نحو الشمول المالي والتحول من النقد الى الدفع الالكتروني بكافة ادواته، لما له صلة مباشرة بمحاربة الفساد والسرعة في انجاز المعاملات وتطوير عمل الوزارات والمؤسسات كافة ، الانتقال الى الدفع والتحويل الالكتروني يضمن التحول الى الحكومة الالكترونية وتسهيل الاجراءات.

## 9,5 الاثر الايجابي لمشروع توطين الرواتب على الشمول المالي :

- تشجيع المواطنين على الادخار
- زيادة عدد الحسابات المصرفية
- خلق روح المنافسة والابداع لدى المؤسسات
- زيادة الخدمات على مستوى كافة الشرائح والرقعة الجغرافية

## جدول رقم (5,2) يبين المؤسسات التي تم توطين رواتب موظفيها لغاية شهر كانون الأول 2018

ت	اسم الوزارة او المؤسسة	عدد الموظفين	ت	اسم الوزارة او المؤسسة	عدد الموظفين
1	البنك المركزي العراقي / فرع بغداد	1525	20	وزارة المالية	18677
2	البنك المركزي / فرع البصرة	167	21	وزارة التخطيط	2044
3	وزارة النفط	31609	22	وزارة الشباب والرياضة	2945
4	وزارة الكهرباء	14339	23	وزارة الثقافة	1427
5	وزارة الصحة	2149	24	وزارة الاعمار والاسكان	28582
6	وزارة الكهرباء	14184	25	وزارة الداخلية	15509
7	وزارة التربية	295737	26	وزارة الصناعة	56707
8	وزارة العلوم والتكنولوجيا	6480	27	وزارة الاتصالات	2484
9	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	56052	28	وزارة الخارجية	371
10	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	1094	29	وزارة الزراعة	664
11	وزارة النقل	13181	30	وزارة التجارة	1328
12	وزارة العدل	4296	31	مجلس محافظة البصرة	538
13	ديوان الرقابة المالية	2659	32	المفوضية العليا للانتخابات	2903
14	وزارة الموارد المائية	3582	33	هيئة الاوراق المالية	86
15	ديوان محافظة ميسان	269	34	الهيئة الوطنية للاستثمار	262
16	الوقف المسيحي	410	35	الوقف الشيعي	199
17	المجمع العلمي العراقي	166	36	هيئة المساءلة والعدالة	1038
18	الوقف السنّي	11714	37	هيئة الاعلام والاتصالات	563
19	الامانة العامة لمجلس الوزراء	2529			

## 10, 5 معايير اصدار بطاقات الدفع:

من اهداف البنك المركزي العراقي التقدم في قطاع التعاملات المالية الالكترونية والوعي بالشمول المالي من خلال اصدار البطاقات الالكترونية وزيادة اعداد نقاط البيع وتوزيعها جغرافيا والتعامل بهذه النقاط في جميع الاماكن والمتاجر، وبالتالي فإن البنك وضع العديد من الشروط والمعايير الدولية التي يجب على جميع المصارف الالتزام بها.

- 1- معايير التراسل للمعاملات التي تمر من خلال جميع انظمة ومقسمات مزودي خدمات الدفع في العراق وتدفق الرسائل بين مزودي الخدمة ومقسماتها ونظام التسوية.
- 2- المعايير الامنية للرسائل باستخدام تقنيات التشفير لضمان سلامة وصحة المصادر.
- 3- المعايير الامنية لحماية البطاقة للحد من الاحتيال في استخدام بطاقات الدفع.
- 4- معايير حماية البيانات لمنع اساءة استخدام البيانات الشخصية.
- 5- توفير معايير حماية البطاقات ومعايير حماية البيانات الخاصة بصانعة بطاقات الدفع PCI\_DSS
- 6- على المشارك توفير بطاقات الرقائق EMV مع ارقام التعريف الشخصية كشرط الزامي ويمكن توفير تقنيات تعريفية اخرى بشكل مضاف مثل تقنية الاتصال عن طريق المجال القريب NFC وتقنيات التحقق البيومتري

جدول (5,3) عدد حركات التي تمت باستخدام المقسم الوطني وعدد البطاقات المصدرة واجهزة الصراف ونقاط البيع

ت	الفترات	2016/1/1	2016/7/1	2017/1/1	2017/7/1
1	مالكي البطاقات	85115	101491	125810	207675
2	عدد الحركات لنقاط البيع	88186	101543	173271	58468039
3	عدد الحركات للصرافات الالية	4433234	4454581	4749037	35766047
4	نقاط البيع	253	448	457	516
5	الصرافات الالية	366	498	657	746

## 11, 5 معايير سوء الاستخدام :

يجب على المشاركين الإبلاغ عن الاحتيال وسوء الاستخدام من جانب الزبائن وتنفيذ إجراءات للقيام بذلك بما في ذلك استخدام الحدود وإجراء التدقيق المناسب حول حاملي البطاقات، وأصحاب المحافظ والتجار والوكلاء. البنك المركزي العراقي قد يجبر المشاركين على فرض حدود على بعض أو جميع المعاملات أو الزبائن من أجل حماية النظام ككل.

يجب على المشاركين تقديم معلومات إلى البنك المركزي العراقي عن جميع حالات الاحتيال أو محاولة القيام بعمليات احتيالية تشمل البطاقات، والمحافظ، ونقاط البيع، وأجهزة الصراف الآلي، ومعاملات الدفع بالتجزئة أو البيانات حولها. وبناء على هذه المعلومات يقدم البنك المركزي وصيات أمنية يتم إرسالها بشكل دوري للأعضاء في شكل نشرات تشغيلية وقوائم حظر، وأيضا يضع ويعدل إستراتيجية أمنية شاملة.

## 12, 5 مكافحة غسل الأموال:

يكون كل مشترك مسؤول عن إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقا لقانون رقم 39 لسنة 2015 وتنفيذ سياسات وإجراءات وضوابط تشمل كل ما يلي:

- تحديد هوية الزبائن بشكل شامل.
- العناية الواجبة الخاصة بالزبون.



- حفظ السجلات الخاصة بالتعرف على الهوية والعناية الواجبة.
- قيود مناسبة على الأنشطة المجهولة المصدر.
- رصد نشاط الزبون للكشف عن أي نشاط مشبوه.
- الخطوات التي يتعين اتخاذها عند الكشف عن أي نشاط مشبوه.
- عملية تدقيق لاختبار الضوابط.

يجب على المشاركين تحديد والسيطرة على المعاملات وفقا لقانون مكافحة غسل الأموال.

ويجب على المشارك أن يعمل بموجب أي تعليمات بشأنها. يجب أن تدار تقارير المعاملات المشبوهة بشكل سري وعدم كشفها للزبائن وموظفي المشاركين أو أي أشخاص آخرين ليسوا بحاجة لمعرفة شيء عنها.

### 13, 5 اصدار البطاقات:

تعتبر خواص التحقق التقليدية من البطاقات مثل الشريط الممغنط وبصمة الإبهام... الخ هي طرق تحقق ثانوية طالما إن طريقة التحقق الأساسية من البطاقة تتوافق مع تعليمات الإمتثال والتي تستند إلى المعايير الدولية مثل (EMV,CHIP, PIN) ويجب أن تكون قابلة للتشغيل التبادلي محليا بالنسبة لأي بطاقة .

البنك المركزي هو السلطة الوطنية الراعية للارقام التعريفية الخاصة بالجهات المصدرة التي سيتم استخدامها للبطاقات المحلية فقط التي لا تحمل علامة ماستركارد او فيزا كارد أو اي شبكة مدفوعات دولية اخرى. ويتوجب على المشاركين الراغبين في اصدار هذه البطاقات التي يتم تداولها محليا فقط تقديم طلب الى البنك المركزي الذي سيخصص الارقام التعريفية الخاصة بالمصدرين.

ويتوجب على المشاركين الذين يصدرن بطاقات تحمل ارقام تعريفية دولية تخصصها شبكات الدفع الدولية ابلاغ البنك المركزي بهذه الارقام التي سيستخدمونها. وسيقدم البنك المركزي جداول بالارقام التعريفية المحلية فقط والدولية ايضا التي تستخدمها الجهات المصدرة العراقية الى جميع المشاركين.

### 14, 5 بطاقة الائتمان الوطنية

في بعض دول العالم توجد بطاقات ائتمان وطنية تعمل داخل الدولة وتستخدم في إجراء بعض التحويلات الاموال الالكترونية، على أن تكون مقبولة لدى الآخرين من مشغلين لخدمات او بطاقات الدفع المحلية منها او عالمية . في العراق بطاقة الكي هي البطاقة المحلية التي لاتدعم المعايير العالمية ISO 7801 حيث يتم التعرف على صاحب البطاقة بأستخدام تقنية البايومترية بصمة الاصبع فقط تم استخدامها في توظيف رواتب موظفي وزارة التربية وهيئة التقاعد العامة.

### 15, 5 أفضل الممارسات المصرفية

يقوم البنك المركزي بإصدار قواعد أفضل الممارسات المصرفية التي ستحكم العلاقات بين المصارف ومزودي خدمة الدفع وبين زبائنهم. سيتم تطبيق هذه القواعد على جميع خدمات الدفع وخدمات مصرفية معينة تشمل الإقراض بما في ذلك بطاقات الائتمان.

يجب إبلاغ الزبائن بحقوقهم والتزاماتهم. يجب تعويض الزبائن ماليا في حال تأخير تحويلاتهم او نقل بصورة غير معقولة أو في حالة فقدان الأموال كلياً أو جزئياً نتيجة لنشاط غير قانوني أو سوء الإدارة.

## 16, 5 الاستنتاجات

يعتبر التعامل الورقي للاموال من الامور التي تتطلب الكثير من الجهد والتكلفة من حيث النقل والطباعة واستبدال الفئات الثالفة لذلك تم التوجه نحو التعامل الالكتروني في التعاملات التجارية ونقل الاموال ودفع الرواتب، وتعد بطاقات الدفع الالكتروني من اهم ادوات انتشار الاموال الكترونيا والتي توفر خصوصية وامنية البيانات والاموال، ولذلك ان الاحتفاظ بالبطاقة وبياناتها سرية تعد ضمان لحامل البطاقة من اي محاوله استخدام البطاقات بصورة غير شرعية.

ومن اهم توجهات البنك المركزي توطين الرواتب والاشراف على اصدار بطاقات الدفع الالكتروني والتعاملات المالية الالكترونية وتكوين بنية تحتية قوية لانظمة مصرفية مرخصة وذات معايير عالمية وتقدم تسهيلات وامنية لكل من التعاملات المالية والتجارة الالكترونية ومواكبة التقدم الحاصل في العالم من ناحية الصيرفة الالكترونية.

## 17, 5 التوصيات

1. التوجه نحو التعامل الالكتروني في عمليات الشراء والبيع ونقل الامول لتوفير الجهد والمال.
2. زيادة الوعي المصرفي بصورة عامة والتركيز على زيادة التعامل بالبطاقات الائتمانية بصورة خاصة.
3. تنبيه مستخدمي البطاقات الى كيفية حماية بياناتهم من السرقة وعدم السماح للآخرين باستخدام البطاقات الشخصية
4. تفعيل دور الخصائص البايومترية في اصدار واستخدام البطاقات الائتمانية لزيادة المواصفات الامنية.

## 18, 5 المصادر

[1] O'Sullivan, Arthur; Steven M. Sheffrin (2003). Economics: Principles in action. Upper Saddle River, New Jersey 07458: Pearson Prentice Hall. p. 261. ISBN 0-13-063085-3

[2] (Chapters 9, 10, 11, 13, 25 and 26) and three times (Chapters 4, 8 and 19) in its sequel, Equality

[3]Jump up^ "Life before plastic: Historical look at credit card materials". creditcards.com.

[4]Charles Boston. "Shopping Days In Retro inretroboston.blogspot.com.

[5] "The Department Store Museum: Charge Cards".

[6] Mayyasi, Alex. "How Credit Cards Tax America". Pricenomics.

<https://money.howstuffworks.com/personal-finance/debt-management/credit-card1.htm>

<https://www.computersolving.com/computer-tips-tricks/what-your-credit-card-numbers-mean/>

<https://www.creditcardvalidator.org/>

[https://www.cnb.cz/en/payment\\_systems/oversight/](https://www.cnb.cz/en/payment_systems/oversight/)

<http://searchfinancialsecurity.techtarget.com/definition/PCI-DSS-Payment-Card-Industry-Data-Security-Standard>

<http://www.onlinetech.com/resources/references/what-is-pci-compliance>

<https://www.sagepay.co.uk/support/12/36/3d-secure-explained>

---

<https://www.mastercard.us/en-us/consumers/payment-technologies/securecode.html>

<https://network.americanexpress.com/globalnetwork/products-and-services/security/safekey/>

[https://en.wikipedia.org/wiki/Qi\\_Card](https://en.wikipedia.org/wiki/Qi_Card)

---

<https://securionpay.com/wp-content/uploads/2016/09/Everything-You-Have-to-Know-About-Payment-Security.pdf>

<https://www.vantiv.com/vantage-point/safer-payments/payment-security-expand-online-sales>

<https://www.securetechalliance.org/wp-content/uploads/IoT-Payments-WP-Final-Nov-2017.pdf>

البنك المركزي العراقي / دائرة المدفوعات

اسهام التعهيد الخارجي لتقنية المعلومات والاتصالات في التعاملات المصرفية الالكترونية  
دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في البنك المركزي العراقي

علياء نيازي طاهر

مدير قسم الاحصاء والابحاث

البنك المركزي العراقي/ فرع الموصل

[alyaanyaze@yahoo.com](mailto:alyaanyaze@yahoo.com)

### المخلص

اصبحت امكانية تخطي الحدود الجغرافية اداة مهمة في التعاملات المصرفية الالكترونية\*,  
Electronic Banking حيث بات استخدام تقنية المعلومات والاتصالات سمة عصرية تتضمن  
تحقيق درجة عالية من التكامل والمعرفة التقنية بين الافراد العاملين, ومن خلال ممارسات التعهيد  
الخارجي لتقنية المعلومات والاتصالات ساهم البنك المركزي العراقي في احداث تحولات جذرية  
باسرراتيجيته ونتيجة لضعف الامكانات الداخلية للمنظمات في توفير متطلبات العمل المصرفي  
الالكتروني تجسدت المشكلة البحثية بالاثارات الاتية:

1. ما مدى استيعاب العاملين في المؤسسة التي اجري عليها البحث لمفهوم التعهيد الخارجي لتقنية  
المعلومات والاتصالات في العمل المصرفي الالكتروني؟
2. ما هي آلية التعاملات المصرفية الإلكترونية في المؤسسة التي اجري عليها البحث؟
3. ما هو دور التعهيد الخارجي لتقنية المعلومات والاتصالات في التعاملات المصرفية الالكترونية؟  
وقع اختيار البنك المركزي العراقي ميداناً لاختبار فرضيات البحث، باعتماد الدراسة التحليلية  
لاستمارة الاستبانة واعتماد الوسائل الاحصائية لتحليل البيانات.

وتم الوصول الى حزمة من الاستنتاجات والمقترحات المتعلقة بموضوع البحث ومنها اعتماد  
المؤسسة التي اجري عليها البحث التعهيد في أعمالها المصرفية، كما افرز البحث العديد من  
المقترحات اهمها ضرورة تطور المستوى العلمي والمعلوماتي لكوادر البنك المركزي العراقي.

### **The Contribution of Information and Communications Technology (ICT) Outsourcing to Electronic Banking Transactions: A Survey Study of the Views of a Sample of Employees of the Central Bank of Iraq.**

### **Abstract**

The ability to overcome geographical boundaries has become an important tool in e-banking while the use of ICT has become a modern feature that includes achieving a high degree of integration and technical Knowledge among workers. Through ICT outsourcing practices, the CBI has contributed to radical changes in its strategy and results. However, due To the weakness of the internal capabilities of the organizations in providing the requirements of e-banking, the research problem was

Reflected in the following questions:

1. To what extent are the investigated organization's employees familiar with the concept of (ICT) outsourcing in electronic banking?
2. What is the electronic banking mechanism used in the investigated organization?

المصرفية الإلكترونية: الخدمات المصرفية التي تُنفذ بالأداة أو الجهات أو الشفرات الامنية الكترونياً



### 3. What is the role of (ICT) Outsourcing in electronic banking transactions?

The Central Bank of Iraq (CBI) was selected as a field to test the study's hypotheses by adopting the analytical study of a questionnaire and using statistical methods for analyzing the data.

A number of conclusions related to the subject of the study were reached, including the adoption of outsourcing in the banking business by the organization. The study also produced several recommendations, the most important of which is the need to development of the scientific and informational levels for the employees working in the Central Bank of Iraq.

## المقدمة

أصبح العالم اليوم يعيش في تحدي كبير في مجال تعهيد تقنية المعلومات والاتصالات (Information and Communications Technology Outsourcing), باعتماده هدفاً لتحقيق انجازات التعاملات بالتنمية الاقتصادية والمالية, ويعد التعهيد (Outsourcing) اتفاقاً تعاقدياً بين مؤسسة وأكثر من جهاز خارجي يقدم بموجبه الاخير سلعة او خدمة للمؤسسة كانت تنجزها في السابق داخلياً (Fan, 2000: 3), واعتبر البنك المركزي العراقي من المؤسسات التي اثارت الاهتمام بالتحويلات المصرفية الالكترونية, اذ ركز البحث على متغيرين هما (التعهيد الخارجي لتقنية المعلومات, والتعاملات المصرفية الالكترونية) وتم اختيار العلاقة بين المتغيرين اعلاه بدراسة استطلاعية اكدت ملائمة انجاز البحث, وكانت محاوره كالآتي:

الاول: منهجية البحث.

الثاني: الإطار النظري لمتغيري البحث (التعهيد الخارجي لتقنية المعلومات, والتعاملات المصرفية الالكترونية).

الثالث: الإطار التطبيقي للبحث.

الرابع: الاستنتاجات والمقترحات.

## المحور الاول/ منهجية البحث

### اولاً: مشكلة البحث

اتسع مفهوم التعهيد الخارجي لتقنية المعلومات والاتصالات في الآونة الاخيرة واعتبر المحرك الرئيس للمنظمات المصرفية والمالية نتيجة لبناء استراتيجية جديدة على قاعدة من الانجازات, ومن أبرز التوجهات نحو التعهيد الخارجي لتقنية المعلومات قلة الامكانيات الداخلية والتي توضحت من خلال المقابلات الشخصية التي اجريت مع مجموعة من العاملين في البنك المركزي العراقي, وعليه يمكن تأطير المشكلة البحثية من خلال التساؤلات الآتية:

1. مدى استيعاب العاملين في المؤسسة التي اجري عليها البحث لمفهوم التعهيد الخارجي تقنية

المعلومات والاتصالات في العمل المصرفي الالكتروني؟

2. ما هي آلية التعاملات المصرفية الالكترونية في المؤسسة المبحوثة؟

3. ما هو دور التعهيد الخارجي لتقنية المعلومات والاتصالات في التعاملات المصرفية الالكترونية؟

### ثانياً: أهمية البحث

في ظل ما حققه تعهيد تقنية المعلومات والاتصالات من نجاح كبير في الاستخدامات المصرفية والمالية تتضح أهمية البحث في الآتي:

**الأهمية العلمية:** تحدد آلية للإطار النظري المطروح الذي يؤسس لمفاهيم التعهيد الخارجي لتقنية المعلومات ومدى تأثيره على التعاملات المصرفية الإلكترونية كونه من مواضيع العصر المهمة.

**الأهمية الميدانية:** تتجلى من خلال توجيه المؤسسة التي اجري عليها البحث لطرح تلك المفاهيم الحيوية بقصد دراستها وتحليلها والاستفادة منها في تحسين إدائها.

### ثالثاً: اهداف الدراسة

تتجسد أهداف البحث ببناء إطار نظري يتضمن التعهيد الخارجي لتقنية المعلومات والاتصالات وفق طروحات الكتاب والباحثين، فضلاً عن قياس طبيعة العلاقة والاثـر بين متغيري البحث المتمثلين بالتعهيد الخارجي لتقنية المعلومات والاتصالات والتعاملات المصرفية الإلكترونية، إضافة الى تقديم حزمة من المقترحات الى المؤسسة التي اجري عليها البحث.

### رابعاً: فرضيات البحث

- توفيرا للإجابات على تساؤلات مشكلة البحث، يمكن التعبير عن فرضياته بالآتي:
- "توجد علاقة ارتباط معنوية بين تعهيد تقنية المعلومات والاتصالات والتعاملات المصرفية الإلكترونية".
  - "يوجد تأثير معنوي بين تعهيد تقنية المعلومات والاتصالات والتعاملات المصرفية الإلكترونية".

### خامساً: حدود البحث الزمانية والمكانية

أعدت الدراسة ضمن الحدود الزمانية للفترة من 2018/10/21 ولغاية 2018/11/10 في حين كان البنك المركزي العراقي ضمن الحدود المكانية، أما فيما يخص عينته، فبلغت (60) فرداً، تم اختيارهم من العاملين في المؤسسة التي اجري عليها البحث، اما الحدود الفكرية فركزت على بعدين رئيسيين تمثلتا بتعهيد تقنية المعلومات والتعاملات المصرفية الإلكترونية.

### سادساً: منهج البحث ومجتمعه وعينته وتقاناته.

اتبع المنهج الوصفي التحليلي في انجاز البحث، وتم اختيار بيانات البحث بموجب استمارة استبيان ملحق (1) أعدت وفق السياقات العلمية، وضمن المحاور الآتية:

**الأول:** يشمل تحصيل البيانات التي تفيد في وصف عينة البحث (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المنصب، سنوات الخدمة، الدورات التدريبية).

**الثاني:** ضمت العلاقة والاثـر بين بعدي البحث باعتماد البرنامج الاحصائي (SPSS 20).

### سابعاً: مبررات اختيار المؤسسة التي اجري عليها البحث وعينتها

تعد مبررات اختيار المؤسسة التي اجري عليها البحث (البنك المركزي العراقي) لاعتباره من المؤسسات التي ادخلت التقانة في صلب اعمالها ومن خلال الكادر تمكنا من الوصول الى فهم دقيق لموضوع تعهيد تقنية المعلومات، فضلاً عن قياس هذه التقانة بطرحنا للبحث ومدى امكانية تحقيق الاهداف، ولكوني احدى موظفات هذا الصرح تمكنت من الحصول على بيانات حقيقية للإجابة على فقرات استمارة الاستبيان.

## المحور الثاني/ الإطار النظري

### أولاً: التعهيد الخارجي لتقنية المعلومات.

يُعد التعهيد مصطلح حديث الولادة في التوجهات الإدارية، إلا إن نشأته تعود إلى أكثر من ألفي عام، فالتعهيد ليس جديداً بمفهومه، إلا أنه في ظل العولمة تجسد مفهوم التعهيد بشكل واضح من خلال المنافسة الشديدة التي جعلت المؤسسات تعهد جزءاً من نشاطاتها إلى جهات أخرى أكثر كفاءة وتأهيلاً منها لتتمكن من البقاء والاستمرار، ويشار إلى التعهيد بوصفه اتفاقاً تعاقدياً بين المنظمة وأكثر من جهاز خارجي يقدم بموجبه الأخير سلعة أو خدمة للمنظمة كانت تنجزها في السابق داخلياً (Fan, 2000: 3). عليه يمكن القول ان التعهيد الخارجي هو تسليم للمجهز نشاطات خارج الكفاءات الرئيسة للمنظمة التي تحولها حسب اختيارها، والداعمون للتعهيد الخارجي يشيرون بأن هذه العملية تقلل الكلفة وترفع جودة الخدمة بتوفير اقتصاديات الحجم وزيادة المحفزات والمساءلة لمجهز الخدمة، وتمكن المنظمة من الوصول إلى الخبراء في مجالات متخصصة (Walker, 2009: 896).

وفي السنوات الأخيرة برزت ظاهرة التعهيد الخارجي لتقنية المعلومات، باعتباره اتجاه مهم لمؤسسات الأعمال نتيجةً للتغيرات التي شهدتها تقنية المعلومات والاتصالات، فضلاً عن كونه ممارسة عصرية في عالم العمليات المصرفية الالكترونية ومستمر في الانتشار لارتباطه باستراتيجية التعاملات الالكترونية.

#### 1. التطور الزمني لتعهيد تقنية المعلومات والاتصالات

يعد التعهيد الخارجي أداة استراتيجية مستحدثة لممارسات موجودة سابقاً، إذ مر التعهيد الخارجي لتقنية المعلومات والاتصالات بمراحل زمنية انبثق من خلالها ممارسات في مجال نظم المعلومات، وقد تمثلت هذه المراحل بالآتي:

##### أ- مرحلة الستينيات

اعتمد التعهيد الخارجي على الحواسيب العملاقة متمثلةً بأنموذج حوسبة مركزية يشارك المستخدمون فيها، وكون الطاقة الحاسوبية مكلفة تم توجه الشركات الصغيرة إلى تعهيد حاجاتها الحاسوبية إلى الشركات الكبيرة وهذا الاتفاق شمل مشاركة زمن المعالجة وسمي بـ (مشاركة الوقت) (Kelter & Walstro, 1993; Teng et al., 1995: 75).

##### ب- مرحلة السبعينيات

برز في هذه المرحلة التعهيد الخارجي للبرامجيات الذي ينتج حسب الايصاء\* Customisation تلبية لحاجات معينة للشركات التي لم يكن بمقدورها تطوير تلك البرامجيات داخلياً نتيجة لارتفاع تكاليفها، عليه ظهر التعاقد الخارجي للحصول على هذه البرامجيات ثم التعهيد الخارجي بصيغة عقود برمجة سادت في السبعينيات من القرن الماضي (Ho & Atkins, 2006: 247).

##### ت- مرحلة الثمانينيات

شهدت هذه الفترة هبوطاً في كلفة القدرات الحاسوبية نتيجة لظهور الحواسيب الصغيرة ذات الكلف المنخفضة ومن ثم الحواسيب الشخصية (Lee et al., 2000: 7070), وباتت صيانة الخدمات الحاسوبية داخلياً أكثر جدوى من الناحية المالية، وبالنتيجة بدأت الشركات بسحب

---

\*تقديم الخدمة حسب الطلب

خدماتها المعهدة خارجياً والمنفذة داخلياً، إلا أن ذلك التوجه لم يدم طويلاً نتيجة لبروز مفهوم الشراكات الاستراتيجية القائمة على ركيزة التعاون التنافسي (Currie et al., 2003: 248).

**ث- مرحلة التسعينيات**

في بداية التسعينات من القرن الماضي تجدد الاهتمام بالتعهد الخارجي لتحقيق غرضين رئيسيين هما إجبار الترشيح وامتلاك القوة التنافسية والاستفادة من التعهد الخارجي لتحديث الأنظمة الموروثة التي تعمل على لغات الجيل الثالث 3G و الانتقال إلى لغات الجيل الرابع 4G، ونتيجة لمحدودية الموارد الداخلية، لجأت العديد من الشركات إلى التعهد لجهات خارجية لتحديث أنظمتها، إذ تمتلك تلك الجهات الخارجية خبرات أفضل من الناحية الفنية والموارد البشرية لضمان التحول السليم (Lee et al., 2000: 7070).

### ج- مرحلة الألفية الثالثة

ركز التعهد الخارجي في هذه الفترة على تعهيد عمليات الأعمال إلى دول الخارج، إذ أدى إلى تحسين أنموذج عمليات الشركة وتحويل العمليات الإدارية والمعاملات إلى أطراف ثالثة بهدف توفير الكلفة والوصول الأفضل إلى التقانة الجديدة، واعتبر من الخدمات المهمة إذ أنيطت عمليات الأعمال إلى مجهزي خدمة خبراء يقومون بإدارة العمليات وضمان التكامل بين أنشطة العمليات التي يتم تعهدها والعمليات الداخلية (Kruse & Berry, 2004: 36).

## 2. مكونات تقنية المعلومات والاتصالات

قبل البدء في تفاصيل التعهد الخارجي لتقنية المعلومات والاتصالات، نوضح مفهوم تقنية المعلومات والاتصالات ومكوناتها بوصفها أحد المتطلبات الرئيسة لتعهد تقنية المعلومات، إذ وصفت بأنها انسجام استراتيجي متفوق لتقنية المعلومات مع استراتيجية العمليات، يتحقق بتوافر عناصر مجتمعة تتمثل باستراتيجيته التقانية، والبنى التحتية التقانية والتنظيمية (Henderson & Venkatraman, 1998: 471)، وتُعد محطة لنقلة نوعية أخرى في المستقبل القريب، لشكل وعمل المؤسسات العالمية (استراتيجيات التقانة 2019 elmahatta.com).

أما (Wright et al.) فيرى كل منهما أن تقنية المعلومات هي المكونات المادية والبرمجيات التي تستخدم لأجل الاتصالات وعمليات المعلومات (Wright et al., 1996: 826). وتباينت وجهات نظر الباحثين فيما يتعلق بالمكونات الرئيسة لتقنية المعلومات، فقد اشير من قبل البعض أن مكونات تقنية المعلومات والاتصالات تشمل:

- **الأجهزة والمعدات (المكونات المادية):** وتتمثل بالتركييب المادية والمحسوسة التي تستخدم في بناء وتركيب الحاسوب سواءً الأجزاء الداخلية أم الخارجية منه (O'Brien, 2000: 108).
- **البرمجيات:** لا تتمكن الآلات وحدها العمل دون وجود البرمجيات، إذ تعد مجرد آلة صماء عاجزة عن انجاز أية منفعة دون تغذيتها وتزويدها بالبرامج التي سيتم إدخالها والمتمثلة بوسائل الإدخال، إذ يستند عمل وحدة المعالجة المركزية للبيانات إيعازات تصل إليها لتنفيذ عمليات المعالجة، (Brodénck & Bondrean, 1992: 4)، كما تشير إلى الأوامر التي يتولّى جهاز الحاسوب قراءتها آلياً، وتكتسب باستخدام لغات برمجة خاصة ومتخصصة

taiz-tk.blogspot.com

- **التطبيقات:** المعرفة الكاملة للتطبيقات المهمة لتقنية المعلومات في العمليات والإدارة، والميزة الاستراتيجية للمنظمات (حساب المستخدم النهائي، وأتمتة المكاتب، ومعالجة المعاملات، وتقارير المعاملات، ودعم الاتصالات، والإسناد التنفيذي) (Schoech, 1999).
- (38).

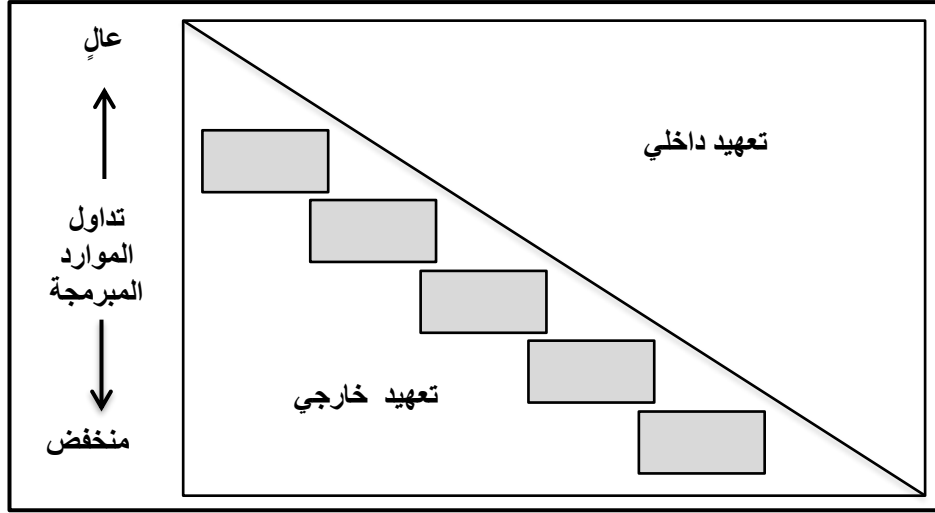
- **الموارد البشرية:** تعد الموارد البشرية ركيزة رئيسية لنجاح تطبيقات تقنية المعلومات في عصر المعلوماتية وعليه فالموارد البشرية تميز بين نوعين من التطور لتقنية المعلومات وهما: **الخبراء والمستفيدون النهائيون** (Williams, et. al, 1997: 9-10).
  - **الشبكات والاتصالات:** ويعبر عنها بشبكات الاتصالات ومكوناتها كالمودم والفاكس والشبكات الإلكترونية التي تربط هذه المكونات مع بعضها البعض، فهي تسمح لمستخدمي الحاسوب في موقع معين بالاتصال مباشرة مع مستخدمي الحاسوب في موقع آخر (Krajaweski & Ritzman, 2005: 514).
3. مفهوم التعهيد الخارجي لتقنية المعلومات والاتصالات

يمكن تأطير التعهيد الخارجي لتقنية المعلومات (Information Technology outsourcing) بوصفه قراراً "التنفيذ مقابل الشراء" الذي يواجهه المؤسسة (Lawrence & Venkatraman, 1992: 2)، فضلاً عن وصفه اتفاقاً تعاقدياً بين المؤسسة وأكثر من جهاز خارجي يقدم بموجبه الأخير سلعة أو خدمة للمنظمة كانت تنجزها في السابق داخلياً (Fan, 2000: 3)، كما أشار مارسون بقيام طرف (منظمة أو متعهد) بتقديم خدمة إلى طرف آخر (منظمة) مقابل قيمة مادية يتفق عليه الطرفان (مارسون، 2008: 4). في سياق استعراض مفهوم التعهيد، ينبغي التفريق بين العديد من المصطلحات التي تشير إلى التعهيد وكالاتي: (<http://www.namaa.gov.eg>)

1. **التعاقد من الباطن:** ويتضمن قيام إحدى المنظمات بالتعاقد مع منظمة أخرى بهدف إسناد جزء أو كل من أعمال مسندة من آخرين إلى المقاول الرئيس، كالمعاملات الانشائية أو الخدمية، مروراً بالخدمات المحاسبية والمالية، ومهام البحث والتطوير، والتسويق والاعلان، وخدمات الحاسب الآلي والاستشارات القانونية.
2. **عقود التعهيد:** يتعلق بإسناد أعمال الإدارة والتشغيل لنشاط جهة ما إلى طرف آخر (المتعهد)، يقوم الأخير بإنجاز العمليات داخل مقر الجهة المسندة للتعهيد.
3. **الامتياز التجاري:** منح علامة امتياز تجاري بقيام صاحب (علامة تجارية ما) بمنح حق استغلال تلك العلامة، كحقوق المعرفة الفنية لإنتاج سلعة أو خدمة ما أو أساليب الخدمة والنظم المالية والإدارية والتسويقية مقابل مبلغ معين، في حين يقوم الطرف الحاصل على الامتياز باستغلال موارده المالية، البشرية والتنظيمية في إدارة النشاط وتنميته.
4. **الاستثمار في مشروع جديد أو قائم:** من خلال الرغبة في توجيه الموارد المالية، البشرية والفنية إلى مشروع قائم أو جديد بهدف تطويره وتنميته في إحدى القطاعات.

كما أن المجهزين يستخدمون الكادر الوظيفي (الخاص بهم) من أجل تقديم الخدمات اللازمة للمنظمة المستخدمة أو قد يستخدمون موظفي المؤسسة، والشكل (1) يوضح الفروقات بين التعهيد الداخلي والخارجي في تقنية المعلومات اعتماداً على بعدين أساسيين هما:

1. درجة التداول للموارد المادية من المؤسسة المستخدمة\*<sup>1</sup>
2. درجة التداول للموارد البشرية من المؤسسة المستخدمة\*<sup>2</sup> (Loh & Venkatraman, 1992: 10)



**الشكل (1) التعهد الداخلي والخارجي لتقنية المعلومات والاتصالات**

Source: Lawrennceloh and N. Venkatraman, (1992), Journal of Management Information Systems 1992, Vol. (9), No.(1), pp.7-24.

في حين يعتمد نجاح المنظمات على تطبيق تقنية المعلومات والاتصالات، في دعم أعمالها الجوهرية ضمن الاداء الاستراتيجي الفاعل من خلال تعهد عملياتها وتحسين الاستثمارات في تقنية المعلومات (Meng et al., 2007: 374)

<sup>1\*</sup> تقديم الخدمات اللازمة للمؤسسة المستخدمة

<sup>2\*</sup> استخدام موظفي المؤسسة

#### 4. أهمية التعهد الخارجي لتقنية المعلومات والاتصالات

تختار المنظمات والمؤسسات التعهد الخارجي لتقنية المعلومات والاتصالات بسبب السرعة في الوصول إلى السوق وخفض التكاليف الداخلية وزيادة امكانيات مجهزي الخدمات الخارجيين، وبالنسبة للعديد من المؤسسات بات التعهد الخارجي ذا أهمية رئيسية في (الانفاق) نتيجة للاستجابة السريعة لظروف السوق السائدة وفرص تقليل التكاليف بدلاً من اعتماد التفكير الاستراتيجي طويل الامد، وتظهر أهمية تعهد تقنية المعلومات وفقاً لوجهة نظر بعض الباحثين وقد ادرجت ضمن الجدول (1) ادناه.

## الجدول (1) أهمية تعهيد تقنية المعلومات والاتصالات وفقاً لوجهات نظر متعددة

ت	الباحث/ السنة	أهمية تعهيد تقنية المعلومات
1	Lacity et al., 2004	1- ادارة افضل للتوظيف. 2- اعادة تصميم العمليات. 3- الخدمة المرتكزة على الزبون. 4- استخدام التقنية المساعدة. 5- توظيف المنظمات الجديدة.
2	Gonzalez et al., 2009	1- التركيز على القضايا الاستراتيجية. 2- زيادة مرونة اقسام نظم المعلومات. 3- تحسين جودة نظم المعلومات. 4- ازالة المشاكل اليومية. 5- زيادة سهولة الوصول إلى التقنية. 6- تقليل مخاطر تقادم الانظمة. 7- ادخار كلف الكوادر. 8- توفير بدائل لنظم المعلومات الداخلية. 9- ادخار كلف التقنية. 10- مجاراة التقدم والتغير المستمر في (الحداثة).
3	McLellan et al., 1995	1- تغيير الحدود التنظيمية. 2- اعادة هيكلة المؤسسة. 3- تخفيض المخاطر التقنية وعدم التأكد. 4- تقييم التقنية الجديدة. 5- تحسين ادارة عمليات نظم المعلومات. 6- الربط بين تقنية المعلومات واستراتيجية التعاملات.
4	Brerar & Bukovec, 2013	1- تحسين كفاءة وفاعلية المعلوماتية. 2- كفاءة تطبيق المشروع وفاعليته. 3- علاقة الكفاءة والفاعلية بين المؤسسة و المجهز. 4- كفاءة وفاعلية تطبيق مشاريع تعهيد تقنية المعلومات.

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى المصادر أعلاه.

### 5. مسوغات تبني تعهيد تقنية المعلومات والاتصالات

تلجأ المؤسسات للتعهيد الخارجي لتقنية المعلومات والاتصالات لمجموعة مسوغات منها:

1. تحسين التركيز التنظيمي: على مواردها الداخلية لتطوير وتعزيز كفاءتها الجوهرية.
2. السماح للمنظمة في الوصول بقدراتها للمستوى العالمي.
3. مشاركة المخاطر مع جهات خارجية.
4. تخفيض وضبط تكاليفها التشغيلية (National Research Council, 1999: 11).

### 6. متطلبات نجاح تعهيد تقنية المعلومات والاتصالات

تمثلت متطلبات نجاح التعهيد الخارجي للتعاملات باختيار ومطابقة العمليات الصحيحة والسيطرة على المخاطر التشغيلية والهيكلية. (Aron & Singh, 2005: 135).

#### ثانياً: التعاملات المصرفية الإلكترونية

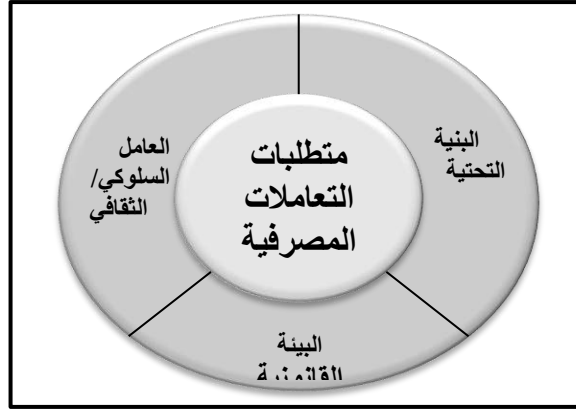
استثمرت المؤسسات المصرفية والمالية في تقنية المعلومات والاتصالات وذلك لتحقيق التحول نحو التعاملات المصرفية الإلكترونية.

#### 1. مفهوم التعاملات المصرفية الإلكترونية

يُشير (Vater et al., 2012: 2) على أنها الجاهزية الرقمية التي توفر خبرة بلا انقطاع وتترك للطرف الآخر حرية اتخاذ القرار حول كيف ومتى يتفاعل مع المصرف.

#### 2. متطلبات التعاملات المصرفية الإلكترونية

تحدد متطلبات التعاملات المصرفية الإلكترونية وفقاً للشكل (2) وكالاتي:  
(Shannak R. O., 2013: 249)



الشكل (2) متطلبات التعاملات المصرفية الإلكترونية

Source: Shannak Rifat O., PhD, (2013), Key issues in E-banking Strengths and Weaknesses: The case of two Jordanian Banks, European Scientific Journal, Vol.(9), No.(7), p.249.

- **البنية التحتية:** تضم البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات الكادر الوظيفي، والتواصل، والملائمة، إذ تعتمد التعاملات المصرفية الإلكترونية على شبكة الاتصالات الحديثة والتقانة العالية وصولاً إلى المستوى المناسب من البنية التحتية وتركيبية القدرة البشرية.
- **العامل السلوكي/الثقافي:** ويتمثل بالعوامل الشخصية ومن بينها حاجات، وتجارب، وثقة، وعادات المستخدمين التي لها أثرها على استخدام إجراءات العمل الإلكترونية. (Vater et al., 2012: 8).

- **البيئة القانونية:** تمثل المتطلب الحاسم في إدارة التعاملات المصرفية الإلكترونية.

### 3. أنواع خدمات التعاملات المصرفية الإلكترونية

يحظى التعهيد الخارجي لتقنية المعلومات والاتصالات بأهمية بالغة أدت إلى زيادة مستوى التحسينات في القطاع المصرفي، وصنفت الخدمات المصرفية الإلكترونية إلى ثلاثة أنواع رئيسية، على النحو الآتي: (Osunmuyiwa, 2013: 5).

- **الخدمات المعلوماتية**  
وتشمل العمليات المالية عبر الشبكة والتي توفر معلومات تتعلق بالاجراءات المصرفية الإلكترونية وخدماتها، وتلجأ العديد من المصارف إلى مورّد خدمة منفصل (عملية التعهيد) في تقديم خدمات المعلومات المالية.

- **خدمات الاتصالات**  
تتمثل بطرائق الاجراءات المالية عبر الشبكة الذي يسمح بالاتصال بين المنظمات المالية وتوفير البيانات المرتبطة بالحسابات وتحديثات المعلومات المالية، ويضم المراسلة الإلكترونية، والتعاملات الخاصة بالاعتمادات وطلبات الاعتماد، فضلاً عن منع عمليات الدخول غير المشروعة إلى أنظمة المؤسسة المالية عبر الشبكة من خلال اعتماد برامج الحماية (Gunajit et al., 2010: 67).

- **خدمات التعاملات**  
يمكن هذا المستوى من الخدمات المصرفية عبر الشبكة التعامل ما بين المستخدم والشبكة الداخلية للمصرف دون الحاجة لتواجد المستخدم الاخر في المصرف، عليه يتطلب ان تخضع التعاملات الإلكترونية إلى قوانين واضحة.

### ثالثاً: مسوغات تعهيد تقنية المعلومات للتعاملات المصرفية الإلكترونية

بات التعهيد الخارجي لتقنية المعلومات ظاهرة منتشرة بغية مواجهة المنظمات لضغوط التنافس وتحقيق القوانين وظهور الأبداع التقاني وخفض موازنة القطاعات العامة، وتحتضن المنظمات ظاهرة التعهيد الخارجي لتقنية المعلومات لتكون أكثر مرونة في تعاملاتها ولتقليل المخاطر والكلف وتعظيم المنافع (Currie, 1998: 169).



#### رابعاً: منافع ومخاطر تعهيد التعاملات المصرفية الإلكترونية

تعد التعاملات المصرفية الإلكترونية وسيلة مهمة وأمنة وموثوقة في إدارة الصفقات المصرفية، إذ تقوم الشركات بالتعهد الخارجي للعديد من التعاملات والتخصصات التي كانت معتادة على القيام بها داخل شركاتها مثل المحاسبة ومعالجة الرواتب والتصميمات الهندسية، فضلاً عن تعهيد الإجراءات التي تعتمد على الكفاءات (Ding, 2014: 3)، وقدرة الاستراتيجيات على نقل المخاطر من جهة إلى أخرى متمثلة بالتحديات المالية والاقتصادية والبيئية وغيرها [www.selsabil.com/2016](http://www.selsabil.com/2016).

والجدول (2) يشير إلى المقارنة بين منافع ومخاطر تعهيد التعاملات المصرفية الإلكترونية (Shannak R. O., 2013: 248).

الجدول (2) منافع ومخاطر تعهيد التعاملات المصرفية الإلكترونية

المخاطر	المنافع
<ul style="list-style-type: none"> <li>يمكن أن تكون الخدمات المصرفية الإلكترونية بطيئة وتستغرق وقت طويلاً.</li> <li>بعض متطلبات التوثيق تستغرق وقت للتوثيق.</li> <li>تتطلب الكثير من العمل الورقي والتعاملات الخاصة بالتسجيل والتنصيب.</li> <li>سلسلة مراجع ربما تواجه تحديات أمنية وقانونية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>مناسبة جداً، مريحة، وطريقة سهلة لإنجاز أي صفقة مالية (نقدية) يرغب بإنجازها المصرف.</li> <li>تقدم خدماتها على مدار اليوم/ الأسبوع.</li> <li>طريقة ذكية وتفاعلية ذات حلول تلقائية ووظائف لا تتضمن المشاكل.</li> <li>سرعة وسهولة إجراء التعاملات الرقمية.</li> </ul>

المصدر: من إعداد الباحثة بتصرف من:

Shannak R. O., PhD, (2013), Key issues in E-banking Strengths and Weaknesses: The case of two Jordanian Banks, European Scientific Journal, Vol.(9), No.(7), P.248.

#### الجانب الميداني

##### أولاً: نبذة تاريخية عن المؤسسة التي أجري عليها البحث

اندمج العراق مع النظام النقدي الهندي المدار من قبل البريطانيين وأصبحت الروبية العملة الرئيسية في التداول، حيث برز البنك المركزي العراقي في عام 1956 بوصفه بديلاً للمصرف الوطني العراقي، وشملت مسؤولياته إصدار وإدارة العملة والرقابة على معاملات النقد الأجنبي.

والإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي، وتم إصدار قانون المصارف في (19/ أيلول/ 2003) مما جعل إطار العمل القانوني للعراق في مجال الصيرفة متفقاً والمعايير الدولية.

وتأسس البنك المركزي العراقي كبنك عراقي مستقل بموجب قانون البنك المركزي العراقي الصادر في 6 آذار 2014 وهو مسؤول عن الحفاظ على استقرار الأسعار وإدارة الاحتياطيات الأجنبية وإصدار العملة وتنظيم القطاع المصرفي. يقع المركز الرئيسي للبنك في بغداد وله أربع فروع في (البصرة والموصل والسليمانية واربيل) [www.cbi.iq/arabic/history.html](http://www.cbi.iq/arabic/history.html). ويعتمد البنك على العديد من الأنظمة والبرامج، فضلاً عن شبكات الاتصالات التي تم تعهدها فيه وكالاتي:

#### 1. النظام المصرفي المحوسب المتكامل (ICBS Integrated Computerized Banking System):

نظام يشمل الأنشطة الرئيسية في البنك المركزي، فقد تم تعهده والعمل به عام 2000، يهدف النظام إلى مسك حسابات كافة المصارف العراقية والأجنبية وحسابات الاستاذ العام وتنفيذ كافة القيود المحاسبية اليومية التي تؤثر على أرصدة تلك الحسابات، ويضم الأنظمة الفرعية الآتية:

أ. نظام الموجودات الثابتة.

ب. نظام المخازن.

ت. نظام الموارد البشرية.

ث. نظام الرواتب.

فضلاً عن وجود برنامج بيع العملات الأجنبية. والملحق (2) A يعكس صورة للنظام (دليل عمل قسم الانظمة المحاسبية/ البنك المركزي العراقي).

## 2. نظام المدفوعات العراقي IPS (Iraqi Payments System):

يمتلك العراق واحداً من أكثر أنظمة الدفع الإلكترونية المتطورة في العالم، إذ أنه النظام المسؤول عن تبادل أوامر الدفع بين البنوك آلياً وباستخدام شبكة آمنة وفعالة، إذ تم تعميمه وبدأ العمل به عام 2006، ومن خلاله يتم السيطرة على كافة التحويلات بين المصارف سواء كانت حكومية أم أهلية، وتم تدريب العاملين على النظام خارج العراق وهناك عقد صيانة سنوي مع الشركة المُعهد إليها لتقديم الدعم والاسناد لفريق ادارة النظام، ويقوم البنك المركزي العراقي بتشغيل وإدارة حسابات التسوية بين المشاركين لضمان سلامة وكفاءة أنظمة الدفع وعمليات المقاصة.

ويتضمن نظام المدفوعات ثلاثة أنظمة فرعية:

### أ. نظام التسوية الاجمالية الآنية (الوقت الحقيقي) RTGS (Real Time Gross Settlement):

هو نظام تسوية اجمالي في الوقت الفعلي ويوفر آلية من خلالها حصول كل من المعالجة والتسوية النهائية لأوامر الدفع المتبادلة بين المشاركين خلال يوم العمل ([www.cbi.iq](http://www.cbi.iq)).

ب. نظام المقاصة الإلكترونية (الآلية/ المؤتمتة) ACH (Automated Clearing House):  
يمكن هذا النظام المصارف وفروعها من تبادل أوامر الدفع فيما بينهم بطريقة آلية، وتتم المعالجة وأرسال صافي التسوية النهائية إلى نظام التسوية الاجمالية الآنية، فضلاً عن تبادل الصكوك الإلكترونية المرمزة بالحبر المغنط ويتم الاحتفاظ بنسخة الصك الأصلية في الفرع المودع فيه وإرسال صورة الصك وبياناته من خلال نظام الفرع إلى نظام المشارك في الادارة العامة، والملحق (2) B يوضح صورة لبوابة النظام.

ت. نظام تسجيل الاوراق المالية المركزية او الحكومية CSD (Central Security Depository):  
بدأ العمل بالنظام في عام 2008 إذ يتم من خلاله إدارة الأوراق المالية الحكومية التي يصدرها البنك المركزي العراقي ووزارة المالية، ويقوم البنك المركزي بالسيطرة على السيولة من موقعه [www.cbi.iq](http://www.cbi.iq).

### ثانياً: وصف الافراد المبحوثين

وقع اختيار مجموعة من الافراد العاملين في المؤسسة التي اجري عليها البحث ضمن دوائر واقسام مختلفة ومنها التقنية المتخصصة في متابعة التعاملات المصرفية الإلكترونية وإبرام عقودها، وتمثلت بـ (دائرة المدفوعات، ودائرة تقنية المعلومات والاتصالات، والدائرة الادارية، ودائرة الإحصاء والأبحاث، ودائرة المحاسبة) وبلغت الاستثمارات التي خضعت للتحليل (60) استثماراً

ويوضح الجدول (3) الاجابات الواردة على الاسئلة التعريفية في استمارة الاستبانة لوصف خصائص الافراد المبحوثين والمتضمنة المؤهل العلمي، والمركز الوظيفي، ومدة الخدمة في البنك، والدورات التدريبية والتطويرية داخل وخارج القطر، وفيما يأتي بيان لهذه الخصائص:

**الجدول (3) وصف الافراد المبحوثين في المؤسسة التي اجري عليها البحث**

الشهادة (المؤهل العلمي)											
اعدادية		دبلوم		بكالوريوس		دبلوم عالي		ماجستير		دكتوراه	
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
3	5	8	13.33	42	70	2	3.33	4	6.66	1	1.66
المركز الوظيفي للأفراد المبحوثين											
الادارة العليا				الادارة الوسطى				الادارة التنفيذية			
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
24	40	20	3.33	16	26.66						
مدة الخدمة في البنك											
5-1		10-6		15-11		20-16		21 فأكثر			
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
10	16.66	6	10	12	20	7	11.66	25	41.66		
الدورات التدريبية والتطويرية داخل وخارج القطر											
دورات داخل القطر				دورات خارج القطر				لا يوجد			
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
24	40	21	35	15	25						

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى نتائج نموذج استمارة الاستبانة

**ثالثاً: وصف ابعاد الدراسة وتشخيصها**

يوضح الجدول (4) التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والاطراف الحسابية والانحرافات المعيارية لبُعدي تعهيد تقنية المعلومات والتعاملات المصرفية الالكترونية, في المؤسسة التي اجري البحث عليها وتم استخدام الرمز (x) للتعبير عن متغيرات الاستبيان, فيما يخص بُعد تعهيد تقنية المعلومات اشارة المتغير (x1) في استمارة الاستبيان والذي ينص على " يعتمد التعهيد الخارجي IT احياناً على الموجودات الداخلية للبنك المتمثلة بالحواسيب عند تنصيب البرامج والانظمة الحاسوبية", اما المتغير (x2) فتتمثل بالسؤال الثاني المتضمن " سهل التعهيد الخارجي IT حصول البنك على اجهزة ومعدات بجودة عالية", ووضّح المتغير (x3) السؤال الثالث في استمارة الاستبيان وهكذا تضمنت باقي الاسئلة الاخرى الى المتغير (x25) ضمن البعد الاول, وقد حقق المتغير (x16) اعلى نسبة للوسط الحسابي بلغت (3.716) ضمن فقرة التطبيقات مفادها "تستند ادارة البنك على التعهيد الخارجي IT لبناء شبكة معلوماتية متطورة, اما اقل نسبة (2.750) للمتغير (x24) تنص على " ادى اعتماد التعهيد الخارجي IT الى انخفاض قدرة التعلم الابداعية داخل البنك" ويتضح أن مستوى تقنية المعلومات في المؤسسة التي اجري عليها البحث كان فوق الوسط وحسب اجابات الافراد المبحوثين, وهذا ما يؤكد المؤشر الكلي للوسط الحسابي لهذا البعد والبالغ (3.371) بانحراف معياري قدره (0.886)

**الجدول (4) التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لُبُعد تعهيد تقنية المعلومات والاتصالات**

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	مقياس ليكرت الخماسي										المتغيرات
		منخفض جدا		منخفض		متوسط		عال		عال جدا		
		%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
0.765	3.416	-	-	11.7	7	40.0	24	43.3	26	0.5	3	X1
0.813	3.500	-	-	10.6	6	40.0	24	40.0	24	10.0	6	X2
0.715	3.383	-	-	10.0	6	45.0	27	41.7	25	3.3	2	X3
0.813	3.500	-	-	11.7	7	35.0	21	45.0	27	8.3	5	X4
0.852	3.450			15.0	9	33.3	20	43.3	26	8.3	5	X5
0.791	3.449	المؤشر الكلي للأجهزة والمعدات										
0.770	3.483	-	-	8.3	5	43.3	26	40.0	24	8.3	5	X6
0.832	3.450	-	-	13.3	8	36.7	22	41.7	25	8.3	5	X7
0.832	3.533	-	-	11.7	7	33.3	20	45.0	27	10.0	6	X8
0.849	3.300	-	-	20.0	12	35.0	21	40.0	24	5.0	3	X9
0.860	3.350	-	-	16.7	10	40.0	24	35.0	21	8.3	5	X10
0.828	3.423	المؤشر الكلي للبرامجيات										
0.743	3.300	-	-	13.3	8	46.7	28	36.7	22	3.3	2	X11
0.965	3.483	1.7	1	15.0	9	30.0	18	40.0	24	13.3	8	X12
0.988	3.350	3.3	2	15.0	9	36.7	22	33.3	20	11.7	7	X13
0.999	3.483	5.0	3	10.0	6	28.3	17	45.0	27	11.7	7	X14
0.958	3.383	-	-	21.7	13	30.0	18	36.7	22	11.7	7	X15
0.930	3.399	المؤشر الكلي للتطبيقات										
0.922	3.716	-	-	11.7	7	25.0	15	43.3	26	20.0	12	X16
0.849	3.700	-	-	8.3	5	30.0	18	45.0	27	16.7	10	X17
0.852	3.450	-	-	10.0	6	48.3	29	28.3	17	13.3	8	X18
0.840	3.650	-	-	6.7	4	38.3	23	38.3	23	16.7	10	X19
0.917	3.650	-	-	10.0	6	35.0	21	35.0	21	20.0	12	X20
0.876	3.633	المؤشر الكلي للشبكات والاتصالات										
1.021	3.200	5.0	3	20.0	12	33.3	20	33.3	20	8.3	5	X21
0.998	2.950	8.3	5	21.7	13	41.7	25	23.3	14	5.0	3	X22
0.990	2.966	6.7	4	23.3	14	43.3	26	20.0	12	6.7	4	X23
1.002	2.750	11.7	7	26.7	16	40.4	24	18.3	11	3.3	2	X24
1.020	2.900	11.7	7	16.7	10	46.7	28	20.0	12	5.0	3	X25
1.006	2.953	المؤشر الكلي للموارد البشرية										
0.886	3.371	المؤشر الكلي لتعهيد تقنية المعلومات										

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحاسبة الإلكترونية.

تشير نتائج الجدول (5) للتوزيعات التكرارية والنسب المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لُبُعد التعاملات المصرفية الإلكترونية في المؤسسة التي اجري عليها البحث, وحسب اجابات الافراد المبحوثين ان المتغير (x4) اعلى نسبة للوسط الحسابي بلغت (3.883) بانحراف معياري قدره (0.761) متمثلاً بـ-- "انظمة الخدمات المعلوماتية المعهدة ادت الى انخفاض تهديدات المعاملات المصرفية" اما اقل نسبة للوسط الحسابي كانت للمتغير (x12) بلغت (3.383) بانحراف معياري قدره (0.666) متمثلة بـ— "تبني ادارة البنك لخيار انشاء شبكات اتصالات متميزة عزز من توجهها نحو العمل المصرفي الالكتروني" لذا فان مستوى التعاملات المصرفية الإلكترونية كان فوق الوسط, وهذا ما يؤكد المؤشر الكلي للوسط الحسابي والبالغ (3.624) وبانحراف معياري (0.831).

**الجدول (5) التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية  
لُبُعد التعاملات المصرفية الإلكترونية**

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	مقياس ليكرت الخماسي										المتغيرات
		منخفض جدا		منخفض		متوسط		عال		عال جدا		
		%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
0.761	3.783	-	-	5.0	3	26.7	16	53.3	32	15.0	9	X1
0.787	3.583	-	-	10.0	6	30.0	18	51.7	31	8.3	5	X2
0.715	3.616	-	-	8.3	5	26.7	16	60.0	36	5.0	3	X3
0.666	3.383	-	-	6.7	4	51.7	31	38.3	23	3.3	2	X4
0.770	3.516	-	-	10.0	6	35.0	21	48.3	29	6.7	4	X5
0.819	3.650	-	-	6.7	4	36.7	22	14.7	25	15.0	9	X6
0.753	3.588	المؤشر الكلي لخدمات المعلوماتية										
0.843	3.633	-	-	10.0	6	30.0	18	46.7	28	13.3	8	X7
0.856	3.750	-	-	6.7	4	31.7	19	41.7	25	20.0	12	X8
0.961	3.583	3.3	2	11.7	7	20.0	12	53.3	32	11.7	7	X9
0.777	3.650	-	-	6.7	4	33.3	20	48.3	29	11.7	7	X10
0.869	3.700	-	-	8.3	5	31.7	19	41.7	25	18.3	11	X11
0.761	3.883	-	-	3.3	2	25.0	15	51.7	31	20.0	12	X12
0.844	3.699	المؤشر الكلي لخدمات الاتصالات										
0.826	3.833	-	-	3.3	2	33.3	20	40.0	24	23.3	14	X13
0.961	3.416	-	-	21.7	13	26.7	16	40.0	24	11.7	7	X14
0.911	3.500	-	-	20.0	12	18.3	11	53.3	32	8.3	5	X15
0.829	3.583	-	-	10.0	6	33.3	20	45.0	27	11.7	7	X16
0.909	3.450	-	-	15.0	9	38.3	23	33.3	20	13.3	8	X17
0.954	3.733	-	-	13.3	8	21.7	13	43.3	26	21.7	13	X18
0.898	3.585	المؤشر الكلي للمعاملات										
0.831	3.624	المؤشر الكلي للتعاملات المصرفية الإلكترونية										

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحاسبة الإلكترونية.

**رابعاً: اختبار علاقات الارتباط بين بُعدي الدراسة**

يظهر البحث الحالي اختبار فرضيات الارتباط بين البُعد التفسيري (تعهد تقنية المعلومات والاتصالات) والبُعد المستجيب (التعاملات المصرفية الإلكترونية) للوقوف على مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة الخاصة بعلاقة الارتباط والاثار وكالاتي:

يعرض الجدول (6) نتائج قياس علاقات الارتباط بين البُعد التفسيري والمستجيب على المستوى الاجمالي، إذ تبين وجود دلالة احصائية معنوية موجبة بين البُعدين من خلال قيمة المؤشر الكلي لمعامل الارتباط بين البُعدين والبالغ (0.863)، مما يقود إلى قبول الفرضية الرئيسية الأولى ومفادها "توجد علاقة ارتباط معنوية بين تعهد تقنية المعلومات والاتصالات والتعاملات المصرفية الإلكترونية"، الذي يشير إلى قيام المؤسسة التي اجري عليها البحث بتعهد تقنية المعلومات التي تستخدمها في تقديم خدماتها على نحو يسهم في تحسين مستوى التعاملات المصرفية الإلكترونية المقدمة للمستفيدين.

**الجدول (6) علاقات الارتباط بين البُعد التفسيري (التعهد الخارجي لتقنية المعلومات والاتصالات) والبُعد المستجيب (التعاملات المصرفية الإلكترونية) على المستوى الكلي**

العمليات المصرفية الإلكترونية	البُعد المستجيب
	البُعد التفسيري
0.863*	التعهد الخارجي لتقنية المعلومات

\*p≤0.05

N=60

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS.

#### خامساً: اختبار علاقات الاثر بين بُعدي الدراسة

يظهر الجدول (7) علاقة تأثير معنوية بين تعهيد تقنية المعلومات والاتصالات والتعاملات المصرفية الإلكترونية، إذ بلغت قيمة F المحسوبة (168.5) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (7.08) عند مستوى معنوي (0.05) ودرجتي حرية (1-58)، كما بلغت قيمة معامل التحديد R<sup>2</sup> (0.744)، أما قيمة B فقد بلغت (0.863)، وتبين أن قيمة t المحسوبة (12.981) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (7.08) عند مستوى معنوي (0.05)، مما يقود إلى قبول الفرضية الرئيسية الثانية التي مفادها "يوجد تأثير معنوي بين تعهيد تقنية المعلومات والتعاملات المصرفية الإلكترونية".

الجدول (7) تأثير التعهيد الخارجي لتقنية المعلومات والاتصالات في التعاملات المصرفية الإلكترونية على المستوى الكلي

F	R <sup>2</sup>	تعهد تقنية المعلومات B <sub>1</sub>	B <sub>0</sub>	التفسيري المستجيب
7.08	0.744	0.863 *(12.981)	0.603 *(2.55)	العمليات المصرفية الإلكترونية

p ≤ 0.05      N = 60      N.S. = Not Significant      d.f. = (1-58)  
(\*) تشير إلى قيمة t المحسوبة.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS.

#### الاستنتاجات والمقترحات

من النتائج التي توصل اليها البحث يمكن استنباط العديد من الاستنتاجات والمقترحات فكانت اهم الاستنتاجات مايلي:

1. وجود علاقات ارتباط بين أبعاد الدراسة في المؤسسة المبحوثة والمتمثلة بتعهيد تقنية المعلومات والتعاملات المصرفية الإلكترونية، وعلى المستوى الكلي وتفسر هذه العلاقة اعتماد المؤسسة التي اجري عليها البحث التعهيد في أعمالها المصرفية.
2. وجود علاقات تأثير بين أبعاد الدراسة في المؤسسة التي اجري عليها البحث والمتمثلة بتعهيد تقنية المعلومات والاتصالات والتعاملات المصرفية الإلكترونية، وعلى المستوى الكلي ، إذ تبين أن هناك تأثيراً معنوياً لكل من تعهيد تقنية المعلومات والتعاملات المصرفية الإلكترونية.
3. هناك اهتمام من قبل البنك المبحوث بتعهيد تقنية المعلومات مما انعكس على التعاملات المصرفية الإلكترونية.
4. قدرة المؤسسة التي اجري عليها البحث على تقديم معاملاتها المصرفية الإلكترونية بما يتمخض عن تعهيد تقنية المعلومات والاتصالات فيها والتي تحفز العمل الالكتروني لمجمل الأنشطة الرئيسية .

أما أهم المقترحات الواجب اخذها بنظر الاعتبار فكانت كالآتي:

1. تطوير المستوى العلمي والمعلوماتي لكوادر البنك المركزي والالتحاق بدورات وورشات عمل داخل القطر وخارجه، فضلاً عن تعزيز امكاناتهم ودعمها لتصميم البرامج والانظمة وتطويرها مستقبلاً داخل البنك المركزي بما يوازي شركات التعهيد العالمية.
2. لتحقيق منظومة مالية الكترونية مهيمنة متمثلة بالبنك المركزي العراقي تتوحد آلية ربط الشبكات الخاصة بالفروع بالمعاملات الالكترونية داخل الفرع الواحد اسوة بالمركز.
3. التشديد على رقابة التعاملات المصرفية الإلكترونية التي تم تعهيدها داخل وخارج المؤسسة لتحديد الفجوات والسلبيات الموجودة، ومعالجة مواطن الضعف في الأنظمة المعتمدة مستقبلاً.

## الملحق (1)

### أنموذج استمارة استبيان

#### م/ استمارة استبيان

السادة المحترمون... تحية طيبة

نعتزم عمل البحث الموسوم (اسهام التعهيد الخارجي لتقانة المعلومات والاتصالات في التعاملات المصرفية الالكترونية) دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في البنك المركزي العراقي، حيث تجسد مفهوم التعهيد الخارجي (outsourcing) بشكل واضح في ظل العولمة من خلال المنافسة الشديدة التي جعلت المؤسسات تعهد جزءاً من نشاطاتها إلى جهات أخرى أكثر كفاءة وتأهيلاً منها لتتمكن من البقاء والاستمرار، ويشار إلى التعهيد بوصفه اتفاقاً تعاقدياً بين المنظمة وأكثر من جهاز خارجي يقدم بموجبه الأخير سلعة أو خدمة للمنظمة كانت تنجزها في السابق داخلياً.

لذا نرجو تفضلكم مشكورين باختيار الإجابة التي ترونها مناسبة لكل سؤال، شاكرين حسن استجابتكم مع تمنياتنا لكم بالنجاح الدائم في أعمالكم.

#### ملاحظة:

1. يرجى الإجابة عن جميع الأسئلة لأن ترك أي منها يعني عدم صلاحية الاستمارة للتحليل.
2. يرجى وضع علامة (✓) في الحقل الذي يمثل وجهة نظرك.

علياء نيازي طاهر/ ماجستير ادارة اعمال

البنك المركزي العراقي/ فرع الموصل

#### الجزء الاول: معلومات شخصية

1. العمر: ( ) 30-20 ( ) 40-31 ( ) 50-41 ( ) 51 فأكثر
2. الجنس: ( ) ذكر ( ) أنثى
3. الشهادة: ( ) إعدادية ( ) دبلوم ( ) بكالوريوس ( ) دبلوم عالي ( ) ماجستير ( ) دكتوراه
4. المركز الوظيفي (المنصب):
5. مدة الخدمة في البنك: ( ) 5-1 ( ) 10-6 ( ) 15-11 ( ) 20-16 ( ) 21 فأكثر
6. عدد الدورات التدريبية والتطويرية: ( ) داخل القطر ( ) خارج القطر ( ) لا يوجد

الجزء الثاني: فقرات البحث

#### أ. التعهيد الخارجي لتقانة المعلومات والاتصالات

يمكن تأطير التعهيد الخارجي لتقانة المعلومات والاتصالات، بوصفه قراراً "التنفيذ مقابل الشراء" الذي يواجه المنظمة (Lawrencecoah & Venicatraman, 1992:2)، فضلاً عن وصفه اتفاقاً تعاقدياً بين المنظمة وأكثر من جهاز خارجي يقدم بموجبه الأخير سلعة أو خدمة للمنظمة كانت تنجزها في السابق داخلياً (Fan, 2000:3)

ت	الفقرات	عالي جداً	عالي	متوسط	منخفض	منخفض جداً
1	يعتمد التعهيد الخارجي IT أحياناً على الموجودات الداخلية للبنك المتمثلة بالحواسيب عند تنصيب البرامج والأنظمة الحاسوبية.					
2	سهل التعهيد الخارجي IT حصول البنك على أجهزة ومعدات بجودة عالية.					
3	وفر التعهيد الخارجي لتقانة المعلومات السرعة في الأداء نتيجة للسهولة في تلبية متطلبات البنك من الأجهزة والمعدات الحديثة.					
4	لجأ البنك إلى اعتماد تعهيد الأجهزة والمعدات لجهات خارجية بهدف الحصول على أفضل المواصفات.					
5	يتعهد المورد الخارجي IT بالخدمات والصيانة المستمرين لأجهزة ومعدات البنك على نحو يضمن ديمومة عملها بكفاءة وفعالية.					

#### • الأجهزة والمعدات



## • البرمجيات

ت	الفقرات	عالي جدا	عالي	متوسط	منخفض	منخفض جدا
6	ساهم التعهيد الخارجي IT بتجهيز البنك بالبرمجيات اللازمة لانجاز الأعمال المصرفية الالكترونية.					
7	اعتمد البنك على التعهيد الخارجي IT في تطبيق برامج حاسوبية للأعمال الرئيسية.					
8	المرونة التي يمتلكها البنك مكنته من إجراء بعض التعديلات على البرامج الحاسوبية المقدمة من قبل المتعهد الخارجي IT.					
9	عزز الاعتماد الكبير على التعهيد الخارجي IT من تشغيل وصيانة البرمجيات داخل البنك.					
10	كَيْفَ التعهيد الخارجي IT أنظمة وبرامجيات البنك مع الحاجات التشغيلية للأنشطة المصرفية.					

## • التطبيقات

ت	الفقرات	عالي جدا	عالي	متوسط	منخفض	منخفض جدا
11	تحقق الأداء الاستراتيجي الفاعل للبنك من خلال تبني عمليات التعهيد الخارجي لتطبيقات تقانة المعلومات.					
12	يتوافر التنسيق بين البنك والمتعهد الخارجي IT لحل أية مشكلة أثناء التطبيقات.					
13	أصبح التعهيد الخارجي IT دافعا لمرونة البنك في التعامل مع تطبيقات الأعمال المصرفية الالكترونية.					
14	عُهدت التطبيقات الحديثة في مجال IT من اجل سد فجوات الأعمال التقليدية داخل البنك.					
15	يدعم التعهيد الخارجي IT عملية تطوير التطبيقات الرئيسية داخل البنك.					

ت	الفقرات	عالي جدا	عالي	متوسط	منخفض	منخفض جدا
16	تستند إدارة البنك على التعهيد الخارجي IT لبناء شبكة معلوماتية متطورة.					
17	يعتمد نجاح البنك على التطبيق الجيد IT من خلال تعهيد إنشاء الشبكة وتشغيلها.					
18	وفرت شبكات الاتصالات بين البنك والجهات الخارجية خدمات إبداعية.					
19	يرتبط مستوى التعهيد لخدمات الشبكات/ الاتصالات عادة بالإمكانات المالية للبنك.					
20	عُهدت إدارة البنك الشبكات/ والاتصالات لتسهيل عملية الاتصال بين فروع البنك.					

## • الشبكات والاتصالات

## • الموارد البشرية

ت	الفقرات	عالي جدا	عالي	متوسط	منخفض	منخفض جدا
21	لجأ البنك إلى التعهيد الخارجي IT للحصول على خبراء خارجيين يقومون بتدريب الكوادر الداخلية.					
22	قَدَمَ المتعهد الخارجي IT كوادر وظيفية خارجية للقيام بالأعمال المعهدة داخل البنك.					
23	أدت الندرة الداخلية في الموارد البشرية المتخصصة بتقانة المعلومات لاعتماد البنك على تعهيدها الى جهات خارجية.					
24	أدى اعتماد التعهيد الخارجي IT إلى انخفاض قدرة التعلم الإبداعية داخل البنك.					
25	وفر البنك احتياجاته من مهارات المستخدمين بالاعتماد على التعهيد الخارجي IT.					

## ب. التعاملات المصرفية الإلكترونية:

تمثل التسليم الأوتوماتيكي لخدمات مصرفية جديدة أو تقليدية مباشرة إلى المستخدم من خلال قنوات الاتصال الالكترونية والتفاعلية لتشمل أنظمة تساعد المؤسسات المالية او المستخدمين أو الأعمال على سهولة الوصول

إلى الحسابات والمعاملات أو الحصول على المعلومات حول الخدمات المالية من خلال الشبكات العامة أو الخاصة  
(Salhie L. et. al., 2011, 326).

#### • الخدمات المعلوماتية

ت	الفقرات	عالي جدا	عالي	متوسط	منخفض	منخفض جدا
1	سعت ادارة البنك باستمرار الى تطبيق طرائق معلوماتية آمنة وكفوءة .					
2	ساعدت الاعمال المصرفية الالكترونية على صنع تكامل الانظمة المؤتمتة.					
3	وجود ضوابط ملائمة للبنك وفروعه عزز من الخدمات المعلوماتية.					
4	انظمة الخدمات المعلوماتية المعهدة ادت الى انخفاض تهديدات المعاملات المصرفية.					
5	وجود الخدمات المعلوماتية الناجحة داخل البنك حقق المزيد من تعهيد الانظمة والبرمجيات.					
6	ادت التطورات التي شهدتها العمل المصرفي الالكتروني الى ارتباط البنك بشبكة اتصال توفر له المعلومات بدقة.					

ت	الفقرات	عالي جدا	عالي	متوسط	منخفض	منخفض جدا
7	ادى الاتصال بين البنك وفروعه عبر الشبكة بتحديث المعلومات الثابتة.					
8	تتوافر الامكانيات التي تمنع الدخول غير المشروع الى الشبكة المرتبطة بالبنك وفروعه خلال عملية الاتصال.					
9	حقق اتصال البنك مع فروعه والمنظمات المصرفية الاخرى عبر الشبكة ميزات ابرزها مواكبة التطورات التقاتية عالمياً.					
10	تبني البنك لبرامجيات المتعهدين الخارجيين مكّنه من بناء شبكات اتصالات لانجاز الاعمال المصرفية الالكترونية.					
11	ضعف شبكات الاتصالات المعتمدة من قبل البنك يؤدي الى مشكلات كبيرة في العمل المصرفي الالكتروني.					
12	تبني ادارة البنك لخيار انشاء شبكات اتصالات متميزة عزز من توجهها نحو العمل المصرفي الالكتروني.					

#### • خدمات الاتصالات

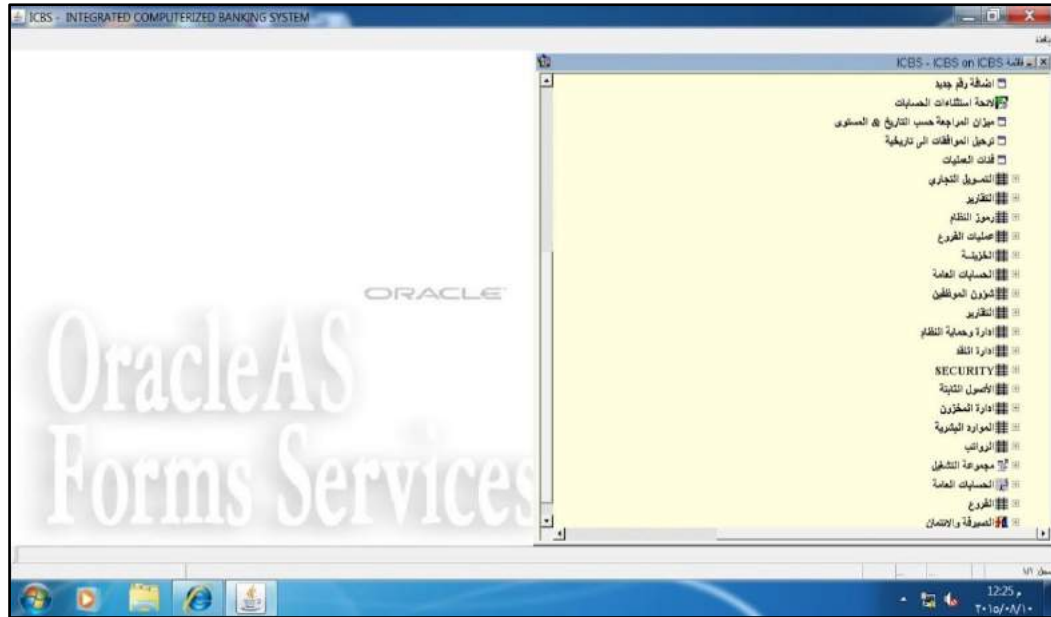
ت	الفقرات	عالي جدا	عالي	متوسط	منخفض	منخفض جدا
13	ساعدت الاعمال المصرفية الإلكترونية على التحسين المستمر لمعاملات البنك مع فروعه.					
14	اسهمت ثقافة المعلومات المعهدة في تقليل كلف المعاملات المصرفية في ظل الاعمال المصرفية الإلكترونية.					
15	حققت سرعة انجاز المعاملات المصرفية الالكترونية خطط البنك واهدافه الموضوعية.					
16	ادى العمل المصرفي الالكتروني الى زيادة قدرات الرقابة على المعاملات المصرفية اثناء تقديم الخدمات الى الجهات الخارجية المرتبطة بالبنك.					
17	خدمات المعاملات المصرفية الالكترونية اقتصرت على تحويل الاموال وموازنات الحسابات عبر الشبكة.					
18	تقدم الاعمال المصرفية الالكترونية للبنك خدمات لا يمكن توافرها في ظل الاعمال التقليدية .					

#### • المعاملات

### الملحق (2)

#### الملحق (2) A

#### بوابة النظام المصرفي المحوسب المتكامل ICBS



## الملحق (2) B

### بوابة نظام المقاصة الالكترونية (الآلية/ المؤتمنة) ACH

Iraq ACH (3.4.0- 20150630.1541.+0300)		Business Date 20150809 Previous (IQD): N/A Next (IQD): Start Of Day - MANUAL		Previous (USD): N/A Next (USD): Start Of Day - MANUAL	
Session	Administration	Routing	Clearing	Reporting	
START					
				<div style="border: 1px solid black; padding: 5px; display: inline-block;">  Last login on 20150127 12:39:15 </div>	

## المصادر

أولاً: المصادر العربية

أ. الوثائق والسجلات

1. البنك المركزي العراقي، دليل عمل قسم الانظمة المحاسبية، المديرية العامة للحسابات.

ب. الكتب

1. مارسون, توني, (2008), مستقبل التعايد في مجال تكنولوجيا المعلومات في مصر, ترجمة شريهان نشأت المنيري, المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية, القاهرة.  
ثانياً: المصادر الأجنبية

#### **A. Articles & Journals**

1. Aron, R. & Singh, J.V., (2005), Getting Offshoring Right, Harvard Business Review, Vol.(83), No.(12).
2. Bracar Franc, Bukovec Boris, (2013), Analysis of Increased Information Technology Outsourcing Factors, journal Organizacija, Vol. (46), No.(1).
3. Brodenck, R, & Bondrean, J. W., (1992), Human Resource Management information Technology and the Complete Edge Academy of Management Executive, No.(2).
4. Currie WL, (1998), Using multiple suppliers to mitigate the risks of IT outsourcing at ICI and Wessex Water, Journal of Information Technology, Vol.(13), No.(3) .
5. Fan Y., (2000), Strategic Outsourcing: Evidence from British Companies, MCB University press, Vol.(18), No(4).
6. Gonzalez, R., G, J. & Liopis, J., (2009), Information Systems Outsourcing Reasons and Risks: An Empirical Study, International Journal of Human and Social Sciences, Vol.(4), No.(3).
7. Gunajit, S. and K.S. Pranav, (2010), Internet banking: Risk analysis and applicability of biometric technology for authentication. Int. J. Pure Appl. Sci. Technol., No.(1), Vol.(2).
8. Kelter, K. & Walstrom J., (1993), The outsourcing decision, International Journal of Information Management, Vol.(13), No.(6).
9. Lacity, M., Willcocks, L. & Feeny, D., (2004), Commercializing the Back Office at Lloyds of London: Outsourcing and Strategic Partnerships Revisited. European Management Journal, Vol.(22), No.(2).
10. Loh Lawrence, Venkatraman N., (1992), Determinants of Information Technology Outsourcing: A Cross-Sectional Analysis, Journal of Management Information Systems, Vol.(9), No.(1).
11. Loh Lawrence, Venkatraman N., (1992), Determinants of Information Technology Outsourcing: A Cross-Sectional Analysis, Journal of Management Information Systems, Vol.(9), No.(1).
12. McLellan, K., Marcolin, B. L. & Beamish, P. W., (1995), Financial and strategic motivations behind IS outsourcing, Journal of Information Technology, Vol.(10), No.(4).
13. Osunmuyiwa O., (2013), Online Banking and the Risks Involved, Research Journal of Information Technology, Vol.(5), No.(2).
14. Shannak Rifat O., (2013), Key issues in E-banking Strengths and Weaknesses: The case of two Jordanian Banks, European Scientific Journal, Vol.(9), No.(7).

15. Teng, J.T.C., Cheong, M.j. & Grover, V., (1995), Decisions to outsourcing information systems functions: Testing a strategy-theoretic discrepancy model, *Decision Sciences*, Vol.(26), No.(1).
16. Walker Matthew, (2009), Outsourced marketing: it's the communication that matters, *Management Decision*, Vol.(47), No.(6).

#### **B. Books**

1. Currie, W.L., Desai, B., Khan, N., Wang X., & Weerakkody, V., (2003), *Vendor strategies for business process and applications outsourcing : Recent findings from field research*, Proceedings of the 36th Hawaii International Conference on Systems Sciences, Big Island.
2. Dick Schoech, (1999), *Human Services Technology Understanding, Designing and Implementing Computer and Internet Applications in the Social Service*, 2<sup>nd</sup> ed., The Haworth Press, Inc., U.S.A.
3. Henderson, J.C., Venkatraman, N., (1998), "strategic alignment: a model for organizational transformation via information" information technology and the corporation of the (1990) s: research studies, oxford university press, oxford, New York.
4. Ho L., Atkins A.S., (2006), *IT Outsourcing: Impacts and Challenges*, Idea Group Inc., Hershey London Melbourne and Singapore.
5. Krajewski, Lee, J. & Ritzman, Larry, P., (2005), *Operations Management: Processes and Value Chains*, 7<sup>th</sup> ed., Prentice Hall, U.S.A.
6. Lee, J., Huynh, M.Q., Chi-wai, K.R., Pi, S., (2000), The evolution of outsourcing research: What is the next issue? Proceeding of the 33rd Hawaii International Conference on Systems Sciences.
7. National Research Council, (1999), *Outsourcing Management Functions For The Acquisition Of Federal Facilities*, National Academy Press Washington.
8. O'Brien, James, (2000), *Introduction to Information Systems*, 9<sup>th</sup> ed., McGraw- Hill, U.S.A.
9. Vator, Dirk & Cho, Youngsuh & Sidebottom, (2012), *The digital challenge to retail banks*, Bain & Company, Seoul and New York.
10. Williams, B.K., Sawyer, S.C., Hutchinson, S.E., (1997), *Using Information Technology- Practical Introduction to Computers & communications*, 2<sup>nd</sup> ed, Irwin MC Graw- Hill, New York, U.S.A.
11. Wright, Patrick M. & Noe, Raymond A., (1996), "Management of Organization", Richard D., Irwin/McGraw- Hill, New York, U.S.A.

#### **C. Conferences**

Fan Jing Meng, Xiao Yang He, Yang, S.X. Ji, (2007), A Unified Framework for Outsourcing Governance, E-Commerce Technology and the 4<sup>th</sup> IEEE International Conference on Enterprise Computing, E-Commerce, and E-Services, CEC/EEE 2007, 9<sup>th</sup>, IEEE International Conference.

#### **D. Web Site**

1. [Elmahatta.com/](http://Elmahatta.com/) استراتيجيات التقنية هي الابرز 2019
2. [Http://www.cbi.iq](http://www.cbi.iq)
3. Gonzales Andra, Dorwin D., Gupta D., Kalyan K. and Schimler S., (2006), Outsourcing: Past, Present, and Future, IT and Public Policy. <http://www.namaa.gov.eg/BusinessOpportunities/BusinessOpportunities.aspx#secl>
4. Pengxiang ,Ding ,(2014), Offshore Outsourcing: Its Merits, Its Drawbacks, and Its Future , Colby-Sawyer College. <https://www.coursehero.com>
5. [www.cbi.iq/arabic/history.html](http://www.cbi.iq/arabic/history.html)
6. [www.selsabil.com/2016/08/pdf\\_74.html](http://www.selsabil.com/2016/08/pdf_74.html)
7. [taiz-tk.blogspot.com](http://taiz-tk.blogspot.com) 2019 htm

## متطلبات تطبيق معيار كفاية رأس المال المعدل رقم (15) والصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)

أشرف الدكتور محمود محمد داغر

### الباحثين

وفاء نزار عبد الله  
رفل جميل عزيز

اركان بدران صبر  
لقاء فنجان ثامر  
بلال حميد حسن

البنك المركزي العراقي  
دائرة العمليات المالية وإدارة الدين

### ملخص البحث

تشكل الصيرفة الإسلامية في الوقت الحالي أهمية بارزة ضمن القطاع المصرفي ككل ، وقد اكتسبت هذه الأهمية من خلال دورها التنموي والمحفز للنشاط الاقتصادي من حيث تقديم التمويلات الداعمة للنشاط الحقيقي، وعالية فان الحفاظ على استمرارية هذا التطور في الأنشطة المصرفية الإسلامية يحتاج الى تقوية الجانب الرقابي من خلال اعتماد المعايير الرقابية الكفيلة بدعم استقرار النظام المصرفي الإسلامي، وقد تم التطرق من خلال هذه الدراسة الى معيار كفاية رأس المال وقد تم تلخيص ما ذكر في تفصيلات المعيار رقم (15) الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB ، وقد تم صياغة قوالب الاكسل الخاصة بالاحتساب وفق ما جاء بالمعيار المذكور، واتضح من خلال البحث ان امكانية تطبيق المعيار وفق ما جاءت به تفصيلات المعيار قد اثبتت قابليتها على الاحتساب وبما يتناسب مع واقع المصارف الإسلامية ضمن القطاع المصرفي في العراق .

الكلمات المفتاحية:

كفاية رأس المال، المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية، فجوة الائتمان، الناتج المحلي الإجمالي.

### Abstract:

Islamic banking is currently a major importance within the banking sector as a whole. This importance has been gained through its developmental role and the catalyst for economic activity in terms of providing financing in support of real activity. Therefore, maintaining this continuity in Islamic banking activities needs to strengthen the regulatory aspect through Adopting the supervisory standards to support the stability of the Islamic banking system. The study was referred to the Capital Adequacy Standard. The details of the IFSB standard No. 15 were summarized. Excel according to the mentioned standard, and it became clear through the research that the possibility of applying the standard according to the details of the standard has proved its ability to calculate and in line with the reality of Islamic banks within the banking sector in Iraq.

Key Word:

Capital Adequacy, Credit Risk, Market Risk, Operational Risk, Credit Gap, Gross Domestic Product.



## المقدمة :

يمثل معيار كفاية رأس المال (Capital Adequacy) اساساً للتعرف على سلامة وملاءة المصارف ، لذلك اهتم التنظير والتنفيذ والقياس للمصارف بمدى مطابقة هذا المعيار لتطور مخرجات بازل I، II، III، بل وحظي قياس المعيار بتركيز في مراقبة المصارف التقليدية ، ولكن لخصوصية المصارف الاسلامية في التعامل بمعايير محاسبية ورقابية خاصة بها بعيدة عن طابع المحاكاة لمعايير وادوات المصارف التقليدية ، الأمر الذي يعني عدم الأخذ بمعايير الرقابة على المصارف الاسلامية عن طريق محاكاة معايير الرقابة التقليدية بصورة كاملة ، وبالتالي فهناك فصل فيما بين اسلوب المحاكاة وبما ينسجم وطبيعة النظام المصرفي الاسلامي في استقطابه للأموال من جهة ، واستثمارها واستخدامها من جهة اخرى ، وبين اسلوب التطوير وانسجامه مع المبادئ الشرعية للنشاط المصرفي الاسلامي .

وعليه ومن اجل ان تغطي عملية الرقابة المصرفية على المصارف الاسلامية ، لا بد وان نميز تطبيق هذا المعيار في اطاره الاسلامي حيث تكون للمصارف الاسلامية خصوصية في اعتماد ما يتلاءم مع طبيعة هذه المصارف ، وهو ما نراه من خلال المعايير الرقابية المحاسبية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الاسلامية ، والتي اعتمدت في مواكبة التطورات المالية والنقدية العالمية وبالأخص تطورات مبادئ الرقابة المصرفية الخاصة بلجنة بازل ، الأمر الذي يجعل من المصارف الاسلامية مواكبة للتطورات المالية النقدية عالمياً من جهة ، والاعتماد على ما يتلاءم مع خصوصياتها من جهة اخرى وهو ما نراه على وجه الخصوص في تطبيق المصارف الاسلامية لمعايير مجلس الخدمات المالية الاسلامية وتحديد تطبيق معيار كفاية رأس المال ضمن الاطار العام لمقررات بازل III ، ووفقاً للمعيار رقم (15) المعدل الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية ، حيث اعتمدت العديد من المصارف المنهجيات الملائمة لتطبيق هذا المعيار مثل مصارف دولة البحرين وماليزيا والسودان وغيرها من الدول التي أعطت للمصارف اختيار المنهجيات الملائمة لاحتساب المخاطر المصرفية وبما يدعمه تأييد الجهات الرقابية على ذلك.

**هدف البحث :-** يهدف هذا البحث الى بيان الاطار النظري والعملي لمعيار كفاية رأس المال المعدل رقم (15) لمجلس الخدمات المالية الإسلامية .

**اهمية البحث:-** تتمحور أهمية البحث في بيان متطلبات تطبيق معيار رقم (15) لمجلس الخدمات المالية والاسلامية.

**مشكلة البحث:-** تنبع مشكلة البحث في آلية ومتطلبات الاحتساب لنسبة كفاية رأس المال وفقاً لمنظور المعيار رقم (15) لمجلس الخدمات المالية الاسلامية مع إمكانية تكييفها مع الواقع المصرفي العراقي .

**هيكلية البحث:-** استند البحث في بيان متطلبات الاحتساب الى ثلاث مباحث تناول الأول منه بمفهوم الصيرفة الإسلامية ومصادر أموالها ، اما المبحث الثاني فقد تناول معيار كفاية رأس المال وفقاً للمنظورين التقليدي والإسلامي ، بينما اختص المبحث الثالث بالجانب العملي والتطبيقي لاحتساب المخاطر الخاصة بكفاية رأس المال للمصارف الإسلامية والمتمثلة بـ ( مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ) .

## المبحث الأول

### مفهوم الصيرفة الإسلامية ومصادر أموالها

**مفهوم الصيرفة الإسلامية:** ان مفهوم المصرف الاسلامي يمكن التعرف عليه من خلال عدة تعاريف تميز في نفس الوقت بين المصرف الاسلامي والمصرف اللاربيوي الذي لا يتعامل بالفائدة اخذاً أو عطاءً، فمثلاً نلاحظ تعريف (الشراح والشريف) (1) اللذين عرفا المصرف الاسلامي بأنه "كيان ووعاء يمتزج فيه فكر استثماري اقتصادي سليم يبحث عن ربح حلال لتخرج منه قنوات تجسد الاسس الجوهرية للاقتصاد الاسلامي". أما العجلوني (2) فقد عرف المصرف الاسلامي بأنه "مؤسسة مالية ونقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها وبما يحقق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اطار احكام الشريعة الاسلامية السمحة" وكذلك فقد عرف "عبد الرزاق الهيتي (3)" المصرف الاسلامي بأنه (مؤسسة مالية مصرفية، تزاوّل اعمالها وفق احكام الشريعة الاسلامية).

ومن خلال ما ذكر اعلاه من التعاريف يمكن القول بان المصرف الاسلامي هو: (مؤسسة مالية ونقدية تقوم بتجميع المدخرات من اصحابها وتوجيهها نحو اوجه الاستثمار الحقيقية استناداً الى مبادئ الشريعة الاسلامية بكل جوانبها وعدم التعامل بالفائدة اخذاً وعطاءً، خدمة لمصلحة المجتمع وتحقيقاً لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية).

**المطلب الأول: مصادر الاموال في المصارف الإسلامية (4):** وتتألف من مصدرين هما المصادر الذاتية (الداخلية) والمصادر الخارجية.

**1- المصادر الذاتية (الداخلية) لأموال المصرف الإسلامي:** - وتتمثل براس مال المصرف والاحتياطيات والارباح المحتجزة وكما يأتي :

- **راس المال المدفوع:** حيث يعتبر المصرف ابتداءً شركة ولكل شركة رأس مال محدد هو قيمة الاموال التي يشارك فيها المساهمون في المصرف وقد يكون هؤلاء المساهمون اشخاص طبيعيين أو معنويين ويمثل رأس المال المدفوع مجموع الاسهم المكتتب بها مضروباً في قيمة السهم الاسمية، والسهم الواحد هو اداة تمثل حصة في حق مالي، وهو سند الملكية.

- **الاحتياطيات:** وتقتطع من نصيب المساهمين وتتكون من الارباح او فائض الاموال من اجل تدعيم وتقوية المركز المالي للمصرف، وتوجد عدة أنواع من الاحتياطيات منها الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري، وهي بذلك تكون احدى مصادر التمويل الذاتية للمصرف الاسلامي.

- **الارباح المحتجزة:** وتعد مصدراً هاماً من مصادر التمويل الذاتية، وتعرف بأنها جزء من حقوق الملكية الذي يستمده المصرف من ممارسة عملياته المربحة، وتتمثل في المتبقي من ارباح السنة الماضية بعد تجنب الاحتياطيات المختلفة والتوزيعات المقررة. وهي تمثل ارباحاً كان يجب ان توزع على المساهمين.

**2- المصادر الخارجية لأموال المصارف الإسلامية:** - وتعد المصدر الرئيسي لأموال المصرف الاسلامي، والذي يعتمد عليه في توظيف الاموال واستثمارها وفق مختلف الصيغ والمتمثلة بالآتي:

- **الودائع تحت الطلب (الودائع الجارية):** وهي الاموال التي يضعها الافراد والمؤسسات لدى المصارف الاسلامية، حيث تتعهد الأخيرة بردها عند الطلب، ويفتح المصرف الاسلامي لهذه الاموال حسابات جارية لأجراء مختلف العمليات عليها مثل مخاطبات السحب والتحويل لقاء أجر او عمولة يتلقاها المصرف نظير ادارته لها، فهي لا تختلف عن نظيرتها في المصارف التقليدية من خلال انها لا تدر أي عائد.

- **الودائع الاستثمارية أو حسابات الاستثمار:** - وهي الاموال التي يودعها اصحابها لدى المصارف الاسلامية بقصد الحصول على عائد نتيجة قيام المصرف الاسلامي باستثمار تلك الأموال، وبذلك فإن هذا النوع من الودائع يخضع للقاعدة الشرعية (الغنم بالغرم)، ولا يجوز لصاحب هذا النوع من الودائع السحب منها قبل انتهاء الأجل، الا بأخطار مسبق، وان كان قبل الأجل فان المودع سوف يخسر حقه بالمطالبة بالأرباح الناجمة عن استثمارها قبل انتهاء الأجل

وهناك نوعين من الودائع الاستثمارية او حسابات الاستثمار لدى المصارف الاسلامية، هما: (5)

- **حسابات الاستثمار المشترك (المطلق):** يخول المودع صاحب الحساب الاستثماري المصرف باستثمار هذا المبلغ في أي من المشروعات التي يراها مناسبة ويكون هذا الحساب لأجل مختلف ولا يجوز سحب الوديعة أو جزء منها قبل نهاية المدة المحددة لذلك، وتسمى حسابات استثمار مشترك لأن الاستثمارات الممولة من أموال أصحاب هذه الحسابات تكون مخلوطة بالجزء المتاح من أموال المصرف، ويفترض أن الاستثمار سيتم على أساس

المضاربة المطلقة، والإيرادات الناتجة عن هذه الاستثمارات هي التي تخضع للتوزيع بين المصرف الإسلامي وأصحاب حسابات الاستثمار المشترك سواء كانت ربحاً أم خسارة، ولكن هذا الموقف الأخير يخرج العملية من المضاربة إلى المشاركة لأن الخسارة في الأولى يتحملها صاحب المال وحده والثانية تنوزع بين الأطراف.

- **الحسابات الاستثمارية المخصصة (المقيدة):** يعمل المصرف الإسلامي في هذه الحالة وكيلاً للعميل يقوم باستثمار وديعته في مجال معين يحدده العميل نفسه بناء على رغبة خاصة منه أو على نصيحة يقدمها له المصرف، على أن يحصل الأخير على حصة من الأرباح المتحققة حسب الاتفاق دون أن يتحمل أية خسارة تنجم عن الاستثمار، ويتم توزيع الأرباح المتحققة بين المصرف وصاحب هذا الحساب على أساس أن المصرف يقوم بعملية الإشراف وتنظيم عمل المشاريع التي يستثمر أموال حسابات الاستثمار المخصص فيها وتعتمد نسبة الأرباح المقسمة بين الطرفين على أساس تقدير جهد المصرف في عملية الاستثمار هذه وفق الاتفاق بينهما كما أن توزيع الأرباح بين المصرف وأصحاب هذا النوع من الحسابات يتم على أساس الربح الناتج فقط من المشروع الاستثماري الذي يستثمر الحساب المخصص فيه ولا علاقة لهذا التوزيع بما يحصل عليه المصرف من أرباح أو ما يتعرض له من خسارة في المشاريع الأخرى.<sup>1</sup>

- **الودائع الادخارية أو حسابات التوفير:** - تلتقي هذه الودائع مع الودائع الجارية من ناحية السحب عليها متى ما شاء المودع، ومن ناحية أخرى فإنها تلتقي مع الودائع الاستثمارية (الثابتة) في إمكان أن تدخل في مجال المضاربة، لذلك فإن هذه الودائع تجمع بين خصائص الودائع تحت الطلب من حيث القدرة على السحب وبين الودائع الاستثمارية من حيث الحصول على عائد.

- **أرصدة تغطية خدمات الاعتمادات المستندية والكفالات المصرفية وخطابات الضمان:** - وهي من مصادر الأموال الخارجية للمصرف الإسلامي، حيث تشترط المصارف الإسلامية عند تقديم هذه الخدمات أن يقوم الزبون بإيداع قيمة الاعتماد أو الكفالة أو الضمان كغطاء للالتزامات المصرف تجاه الآخرين عن الخدمات.

- **موارد صناديق الزكاة والهبات والتبرعات:** - التي يقتطعها المصرف من ناتج أعماله ومن ناتج استثمارات زبائنه فيه بالإضافة إلى الأفراد الآخرين من غير زبائن المصرف.

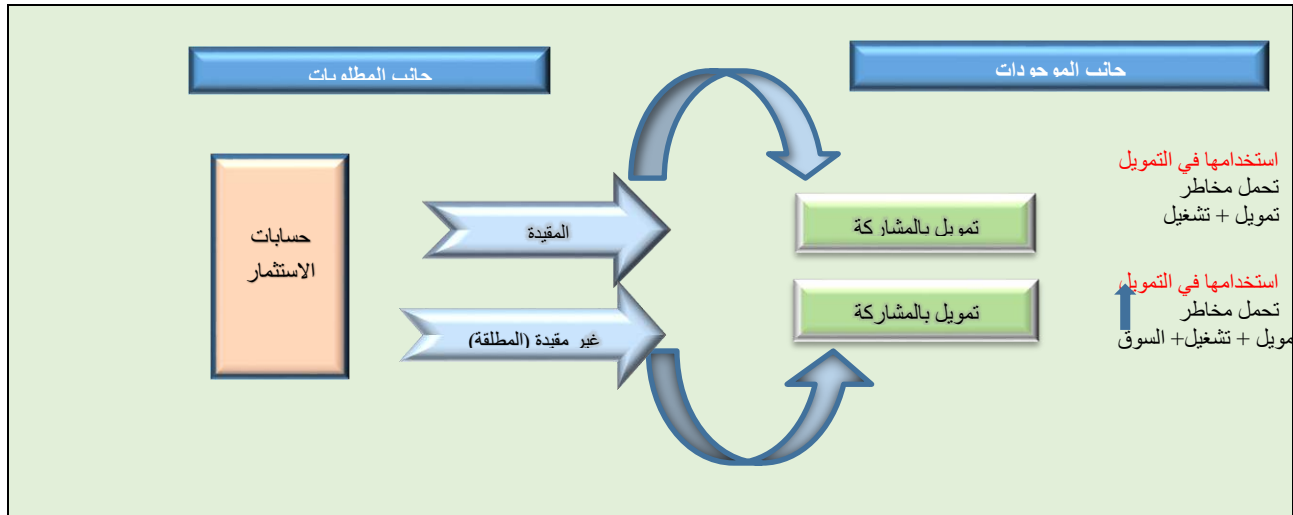
#### جدول (1)

##### نموذج افتراضي لميزانية مصرف إسلامي (مبسطة)

استخدامات الأموال (الموجودات والأصول وتوظيفاتها)	مصادر الأموال (المطلوبات وحقوق الملكية)
<b>الأصول السائلة:</b> - نقد وأرصدة لدى المصارف والمصرف المركزي	<b>المصادر الخارجية:</b> - الودائع: - الودائع الجارية (تحت الطلب) - حسابات الاستثمار (الودائع الاستثمارية) - الودائع الادخارية (ودائع التوفير)
<b>الاستثمارات قصيرة الأجل:</b> - القروض الحسنة - أوراق مالية متاحة للبيع - استثمارات في المحافظ الاستثمارية - استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق - ذمم بيوع مؤجلة - تمويلات مضاربة ومشاركة	<b>المحافظ الاستثمارية:</b> - صكوك التمويل الإسلامية - أرصدة تغطية خطابات الضمان والاعتمادات المستندية والكفالات المصرفية - موارد صناديق الزكاة والهبات والتبرعات - مصادر خارجية أخرى
<b>الاستثمارات طويلة الأجل:</b> - استثمارات في العقارات - استثمارات في الشركات التابعة	<b>المصادر الداخلية:</b> - حقوق الملكية (رأس المال المكتتب به والمدفوع) - الاحتياطات (القانوني + الاختياري) - الأرباح غير الموزعة - مصادر داخلية أخرى.

ملاحظة : حسابات الاستثمار المقيدة (Restricted PSIA) تكون خارج الميزانية (Off - balance sheet)

## العلاقة بين مصادر حسابات الاستثمار في جانب المطلوبات والتمويلات على أساس المشاركة في جانب الموجودات في المصارف الإسلامية



**المطلب الثاني: إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية:-** تعد المخاطرة من القضايا المهمة التي تتصل بالنشاط المصرفي الإسلامي، وتكمن هذه الأهمية في أن حجم الخطر وطبيعته ذو أثر حاسم في نتيجة أي نشاط استثماري، إذ لا يمكن الحفاظ على قيمة أي أصل استثماري أو توقع العائد المناسب منه دون التحوط من مخاطره، وقد ساهمت العديد من المتغيرات في تعميق أثر المخاطر على العمل المصرفي الإسلامي كالعولمة الاقتصادية وتحرر الأسواق وتزايد المنافسة وتنوع منتجات الصيرفة الإسلامية، وما رافق ذلك من تقلبات شديدة في أسعار السلع، وعليه فقد عني هذا المبحث بدراسة أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية وبدءاً من تحديد مفهوم المخاطر.

**أولاً/ مفهوم المخاطر<sup>(6)</sup>:** تعد المخاطر صفة ملازمة للعمل الاستثماري والتمويلي في المصارف ككل وبالأخص في المصارف الإسلامية، الأمر الذي يتطلب معرفة مفهوم المخاطرة، والتي عرفت بأنها (الانحراف عن المعيار النسبي لعوائد الاستثمار المتوقعة)، كذلك فإن المخاطرة يمكن تعريفها من وجهة نظر المصرف بأنها (الهلاك الجزئي أو الكلي أو انخفاض قيمة الأصل ن عموماً على تلك المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته وفقاً للشروط المتفق عليها. ويطبق هذا التعريف على جميع مؤسسات الخدمات الإسلامية التي تدير مخاطر تمويل الذمم المدينة والإيجارات (كالمرابحة والمشاركة المتناقصة والإجارة)، وعمليات أو مشاريع تمويل رأس المال العامل (كالاستصناع والمضاربة). ويمكن أن نبين أهم المخاطر التي تعترض مسار عمل المصارف الإسلامية وكما يأتي (7) :

### 1- مخاطر الاستثمار في رؤوس الأموال:

يمكن تعريف مخاطر الاستثمار في رؤوس الأموال على أنها تلك المخاطر الناشئة عن الدخول في شراكة بغرض القيام بالتمويل أو المشاركة في تمويل محدد أو نشاط عام على النحو المبين في العقد والمتفق عليه، والتي يشارك فيها مقدم التمويل في تحمل مخاطر الأعمال مع الطرف الآخر وتشمل خصائص الاستثمارات في رؤوس الأموال اعتبارات تتمثل في نوعية الشريك ونوعية النشاط والجوانب التشغيلية. وحسب طبيعة هذه الاستثمارات فإنها تكون عرضة لجملة من المخاطر المرتبطة بالمضارب أو بشريك المشاركة، ونشاط العمل والتشغيل.

عند تقييم مخاطر الاستثمار باستخدام أدوات المشاركة في الربح كالمضاربة أو المشاركة، فإن أنواع مخاطر الشركاء المرتقبين (المضارب أو شريك المشاركة) تعد من الاعتبارات الهامة التي يتعين تقييمها وأخذها بعين الاعتبار. ويعتبر التقييم بالحرص الواجب لهذه المخاطر أساسياً للوفاء بالمسؤوليات الاستثمارية للبنوك الإسلامية بصفتها مستثمراً لأموال أصحاب حسابات الاستثمار على أساس المشاركة في الربح وتحمل الخسارة (في

المضاربة) وعلى أساس المشاركة في الربح والخسارة (في المشاركة). وتشمل أنواع هذه المخاطر الخبرات السابقة لفريق إدارة المشروع محل المشاركة أو المضاربة، ونوعية خطة العمل، والموارد البشرية العاملة فيه.

كما إن العوامل المرتبطة بالبيئة القانونية والرقابية تؤثر على أداء الاستثمارات في رؤوس الأموال، ويجب كذلك أن يتم أخذها بعين الاعتبار عند تقييم المخاطر، وتشمل هذه العوامل السياسات المتعلقة بالتعريفات الجمركية، والضرائب أو الإعانات، وحصص الاستيراد، وأي تغييرات مفاجئة في السياسة يكون من شأنه التأثير على جودة وجدوى الاستثمار.

تتعرض أيضاً مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية للمخاطر المتعلقة بنقص المعلومات الموثوق بها والتي على أساسها تقوم بتقييم استثماراتها، مثل عدم وجود نظام رقابة مالية كافٍ وقد يتطلب التخفيف من هذه المخاطر مثلاً أن يقوم المستثمر بدور فعال في مراقبة الاستثمار، أو استخدام هياكل خاصة للتخفيف من هذه المخاطر. وبالرغم من أنه يمكن الاتفاق مسبقاً على توزيع الأرباح في مواعيد محددة، إلا أنه يتوجب على المصرف الإسلامي أن يتوقع حدوث تأخير وتغييرات في أنماط التدفقات النقدية. إن المخاطر الناجمة عن استخدام أدوات المشاركة في الربح لأغراض التمويل لا تشمل مخاطر الائتمان بالمعنى التقليدي لها فقط، بيد أنها تشاطر تلك الأخيرة سمة معينة، وهي مخاطر تآكل رأس المال.

## 2- مخاطر السوق:

هي مخاطر الخسائر في المراكز الاستثمارية داخل وخارج قائمة المركز المالي والتي تنشأ عن تقلبات وحركة أسعار السوق، أي التقلبات في قيمة الموجودات القابلة للتداول أو التأجير (بما في ذلك الصكوك)، وفي محافظ الاستثمار المدرجة خارج المركز المالي بشكل انفرادي (ومن أمثلة ذلك الحسابات الاستثمارية المقيدة). وترتبط المخاطر بالتقلبات الحالية والمستقبلية في القيم السوقية لموجودات محددة (ومن أمثلة ذلك سعر لموجود موضوع عقد السلم، والقيمة السوقية لموجودات مربحة تم شراؤها وسوف يتم تسليمها على مدى فترة زمنية محددة والقيمة السوقية للصكوك)، كما ترتبط مخاطر التقلبات أيضاً بأسعار صرف العملات.

فالنسبة للمؤجر في عقد الإجارة التشغيلية يتعرض لمخاطر السوق على القيمة المتبقية للموجود المؤجر في اية مدة التأجير، أو إذا قام المستأجر بالإخلال بعقد الإجارة (أي أخل بالتزاماته) خلال مدة العقد. أما بالنسبة للإجارة المنتهية بالتملك، فإن المؤجر يتعرض لمخاطر السوق على القيمة الدفترية للموجود المؤجر (كضمان) في حال إخلال المستأجر بالتزاماته المتفق عليها في عقد الإجارة.

أما في عقد السلم تتعرض المصارف الإسلامية إلى تقلبات في أسعار السلع المشتراة والمدفوعة قيمتها بالكامل بعد إبرام عقد السلم وخلال فترة حيازة السلعة إلى أن يتم بيعها، أما في حالة عقد السلم الموازي توجد أيضاً مخاطر عدم تسليم السلع موضوع العقد، لذلك تكون هذه المؤسسات عرضة لمخاطر أسعار السلع نتيجة الحاجة إلى شراء موجود مماثل من السوق الفورية من أجل الوفاء بعقد السلم الموازي.

وعندما تقوم المصارف الإسلامية بشراء موجودات لا يتم تداولها بشكل نشط بغية بيعها، فإنه من اللازم تحليل وتقييم العوامل التي يمكن أن تعزى إلى تغييرات السيولة في الأسواق التي يتم تداول تلك الموجودات فيها والتي تؤدي إلى زيادة مخاطر السوق. أما الموجودات التي يتم تداولها في أسواق غير قابلة للتحويل إلى سيولة بسرعة، فقد لا تباع بالأسعار التي تعرض في أسواق أخرى أكثر نشاطاً.

وعادة ما تتعرض المصارف الإسلامية أيضاً لتقلبات أسعار الصرف الناتجة عن التغيرات العامة في أسعار العملات الفورية في عمليات الاستيراد والتصدير عبر الحدود وما ينتج عنها من ذمم مدينة ودائنة بالعملة الأجنبية.

## 3- مخاطر السيولة:

وهي تعرض المصارف الإسلامية لخسارة محتملة تنشأ عن عدم قدر على الوفاء بالتزامات أو تمويل الزيادة في الموجودات عند استحقاقها دون أن تتكبد تكاليف أو خسائر غير مقبولة.

هناك نوعان رئيسان لمقدمي الأموال لدى البنوك الإسلامية هما أصحاب الحسابات الجارية وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، ويجب على المصارف الإسلامية الاحتفاظ بدرجة من السيولة لتلبية متطلبات أصحاب هذه الحسابات من السحوبات، ووفقاً للشروط التعاقدية يمكن أن يفرض أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة (وليس مقدمي الأموال) اعتبارات تتعلق بإدارة السيولة، وذلك من حيث أن تلك المؤسسات يمكن أن تحتاج إلى تعويض الأموال المسحوبة من قبل مستثمر إلى أن يتم الحصول على عوائد بيع الموجودات ذات العلاقة.

بما أن أصحاب الحسابات الجارية، لا يشتركون في أرباح أنشطة أعمال المصارف الإسلامية، فهناك ضرورة ملحة إلى أن تضع تلك المؤسسات آلية تسديد سليمة لتلبية طلبات أصحاب هذه الحسابات من السحوبات النقدية بالكامل بمجرد طلبها.

وقد تعتمد المصارف الإسلامية اعتماداً كبيراً على أموال أصحاب حسابات الاستثمار الجارية، وبما أن أصحاب هذه الحسابات لا يشاركون في المخاطر التي تواجهها هذه المؤسسات، فإن هذه المؤسسات تضمن تسديد المبالغ الأصلية التي أودعها أصحاب الحسابات الجارية دون أن يكون لهم أي حق في المشاركة في الأرباح، ويشارك أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في مخاطر أعمال المصارف الإسلامية بصفتهم مستثمرين، وعليه فانهم يشاركون في الأرباح ويتحملون الخسائر الناتجة عن استثمارات التي تديرها المصارف الإسلامية بالنيابة وذلك في حدود مساهمتهم. وباستثناء الحاجة للسحوبات العامة، فإن السحوبات التي تتم من قبل أصحاب حسابات الاستثمار قد تكون نتيجة لما يلي:

■ معدل عائد منخفض عما هو متوقع أو عما هو مقبول.

■ القلق حول المركز المالي للبنك.

■ عدم الالتزام بالشريعة من قبل المصارف في العقود والأنشطة المختلفة.

عندما تعتمد المصارف الإسلامية مبدأ المضاربة في مصادر أموالها، فإنه من وجهة نظر إدارة الموجودات والمطلوبات يمكن اعتبارها مغطاة تحوطياً إلى مدى تحمل أصحاب حسابات الاستثمار لمخاطر الموجودات التي تم استثمار أموالهم فيها. ولا تطبق هذه القاعدة إلا عندما يتصرف المضارب (ممثلاً في المصرف الإسلامي) وفقاً لواجباته الاستثنائية بمقتضى عقد المضاربة وبدون إساءة تصرف أو إهمال.

كما لا يشارك أصحاب حسابات الاستثمار في مخاطر الموجودات الممولة من الحسابات الجارية، لأن هذه المخاطر يتحملها المساهمون وحدهم فقط.

إن المصارف الإسلامية، وباعتبارها وكلاء استثمار، تحرص أن تكون سياسات الاستثمارية مطابقة لمدى رغبة أصحاب حسابات الاستثمار والمساهمين في تحمل المخاطر. فإذا لم تكن هذه السياسات الاستثمارية للبنوك الإسلامية مطابقة لتوقعات أصحاب حسابات الاستثمار، ولمستويات المخاطر التي يقبلون بتحملها، فإن أصحاب هذه الحسابات قد يقومون بسحب أموالهم مما قد يؤدي إلى حدوث أزمة سيولة في المصارف الإسلامية ويسري ذلك بشكل خاص على أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة.

#### 4-مخاطر معدل العائد:

تعرض المصارف الإسلامية لمخاطر معدل العائد أيضاً وذلك في سياق المخاطر الإجمالية داخل قوائم مراكزها المالية، فأي ارتفاع في المعدلات القياسية المقارنة قد يؤدي إلى توقع أصحاب حسابات الاستثمار لمعدل عائد أعلى. وتختلف مخاطر معدل العائد عن مخاطر سعر الفائدة من حيث أن هذه المؤسسات تم بنتائج أنشطتها الاستثمارية في أية فترة حيازة الاستثمار، ولا يمكن تحديد تلك النتائج مسبقاً بشكل دقيق.

كما يمكن أن تكون المخاطر التجارية المنقولة إحدى تبعات مخاطر معدل العائد، وقد تضطر المصارف الإسلامية تحت ضغط السوق إلى دفع عائد يفوق العائد الذي تم اكتسابه على الموجودات التي يمولها أصحاب حسابات الاستثمار، إذا كان العائد على الموجودات منخفضاً مقارنة بمعدلات المنافسين. وقد تقرر تلك المؤسسات التنازل عن حقوقها في كل أو جزء من حصصها في أرباح المضاربة لإرضاء أصحاب حسابات الاستثمار والاحتفاظ بهم كعملاء.

وتنشأ المخاطر التجارية المنقولة نتيجة لضغوط تنافسية على تلك المؤسسات لجذب المستثمرين (مقدمي الأموال) والاحتفاظ بهم، وبعد قرار تلك المؤسسات بالتنازل عن حقوقها في حصص الأرباح لصالح أصحاب حسابات الاستثمار قراراً تجارياً يجب أن تخضع الأسس التي يبنى عليها لسياسات وإجراءات واضحة ومحددة، بما في ذلك موافقة مجالس إدارات تلك المؤسسات.



## 5. مخاطر التشغيل:

على المصارف الإسلامية أن تراعي المجموعة الكاملة لمخاطر التشغيل ذات الأهمية التي تؤثر على عملياتها، بما في ذلك مخاطر الخسارة الناجمة عن عدم كفاية أو إخفاق الإجراءات الداخلية والأشخاص والنظم، أو الناجمة عن أحداث خارجية وتأخذ تلك المؤسسات بعين الاعتبار الأسباب المحتملة للخسارة الناجمة عن عدم الالتزام بالشريعة الإسلامية، وإخفاقها في الوفاء بمسؤولياتها الاستثنائية.

تتعرض المصارف الإسلامية لمخاطر تتعلق بعدم الالتزام بالشريعة، ومخاطر استثمارية\* تتعلق بمسؤولياتها تجاه مختلف مقدمي الأموال. وتعرض هذه المخاطر تلك المؤسسات إلى مخاطر قيام مقدمي الأموال بسحب أموالهم، وفقدان العائدات، أو فسخ العقود مما قد يؤدي إلى تشويه السمعة أو الحد من فرص الأعمال.

كما تنشأ مخاطر عدم الالتزام بالشريعة نتيجة عدم التزام المصارف الإسلامية بالشريعة التي تحددها الهيئات الشرعية لتلك المؤسسات في البلد الذي تعمل فيه.

## مقررات لجنة بازل الدولية وتعديلاتها الخاصة بكفاية رأس المال "Basel Accord"

يُعد معيار كفاية رأس المال البنوك وإعادة دراسة وهيكلة إدارات المخاطر أحد أهم التحديات التي تواجهها البنوك في ظل التغييرات الراهنة في السياسات الاقتصادية والمالية في ضوء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي كانت هناك اتفاقيات بازل الدولية (1) (2) (3) التي تركز خاصة على موضوع مخاطر وكفاية رأس المال للمؤسسات المالية وكان هناك تعديلات متتالية وتطوير مستمر لها في ضوء المستجدات على الساحة العالمية بإضافة ومعالجة أنواع جديدة من المخاطر تُؤخذ بعين الاعتبار عند حساب كفاية رأس المال خاصة بالنسبة للمؤسسات الإسلامية، ونظراً لطبيعة عملها المختلفة عن البنوك التقليدية، وبما أنه كان لازماً عليها حساب معدل كفاية رأس المال لطمأنه مودعيها، ولتطبيق تعليمات البنك المركزي في كل دولة والتي تجبر البنوك على حسابها، فقد سعت إلى حساب هذا المعدل وفق حالات مختلفة، إما بتطبيق الطريقة المطبقة لدى البنوك التقليدية تماماً دون مراعاة لخصوصية عملها أي معدل بازل، وإما بتحويل بسيط لذلك المعدل العالمي، وإما بتطبيق المعيار الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا والخاص بالمؤسسات المالية الإسلامية التي تطورت كثيراً في العقد الأخير ورغم هذا التطور في العمل المالي والاقتصادي الإسلامي فما زال أمام المؤسسات الإسلامية الكثير من التحديات والجهد لتطوير أنظمة العمل واستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة وتطوير وابتكار أدوات مالية محلية ودولية من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة للعملاء ومواجهة المنافسة الكبيرة بالأسواق المحلية والدولية خاصة بعد تطبيق قرارات منظمة التجارة العالمية وتطبيق مقررات لجنة بازل (3)، ومنذ إنشاء لجنة بازل قامت بإصدارات عديدة أهمها معيار كفاية رأس المال إلا أن إصدار لجنة بازل لهذا المعيار كان يتوافق مع طبيعة عمل المؤسسات التقليدية، ولذلك فقد قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية وبالتعاون مع لجنة بازل بوضع المعايير الدولية للتأكيد على متانة واستقرار قطاع الخدمات المالية الإسلامية والتي تشمل البنوك وأدوات رأس المال والتأمين .

## أولاً: مفهوم كفاية رأس المال (Capital Adequacy)

معنى كفاية رأس المال أنها تمثل نسبة رأس المال المؤسسة المالية مقارنة بالمخاطر وهو مصطلح يُوضّح العلاقة بين مصادر رأس المال المؤسسة المالية والمخاطر المحيطة بموجوداتها وأي عمليات أخرى، وتعتبر نسبة كفاية رأس المال أداة لقياس ملاء المؤسسة وقدرتها على تسديد التزاماتها ومواجهة أي خسائر قد تحدث في الفترات القادمة.

\* المخاطر الاستثمارية هي تلك المخاطر التي تنشأ من إخفاق المؤسسات المالية الإسلامية في أدائها وفق معايير صريحة وضمنية قابلة للتطبيق على مسؤولياتها الاستثمارية. ونتيجة للخسائر في الاستثمارات، يمكن أن تصبح تلك المؤسسات معسرة بما يجعلها غير قادرة على ما يأتي:

(أ) تلبية طلبات أصحاب الحسابات الجارية لسداد أموالهم.  
(ب) حماية مصالح أصحاب حسابات الاستثمار لديها. وقد تخفق تلك المؤسسات في أن تتصرف بالحرص الواجب عند إدارة الاستثمارات مما يؤدي إلى نشوء مخاطر قد تحرم أصحاب حسابات الاستثمار من الحصول على أرباحهم.



## ثانياً: تعريف معيار كفاية رأس المال

تتمثل أهمية هذا المعيار في أنه يعد بمثابة أول دراسة شاملة توجد علاقة فيما بين رأس المال بمفهومه الشامل (القاعدة الرأسمالية) وبين الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر، والتي يجب أن لا تقل عن (8%) ويعبر عن هذه العلاقة بالمعادلة التالية (نسبة تعرض رأس المال للمخاطر = رأس المال التنظيمي / مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل).

### مخاطر كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل الثانية (Basel II) :-

اصدرت لجنة بازل الثانية (Basel II) للرقابة على المصارف اطاراً جديراً لاتفاقية بازل الخاصة برأس المال تحت عنوان (تقارب القياس الدولي - ومعايير رأس المال - international Convergence - measurement and capital standards) وحلت هذه الاتفاقية الجديدة محل الاتفاقية القديمة (Basel I)، في بداية 2007، وتهدف هذه الاتفاقية الى تحسين ودعم ادارة المخاطر وتعزيز الاستقرار المالي العالمي، ويُعد من ابرز المتطلبات الجديدة لمقررات (Basel II) قيام المصارف بأنشاء دوائر متخصصة لأداره المخاطر المصرفية، والتركيز بشكل خاص على المخاطر التشغيلية، ولم تستثنى لجنة بازل الثانية المصارف الاسلامية من اقتراحاتها بل شملت جميع انواع المصارف، وكما اشير سابقاً الى طبيعة موجودات ومطلوبات المصارف الاسلامية وخصائصها الوظيفية، فأنها تختلف كثيراً عن طبيعة موجودات ومطلوبات المصارف التقليدية، الامر الذي ينشأ عنه عدم ملائمة منهجية حساب نسبة كفاية رأس المال التي اقترتها لجنة بازل بشكلها الحالي للتطبيق على المصارف الاسلامية، ويكمن الخطر هنا في ان منهجية بازل في اطار تحديدها للمخاطر المتعلقة برأس المال لم تتعاطى مع اهم بنود المطلوبات في المصارف الاسلامية، وهي ودائع حسابات الاستثمار والتي تعد ضمن بنود رأس المال المشارك في المخاطر، ولا تُعد في الوقت نفسه ضمن بنود المطلوبات بالمعنى المتعارف عليه في المصارف التقليدية، والتي لا تتحمل المصارف الاسلامية عنها اية مخاطر، ومثلما تم توضيحه سابقاً فإن هذه الودائع تشارك في تحمل مخاطر الاستثمار التي يقوم بها المصرف، لذلك فإن العديد من المشكلات تظهر في سياق تطبيق هذه المنهجية، ويتمثل بعضها في تحديد مكونات رأس المال الذي يتحمل المخاطر (بسط نسبة كفاية رأس المال) والآخرى تتعلق بتحديد الموجودات المرجحة بالمخاطر \* (مقام نسبة كفاية رأس المال)، وكما هو معلوم فإن نسبة كفاية رأس المال حسب متطلبات لجنة بازل يتم احتسابها وفقاً للصيغة الاتية:-

نسبة كفاية رأس المال = رأس المال / الموجودات او الاصول المرجحة بالمخاطر

## المبحث الثاني / معيار كفاية رأس المال للمصارف التقليدية والمصارف الاسلامية وفق اتفاقية بازل (III)

### ومعيار رقم (15) لمجلس الخدمات المالية الاسلامية

في محاولة من قبل الدول الصناعية الكبرى لضمان استقرار النظام المالي العالمي، ونظراً لأهمية وخطورة القطاع المالي وبالأخص القطاع المصرفي، فقد تم تشكيل لجنة ضمن إطار بنك التسويات الدولية للرقابة على البنوك على شكل لجنة فنية غير مستندة الى اية اتفاقية دولية.

لذلك فإن مقررات وتوصيات هذه اللجنة (لجنة بازل) غير ملزمة التنفيذ رغم انها اصبحت ذات اهمية وقيمة حقيقية كبيرة بعد ما شهدته الاقتصاد العالمي للعديد من الازمات المالية والنقدية ، بالإضافة الى ان بلورة هذه المعايير اسلامياً تتم من خلال مجلس الخدمات المالية الاسلامية لكي تتماشى مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية، وعليه ستكون لنا في الجزء التالي مقارنة لبازل (II) عن بازل (III) لبيان ماهية بازل (III) واهم التغيرات التي طرأت عليها وكذلك توضيح معيار كفاية رأس المال وفق معايير مجلس الخدمات المالية الاسلامية.

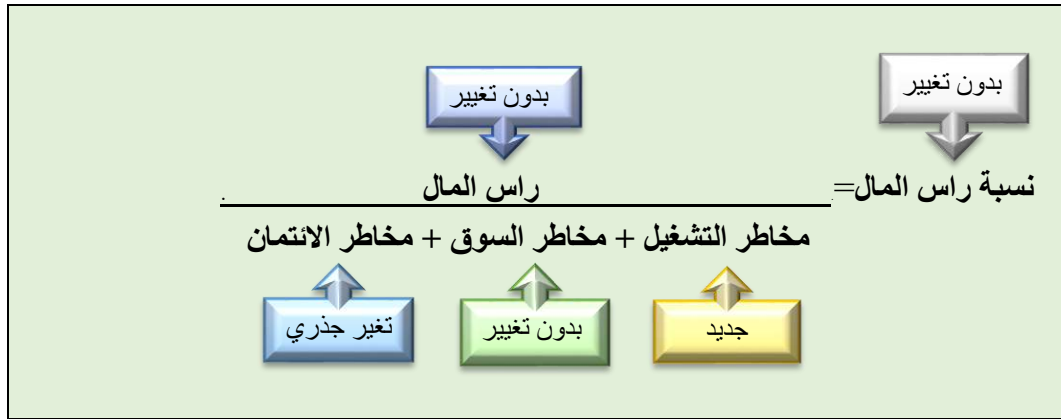
## المطلب الأول

### كفاية راس المال للمصارف التقليدية وفق مقررات لجنة بازل III

اولاً : معيار كفاية راس المال وفقاً لمقررات لجنة بازل II (8) :

نتيجة للنقائص التي كانت تشوب معادلة احتساب نسبة كفاية راس المال، استوجبت ذلك اعادة النظر فيها منذ العام 1999 الى عام 2006 , لذلك نستطيع ان نقول ان بازل (I) غطت نوعين من المخاطر هما مخاطر الائتمان ومخاطر السوق في حين غطت اتفاقية بازل (II) المخاطر السابقة ومخاطر التشغيل، مع اختلاف اساليب قياس مخاطر الائتمان في بازل (II) عن بازل (I) .

وبالتالي تكون معادلة احتساب نسبة كفاية راس المال وفق مقررات لجنة بازل (II) كما يلي :-



عليه نلاحظ بان هذه النسبة قد بقت على حالها عند بازل II ونسبة 8% مقارنة مع نفس النسبة لدى بازل (I)، عدا ما نلاحظه من تغيير في آلية احتساب هذه النسبة .

### ثانياً - مقررات لجنة بازل (III) وآلية احتساب نسبة كفاية راس المال :-

خلال الفترة التي تلت الازمة المالية العالمية التي ضربت النظام المصرفي العالمي والاقتصاد العالمي ككل كرسّت لجنة بازل اجتماعاتها في البحث عن آلية جديدة أو مقررات جديدة لضمان نظام مالي أكثر متانة وأكثر استقراراً نتيجة لما آلت اليه ازمة الرهن العقاري على النظام المصرفي، وقد ألزمت اتفاقية بازل III البنوك بتحسين انفسها جيداً ضد الازمات المالية في المستقبل.

وقد جاءت هذه المقررات بزيادة متطلبات راس المال اضافة الى تعزيز جودة راس المال للقطاع المصرفي بالطريقة التي تضمن للمصرف تحمل الخسائر خلال الازمات المالية او المصرفية، اي ان متطلبات لجنة بازل (III) تحتم على المصارف الاحتفاظ براس مال اعلى عن طريق زيادة راس مالها خلال مدة ثماني سنوات على شكل مراحل وبالتالي الوصول الى نسبة عالية من راس المال ونوعية جيدة من راس المال.

ومن أبرز هذه التعديلات التي ادخلت هي زيادة نسبة راس المال الاساسي (راس المال المدفوع + الأرباح المحتجزة) من 2% وفق بازل (II) الى 4.5% وفق بازل (III).

كذلك تكوين احتياطي جديد منفصل يضاف الى الشريحة الثانية من راس المال (رأس المال المساند) بنسبة (2.5%) من الاصول لمواجهة اي ازمات محتملة.

وبالتالي سيرتفع اجمالي الاحتياطي الصلب الى (7%)، (2%) من الشريحة الاولى حسب بازل (II) + (2.5%) (زيادة في نسبة راس المال الاساسي حسب بازل (III) + (2.5%) كاحتياطي منفصل يضاف الى الشريحة الثانية لمواجهة التقلبات الدورية).

عليه نلاحظ بان ابرز التعديلات التي حصلت في اتفاقية بازل (III) يمكن ايجازها بالجدول (2) :-

## الجدول رقم (2) متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط وفق مقررات بازل III

إجمالي رأس المال	رأس المال الشريحة الأولى	حقوق المساهمين - لشريحة-	
8%	6%	4.5%	الحد الأدنى
2.5%			رأس المال التحوط
0% 2.5-%			حدود رأس المال التحوط للتقلبات الدورية
10.5%	8.5%	7%	الحد الأدنى + رأس المال التحوط - بازل 3
8%	4%	2%	بازل 2

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على:-

• Basel Committee on Banking Supervision Basel III: A global regulatory Framework for more resilient Banks and Banking system, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland, June 2011, p64.

### المطلب الثاني

## كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية وفقاً لمعيار (15) المعدل الصادر من مجلس الخدمات المالية والإسلامية IFSB

يمكن للمصارف الإسلامية تطبيق المعايير الدولية الرقابية الخاصة بالنظام المصرفي التقليدي، ولكن بأسلوب يتوافق مع طبيعة النشاط المصرفي الإسلامية المبني على المشاركة في الربح والخسارة، وبالتالي ينتج من هذا أن مخاطر المصارف الإسلامية تختلف في تحديدها واحتسابها عن المصارف التقليدية وهذا الشأن يرتبط بالمؤشرات الرقابية فيما يخص باحتساب كفاية رأس المال لما له من تأثير واضح في مكونات رأس المال المحتسبة وكذلك مكونات الأصول المرجحة بأوزان مخاطرها وهو ما سوف يتم التطرق إليه في هذا المبحث الذي يعني بألية احتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية وبما يتوافق مع إطار لجنة بازل III من جهة، ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية من جهة أخرى. هذا المعيار يسعى إلى الوصول إلى نسخة مجمعة ومراجعة ومعدلة من المعيارين الثاني والسابع، لم يتضمن هذا المعيار الأساليب المتقدمة في حساب متطلبات رأس المال فيما يتعلق بالمخاطر المتعددة، مثل الأسلوب الأساسي والمتقدم القائم على التصنيف الداخلي لحساب متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية وأسلوب القياس المتقدم لحساب متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية، وقد تسمح السلطات الإشرافية، وفقاً لتقديرها لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، في نطاقات اختصاصها، بالانتقال إلى الأساليب المتقدمة بشرط تحقق العوامل التالية ضمن جملة أمور أخرى:

✚ قوة النماذج الداخلية.

✚ توفر معلومات كافية وموثوق بها.

✚ الوفاء بمتطلبات أخرى ذات الصلة.

**أولاً: مكونات رأس المال المؤهل المستوفي للشروط حسب المعيار (15) المعدل:** إن رأس المال المؤهل المستوفي للشروط في المصارف الإسلامية سيتم استعماله كبسط في نسبة كفاية رأس المال في مقابل إجمالي الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها والتي ستكون مقاما للنسبة. يجب أن لا تقل متطلبات رأس المال المستوفي للشروط للمصارف الإسلامية عن 8% من إجمالي الموجودات المرجحة بحسب أوزان المخاطر في جميع الأوقات، وعلى المصارف الإسلامية الاحتفاظ بحقوق الملكية ضمن رأس المال الأساسي بنسبة لا تقل عن 4.5% من إجمالي الموجودات المرجحة بحسب أوزان المخاطر في جميع الأوقات، ويجب أن يمثل رأس المال الأساسي (حقوق الملكية + الإضافات لرأس المال الأساسي) 6% من إجمالي الموجودات المرجحة بحسب أوزان المخاطر في جميع الأوقات، ويجب أن يمثل رأس المال الأساسي والإضافي 8% (على الأقل من إجمالي تلك لموجودات المرجحة، وفضلاً عن هذا فإنه على المؤسسات الاحتفاظ بهامش إضافي للحفاظ على رأس المال وكذلك هامش إضافي لمواجهة التقلبات الدورية، وفقاً لما تحدده سلطاتها الإشرافية.

**راس المال المستوفي للشروط = راس المال الأساسي + راس المال الإضافي**  
 حقوق الملكية الإضافية الأدوات المالية المتفقة مع الشريعة + راس المال الأساسي = حقوق الملكية العادية  
 وبعض الاحتياطات + (الأرباح المبقة + الاحتياطات) الاحتياطات المفصح عنها وحساب الدخل الشامل بما  
 في ذلك الأرباح أو الخسائر المرحلية)

**حقوق الملكية العادية = الأسهم العادية الصادرة عن المصرف الإسلامي + علاوة إصدار الأسهم +**  
 الأرباح المحتجزة + الاحتياطات المفصح عنها وحسب الدخل الشامل + الأسهم العادية الصادرة عن الشركات  
 التابعة المدمجة في المصارف الإسلامية - التعديلات والخصومات الرقابية التي تسري على حقوق الملكية ل  
 راس المال الأساسي.

**راس المال الإضافي = الأدوات المالية المتفقة مع الشريعة الإسلامية = الأدوات الصادرة عن المصرف**  
 الإسلامي + العلاوات التي يتم استلامها عند إصدار الادوات المذكورة في راس المال الإضافي والتي لم يتم  
 تضمينها في حقوق الملكية + الأدوات أو راس المال المستوفي للشروط والصادر عن الشركات التابعة المدمجة  
 في المصرف الإسلامي والتي تستوفي شروط راس المال الثانوي والغير مضمنة في راس المال الأساسي -  
 التعديلات والخصومات الرقابية التي تسري على راس المال الإضافي.

يعتبر راس المال الإضافي راس مال في حالة عدم استمرارية مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية والذي يقوم  
 بامتصاص الخسائر الأخرى في حالة انعدام الجدوى للمصرف الإسلامي، وبالتالي يساعد في حماية أصحاب  
 الحسابات الجارية وبقية المودعين.

**راس المال الثانوي = الأدوات المصدرة من قبل المصرف والتي تستوفي الشروط + المخصصات العامة**  
 والاحتياطات المحتجزة مستقبلاً + العلاوات التي تم دفعها عند إصدار أدوات راس المال الثانوي + الأدوات  
 المؤهلة لراس المال والتي أصدرت من قبل الكيان التابع للمصرف الإسلامي لطرف ثالث مستثمر ويستوفي  
 الشروط الخاصة براس المال الثانوي - الخصومات الرقابية المطبقة على راس المال الثانوي.

**نسب الحفاظ على راس المال.**

من أجل أن تستوفي متطلبات الحد الأدنى لحقوق الملكية في راس المال الأساسي وهي 4.5 % فضلاً عن  
 الهامش الإضافي 2.5 % ينبغي على المصرف الإسلامي أن يحتفظ بما لا يقل عن 7% من حقوق الملكية في  
 راس المال الأساسي في جميع الأوقات، وإذا انخفض مستوى راس المال الأساسي إلى ما هو أقل من متطلبات  
 الحد الأدنى، فإن المصرف سوف يخضع للقيود المفروضة على توزيعات الأرباح، أي أنها ستكون مطالبة  
 بالحفاظ على نسبة محددة من الأرباح في السنة الموالية، وتسمى نسبة الأرباح التي سيتعين الحفاظ عليها من  
 قبل المصرف الإسلامي عند عمله في مدى محدد من حقوق الملكية في راس المال الأساسي "نسبة الحفاظ على  
 راس المال" والتي يوضحها الجدول التالي:

### جدول (3)

#### نسبة الحفاظ على راس المال

نسبة حقوق الملكية في راس المال الأساسي	الحد الأدنى "نسب الحفاظ على راس المال" (كنسبة من الأرباح)
4.5% - 5.125%	100%
5.125% < 5.75%	80%
5.75% < 6.375%	60%
6.375% < 7.0%	40%
7.0% < 0%	0%

وحسب الجدول (3) أعلاه وعلى سبيل المثال أنه عندما يكون لدى المصرف حقوق الملكية في راس المال  
 الأساسي في المدى الممتد من 5.125 % إلى 5.75 % فيجب الحفاظ على 80 % من أرباح السنة المالية التالية،  
 أي أنه لا يجب أن يصل إجمالي توزيعاته من أي نوع من الانواع المنصوص عليها إلى ما هو أكثر من 40 %  
 من الأرباح عقب القيام بالخصومات.

## - الهوامش (الاحتياطات)

**1- الهامش الإضافي للحفاظ على رأس المال :-** ويعرف بأنه نسبة محددة من حقوق الملكية بالإضافة إلى رأس المال الأساسي، والتي يجب على المصرف الإسلامي أن تعمل على زيادتها أثناء فترات الاستقرار، ويمكن الاستفادة منها لاستيعاب الخسائر أثناء فترات الضغط المالي والاقتصادي، ويجب أن يفوق الهامش الإضافي هذا متطلبات الحد الأدنى من رأس المال النظامي وأن يظل سارياً في جميع الأوقات. يجب أن يصل هامش الزيادة المقرر للحفاظ على رأس المال إلى % 2.5 من الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها بما يزيد عن متطلبات الحد الأدنى من رأس المال النظامي ويجب أن يتكون فقط من رأس المال الأساسي ويجب أن تستعمل أولاً المصارف الإسلامية رأس المال الأساسي لاستيفاء متطلبات الحد الأدنى من رأس المال المنصوص عليها والتي هي %4.5 من حقوق الملكية، و%8 من إجمالي متطلبات رأس المال، متى اقتضت الضرورة وبعد استيفاء هذه الشروط يمكن فقط استعمال رأس المال الأساسي لهامش الزيادة المقرر للحفاظ على رأس المال.

### الترتيبات الانتقالية لمتطلبات الهامش الإضافي :

تخضع متطلبات الهامش الإضافي المقرر للحفاظ على رأس المال لترتيبات انتقالية فيما بين 2016 و 31 ديسمبر 2018 وسيتم تطبيقها على المستوى الكامل الذي يصل إلى %2.5 اعتباراً من 2019 ، وسوف تبدأ عند 0.625 % من الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها في 2016، وتزداد بنفس النسبة كل سنة تالية حتى تصل إلى المستوى النهائي الذي يصل إلى %2.5 من الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها في 2019 ، كما هو موضح في الجدول التالي:

### جدول يوضح الترتيبات الانتقالية لمتطلبات الهامش الإضافي

#### جدول (4)

تاريخ البدء	المستوى المطلوب من الهامش الإضافي المقرر للحفاظ على رأس المال
2016	0.625 %
2017	1.25 %
2018	1.875 %
2019	2.5 %

يتم تطبيق المتطلبات المتمثلة في " خطة الحفاظ على رأس المال " والقيود المفروضة على التوزيعات حينما يعجز المصرف الإسلامي عن استيفاء المتطلبات السابقة أثناء الفترة الانتقالية فيما بين (2016-2018) .

**ثانياً: - معادلة احتساب نسبة كفاية رأس المال: يمكن احتساب نسبة كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية من خلال الطرق الآتية: -**

### 1- طريقة المعادلة المعيارية: -

تستخدم هذه المعادلة في حالة عدم وجود أي دعم لأرباح أصحاب حسابات الاستثمار من قبل المصرف الإسلامي، فلا يشترط أن يحتفظ المصرف الإسلامي برأس مال نظامي، حيث ترى السلطة الإشرافية (البنك المركزي) أنه ملائم للحد من مخاطر السحب والمخاطر النظامية الأخرى، وكما يأتي:-

#### رأس المال المؤهل

اجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق) + مخاطر التشغيلية ناقصاً

الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر الممولة عبر حسابات الاستثمار على أساس المشاركة (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق)

**2- طريقة معادلة تقدير السلطة الإشرافية :-** ان هذه المعادلة تكون قابلة للتطبيق في الدول التي يرى فيها البنك المركزي بصفته السلطة الرقابية ان المصارف الإسلامية تكون مضطرة الى ان تدعم الدخل لصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية كجزء من آلية لتقليل مخاطر السحب ، وكما يأتي:

### رأس المال المؤهل

اجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق) + مخاطر التشغيلية  
ناقصا  
الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر الممولة عبر حسابات الاستثمار على أساس المشاركة في الأرباح المقيدة (مخاطر  
الائتمان + مخاطر السوق)  
ناقصا  
(a-1) الموجودات المرجحة بالمخاطر الممولة عبر حسابات الاستثمار على أساس المشاركة في الأرباح المطلقة  
(مخاطر الائتمان + مخاطر السوق).

## 2- تحديد نسبة حجم رأس المال اللازم لمواجهة التقلبات الدورية:

بعد أن استعرضنا مكونات رأس المال الداخلة ضمن بسط احتساب نسبة كفاية رأس المال وبغية استكمال متطلبات احتساب كفاية رأس المال، سيكون لنا في هذا الجزء من البحث شرح لآلية تحديد مستوى نسبة رأس المال اللازم لمواجهة التقلبات الدورية والذي سيتم تحديده من قبل الجهة الرقابية المتمثلة بالبنك المركزي ليتم من خلالها اعتماد حجم رأس المال اللازم ضمن الفئة الواجبة لمواجهة التقلبات الدورية.

تستند عملية احتساب الهامش الإضافي لمواجهة التقلبات الدورية في تحديد فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتم تحديد الهامش المذكور بالاعتماد على الوضع الفعلي القائم والمبني أساساً على سلسلة بيانات تاريخية واجبة الاعتماد، ولتقدير الهامش اللازم لمواجهة التقلبات الدورية، نستعرض في أدناه خطوات احتساب وتحديد الهامش المطلوب لمواجهة التقلبات الدورية وكما يأتي :-

1. احتساب قيمة (نسبة) الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي في تحديد الهامش الإضافي لمواجهة التقلبات الدورية. ابتداءً من بسط معيار الائتمان / الناتج المحلي الإجمالي، فإن الائتمان يمثل كل أنواع التمويل المقدم من المصارف الإسلامية للقطاع الخاص بما في ذلك الائتمان المبني على عقود المشاركة والمضاربة وبالتالي يمكن من خلال ذلك ان نبين الآتي :-

أ- يمكن ان تؤثر فترة من فترات نمو الائتمان الشديد على نحو غير مرغوب على المصرف الإسلامي، حتى وان لم تكن هي المساهم الرئيسي في هذا النمو.

ب- سوف يتحمل المصرف الإسلامي نتائج الازدهار الائتماني سواء ساهم في ذلك أم لا.

ت- قد يؤدي المفهوم العام للائتمان إلى تقييد الحوافز للمصارف، وسيكون على المصرف الإسلامي تحويل الامداد الائتماني للمكونات الأخرى من النظام المالي.

إن تعريف الائتمان في هذا السياق يمثل الائتمان المقدم للأفراد والمؤسسات الأخرى غير المالية في القطاع الخاص من قبل جميع أنواع المصارف المحلية الداخلية والمصارف الإسلامية في دولة معينة فضلاً عن ذلك فإن مفهوم الائتمان يمثل أيضاً كل أنواع الصكوك أو الأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي يتم إصدارها محلياً أم دولياً لتمويل القطاع الخاص.

إن ومن أجل احتساب نسبة الهامش الإضافي لمواجهة التقلبات الدورية في دولة ما كنسبة من الموجودات المرجحة حسب أوزان المخاطر، يتم تنفيذ الخطوات التالية:-

أ- احتساب نسبة الائتمان / الناتج المحلي للقطاع الخاص.

(يتم احتساب هذه النسبة في المدة t لكل دولة كما يلي):-

$$\text{النسبة } t = \frac{\text{الائتمان } t}{\text{الناتج المحلي الإجمالي } t} \times 100\%$$



مع العلم بأن الناتج المحلي الإجمالي (  $t$  ) هو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص ، أما الائتمان فهو مقياس عام للائتمان في القطاع الخاص غير المالي في ذات الفترة (  $t$  ) ، ( حيث يعبر عن كل من إجمالي الناتج المحلي والائتمان بقيم اسمية وعلى أساس ربع سنوي ) .

#### ب - احتساب فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي:

حيث يتم مقارنة نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي في ضوء الاتجاه طويل الأجل، فإذا كانت نسبة الائتمان / الناتج المحلي تتجاوز اتجاهها بشكل كبير (أي وجود فجوة ايجابية كبيرة) فإن ذلك مؤشراً على أن الائتمان قد يكون ارتفع إلى مستويات كبيرة مقارنة بالناتج المحلي. وتحتسب الفجوة ( GAP ) في الفترة  $t$  على أساس النسبة الفعلية للائتمان مقابل الناتج الإجمالي المحلي مطروحا منها الاتجاه طويل الأجل .

أي إن الفجوة  $t$  = نسبة الائتمان / الناتج المحلي \_ الاتجاه (  $t$  ) .  
وبصيغة أخرى :  $Y_t = \text{اتجاه هودريك}_t - \text{بريسكوت}$  وبالتالي فان :

$$Z_t = Y_t - \hat{y}_t$$

حيث أن :  $Z_t$  = فجوة الائتمان / الناتج المحلي

$Y_t$  = نسبة الائتمان / الناتج المحلي

$\hat{y}_t$  = الاتجاه لنسبة الائتمان / الناتج المحلي .

إن حساب الاتجاه لأي فترة  $t$  يمكن حسابه من خلال استخدام فلتر هودريك \_ بريسكوت (9) والذي له خاصية منح أوزان أعلى لأحدث الملاحظات، الأمر الذي يساعد في تحديد أي فواصل هيكلية أكثر تأثيراً.

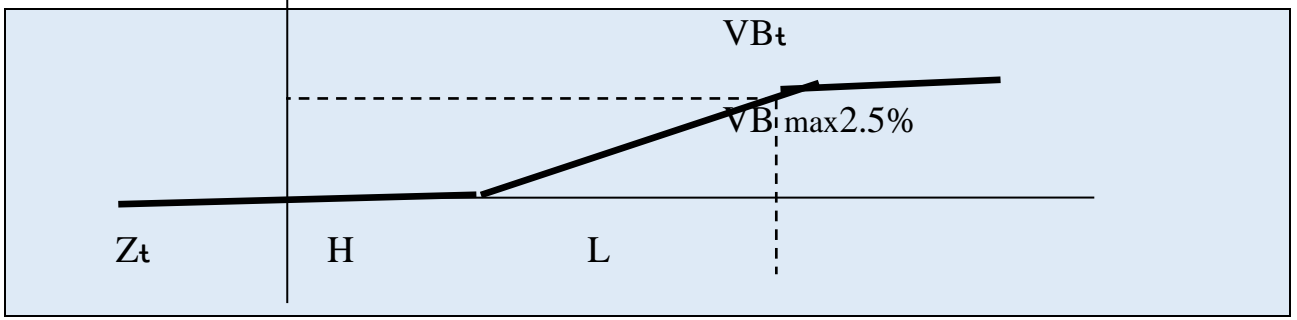
#### ج - تحويل فجوة الائتمان / الناتج المحلي إلى القيمة المضافة الخاصة بهامش مواجهة التقلبات الدورية:

ينبغي أن يكون حجم قيمة الهامش الإضافي (  $VB_t$  ) كنسبة مئوية للموجودات المرجحة حسب أوزان المخاطر صفراً عندما تكون الفجوة (  $GAP_t$  ) أدنى من مستوى معين (  $L$  ) ، والذي ينبغي أن يساوي (2) ثم يزيد مع الفجوة (  $GAP_t$  ) حتى يصل الهامش الإضافي إلى أقصى مستوياته (  $VB_{max}$  ) عندما تتعدى الفجوة الحد الأعلى  $H$  والذي ينبغي أن يساوي 10% ، أي ان :

$$\left. \begin{array}{l} \text{عندما } VB_t = 0 \text{ } Z_t > L \\ \text{عندما } L \leq Z_t \leq H \text{ } VB_t = (Z_t - L) / (H - L) \\ \text{عندما } Z_t < H \text{ } VB_t = VB_{max} \end{array} \right\} \quad \diamond$$

وعليه فإنه يتم إيضاح كيفية تحديد (  $VB_t$  ) من خلال الشكل البياني والذي يتم من خلال تحديد فجوة الائتمان / الناتج المحلي والتي يكون حدها الأدنى 2% وحدها الأقصى 10% ، أما زيادة الفجوة على 10% فذلك يعني وصول  $VB_t$  إلى أعلى نسبة له وهي 2.5% وما دون ذلك فهو يتمدد بإسقاطات المنحنى على المحور العمودي (  $VB_t$  ) وكما يوضحه الشكل البياني الآتي :





### 3- مفهوم معامل (الفا) وآلية تحديده من قبل السلطة الرقابية (10):

يمكن تعريف معامل "الفا" بأنه (نسبة المخاطرة الفعلية التي يتم تحويلها الى المساهمين ، وتكون المخاطر التجارية في حدها الأقصى عند تحويل المخاطر بالكامل الى المساهمين ، وتتراوح قيمة معامل "الفا" من (0-1) .

وضمن منهجية احتساب معيار كفاية رأس المال وبالأخص تحديد حجم مقام نسبة كفاية رأس المال المعبر عنه بالأصول المرجحة بالمخاطر، على اعتبار ان الأصول المرجحة بالمخاطر للمصارف الاسلامية تنفرع الى اصول حاملة للمخاطر والتي تكون ممولة من اموال المصرف والى اصول غير حاملة للمخاطر والتي تكون ممولة من حسابات الاستثمار على اساس المضاربة، وعليه فأن العلاقة بين المخاطر التجارية المنقولة ونسبة معامل (الفا) تتحدد وفقاً للاعتبارات الآتية: -

- 1- في حالة تحمل اصحاب حسابات الاستثمار كامل المخاطر الخاصة بهم على النحو المحدد في عقود المضاربة، والحصول على نفس العوائد الناتجة عن استثمار اموالهم، يعامل اصحاب حسابات الاستثمار كالمستثمرين وبالتالي لا توجد مخاطر تجارية منقولة ويكون عامل (الفا) صفراً.
- 2- اما اذا كان يدفع لأصحاب حسابات الاستثمار عوائد السوق بغض النظر عن العائد على الموجودات، ومع عدم وجود تخفيف للمخاطر التجارية المنقولة من خلال استخدام احتياطي معدل الأرباح، تكون المخاطر التجارية المنقولة كبيرة جداً وفي هذه الحالة يكون عامل (الفا) قريباً من واحد، وبالتالي ستكون هناك متطلبات رأس مال اضافية لتوفير حماية لتخفيف العبء على رأس المال الناجم عن تحويل الارباح من المساهمين وزيادة مخاطر عوائدهم الناتجة عن ذلك.
- 3- فيما بين الحالتين اعلاه يمكن ان توجد مستويات مختلفة من المخاطر التجارية المنقولة تتراوح بين الصفر والحد الأقصى، وفي مثل هذه الحالات سيكون عامل (الفا) بين الصفر والواحد اعتماداً على مستوى المخاطر التجارية المنقولة وآليات تخفيف المخاطر (احتياطي معدل الارباح) المتوفرة لتقليل المخاطر التجارية المنقولة.

### المبحث الثالث: آليات احتساب المخاطر المكونة لمقام نسبة

#### كفاية رأس المال في المصارف الاسلامية

بعد ان تم استعراض ماهية عمل النظام المصرفي الإسلامي فضلاً عن الطرح النظري للمخاطر بأنواعها (الائتمانية، السوقية، التشغيلية) والتي تم التطرق اليها في المبحثين الأول والثاني من البحث، وعليه سيكون لنا في هذا المبحث صياغة نماذج الاكسل لغرض احتساب كل نوع من أنواع المخاطر المذكورة وفقاً لما تم تفسيره ضمن المعيار (15) المعدل لمجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB ، والتي تم اختبارها على نموذج حالة دراسية مقدمة من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية خلال برنامج تدريبي خاص بالمجلس المذكور وكما يأتي: -

#### 1- مخاطر السوق (Market Risk) :-

وتحدث نتيجة لتقلبات الأسعار وهي تعثر المصرف في دفع التزاماته المستحقة مما يستوجب على المصارف توفير مصادر كافية للسيولة وتنشأ مخاطر السوق في المصارف كنتيجة عن التقلبات التي تلحق بأسعار السلع

والخدمات وأسعار العملات وتتعرض المصارف الإسلامية لمخاطر السوق بنسب أكبر من المصارف التقليدية لأنها تقوم على الاستثمار والتمويل الحقيقي في السلع والخدمات وذلك باستخدام الصيغ الشرعية، ويتضمن قياس مخاطر السوق ما يلي: -

يمكن للمصارف الإسلامية المفاضلة بين استخدام أي منهجية من منهجتي التقييم الاتيتين :-

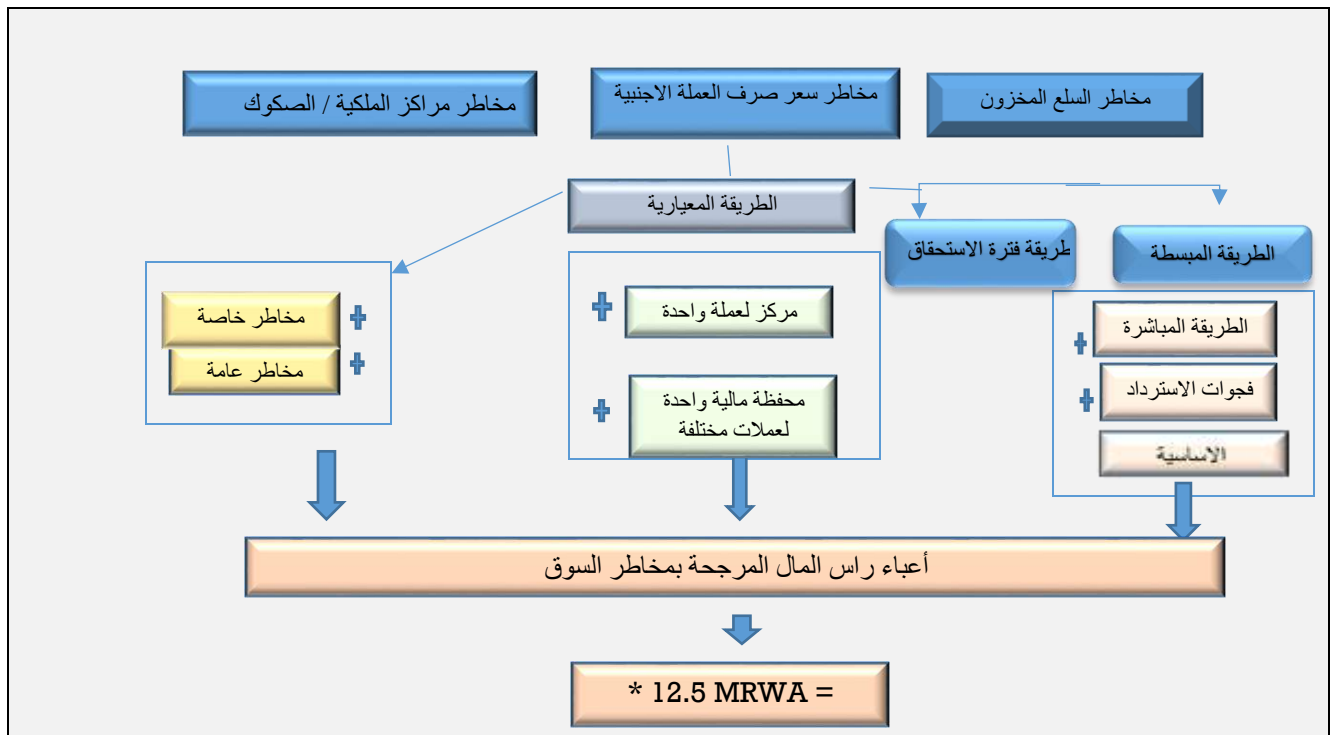
• حسب أسعار السوق

• حسب نموذج محدد

ويتوقف مدى اختيار أي من المنهجتين أعلاه على موافقة السلطة الاشرافية ويتطلب التقييم حسب أسعار السوق تقييما يوميا للمراكز يستند الى أسعار السوق الحالية التي تم الحصول عليها من مصدر مستقل

**أولا :- قياس المخاطر في مراكز المتاجرة في الصكوك**

في حال قياس المخاطر في مراكز المتاجرة في الصكوك تتألف أعباء راس المال من عنصرين يتم قياس كل منهما



على حده وعلى النحو الموضح ادناه:-

**أ- المخاطر الخاصة: -** ان أعباء راس المال المتعلقة بالمخاطر الخاصة والتي تغطي التحركات العكسية في أسعار الصكوك المحتجزة لأغراض المتاجرة لأسباب تتعلق بالمصدرين الافراد التقاصر يقتصر فقط على الأوضاع.

## جدول رقم (5) الاوزان الترجيحية الخاصة بالصكوك لأغراض المتاجرة

أعباء راس المال	الفئات
0% (تاريخ استحقاقها أقل من 6 أشهر)	الحكومية
0.25% (تاريخ استحقاقها ما بين 6 أشهر وأقل من 24 شهر).	
1.00% (تاريخ الاستحقاق أكبر من 24 شهر).	
1.60% (تاريخ الاستحقاق أكبر من 24 شهر).	
8%	
12%	درجة الاستثمار
8%	
0.25% (تاريخ استحقاقها أقل من 6 أشهر)	
1% (تاريخ استحقاقها أكثر من 6 أشهر وأقل من 24 شهر)	
1.60% (تاريخ استحقاقها أكثر من 24 شهر)	
8%	BB+ إلى BB-
12%	المصنفة أقل من B-

(ب) **مخاطر السوق العامة:** - يمكن قياس أعباء راس المال بالنسبة لمخاطر السوق العامة اما بطريقة الاستحقاق او طريقة المدة وفقا للموافقة من السلطة الإشرافية وتم الاستعانة بطريقة المدة في هذا البحث وكالاتي:-

**طريقة المدة:** - تقيس هذه الطريقة درجة حساسية أسعار كل مركز من مراكز الصكوك المحتفظ بها بشكل منفصل وينبغي ان لا تستخدم هذه الطريقة من قبل المصارف الإسلامية إلا بعد استحصال موافقة السلطة الإشرافية (البنك المركزي) وتتضمن الطريقة ما يلي: -

قياس حساسية اسعار كل مركز (تسمى المراكز المرجحة) من حيث التغيير في نسب الربح بين 0.6 و 1.0. نقطة مئوية استنادا إلى تاريخ الاستحقاق ويخضع للتوجيه الرقابي.

إدراج الإطار الزمني الناتج عن قياس الحساسية في سلم زمني قائم على المدة مع 13 فترة زمنية منصوص عليها في الجدول أدناه.

اخضاع المراكز طويلة وقصيرة الأجل في كل فترة زمنية إلى 5% من الخصومات الراسية على مراكز النقص الأقل في كل فترة زمنية وهو مركز متطابق في كل فترة زمنية.

سيتم احتساب إنتاج مجموعتين من المراكز المرجحة- المراكز الطويلة والقصيرة الأجل الصافية في كل فترة زمنية، وبذلك سيتم تقسيم سلم الاستحقاق على ثلاثة نطاقات (المنطقة 1 هي من 0- عام واحد) و(المنطقة 2 هي أكثر من عام وحتى أربعة أعوام) و(المنطقة 3 أكثر من أربعة أعوام).

ستكون مخاطر السوق العامة لأعباء رأس المال هي إجمالي الأعباء الثلاثة (صافي المركز والخصومات الأفقية والخصومات الراسية).

جدول (6) طريقة المدة حسب الفترات الزمنية والتغيرات المفترضة في العائد

المنطقة	الفترة الزمنية (معدل الأرباح المتوقعة $\geq 3\%$ )	التغير المفترض في العائد المتوقع (%)
1	شهر واحد أو أقل	1.00
	3-1 اشهر	1.00
	6-3 اشهر	1.00
	12-6 اشهر	1.00
2	1-2 سنة	0.90
	3-2 سنوات	0.80
	4-3 سنوات	0.75
	5-4 سنوات	0.75
3	7-5 سنوات	0.70
	10-7 سنوات	0.65
	15-10 سنة	0.60
	20-15 سنة	0.60
	أكبر من 20 سنة	0.60
	12-20 سنة	0.60
	20 سنة	0.60
		0.60

## 2- المخاطر التشغيلية (Operational Risk) :-

**عُرفت المخاطر التشغيلية وفقاً لبازل:-** التعرض للخسارة الناتجة عن فشل أو عدم كفاية العمليات أو الأشخاص أو النظم الداخلية الناتجة عن أحداث خارجية والتي تشتمل على سبيل المثال (المخاطر القانونية / مخاطر عدم الالتزام بالشرعية).

**عُرفت المخاطر التشغيلية من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية:** بأنها مخاطر التعرض للخسارة الناتجة عن فشل أو عدم كفاية العمليات أو الأشخاص أو النظم الداخلية أو الناتجة عن أحداث خارجية والتي تتضمن على سبيل المثال لا الحصر المخاطر القانونية ومخاطر عدم الالتزام بالشرعية ولا يتضمن هذا التعريف المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة وكما يوضحه المخطط الآتي:-

**ويمكن توضيح كل من المخاطر العامة ومخاطر عدم الامتثال الشرعي لأهميتها كما يأتي:-**

- **المخاطر العامة:** هذه المخاطر ناتجة عن أنواع مختلفة من العمليات المصرفية التي تقوم بها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والتي تكون مشتركة بين جميع الوسطاء الماليين. قد تؤدي الطبيعة القائمة على الأصول لمنتجات التمويل في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية مثل المراقبة والسلم والاستصناع والإجارة إلى ظهور أشكال إضافية من المخاطر التشغيلية في صياغة العقود وتنفيذها الخاصة بهذه المنتجات، كما أن المشكلة سائدة في الاستثمار في أوضاع المضاربة والمشاركة. على الرغم من أن المخاطر التشغيلية المتعلقة بالعمليات المصرفية للمجلس للخدمات المالية الإسلامية يمكن اعتبارها مماثلة لمخاطر البنوك التقليدية في كثير من النواحي، فقد تختلف خصائص هذه المخاطر في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في حالات معينة:

## • مخاطر عدم الامتثال الشرعي

هي خطر عدم الامتثال الناتج عن فشل آلية حوكمة الشريعة الإسلامية الأنظمة والموظفين في ضمان امتثالها لقواعد ومبادئ الشريعة وفقاً لما يحدده مجلس الشريعة أو هيئة أخرى ذات صلة في الاختصاص ذات الصلة. يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تتبع الدخل غير المعترف به الناجم عن عدم الامتثال للشريعة وتقييم احتمال حدوث حالات مماثلة في المستقبل، بناءً على المراجعات التاريخية والمجالات المحتملة لعدم الالتزام بالشريعة، قد تقوم مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية بتقييم الأرباح المحتملة التي لا يمكن الاعتراف بها كأرباح مؤهلة من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

**طرق احتساب المخاطر التشغيلية : يتم احتساب المخاطر التشغيلية وفقاً لعدة طرق وهي :-**

1. أسلوب المؤشر الأساسي (Basic Indicator Approach (BIA)
2. الطريقة المعيارية ((Standardized Approach (TSA)
3. الطريقة المعيارية البديلة. (Alternative Standardized Approach (ASA)

لابد ان تراعي المصارف الإسلامية افضل الممارسات فيما يختص في إدارة المخاطر التشغيلية، في حالة تبني الطريقة المعيارية أو الطريقة المعيارية البديلة فان هذه الطريقة سوف يتطلب اقناع السلطة الإشرافية التابعة لها بأن المصرف الإسلامي قد مارس بصورة سليمة كافة متطلبات إدارة المخاطر التشغيلية ومخاطر عدم الالتزام بالشريعة، اذ لا يسمح للمصارف الإسلامية التي تتبنى الطريقة المعيارية أو الطريقة المعيارية البديلة العودة الى أسلوب المؤشر الأساسي بدون موافقة السلطة الإشرافية التابعة لها.

### 1. أسلوب المؤشر الأساسي (BIA) :-

وفقا لهذا الطريقة على المصارف الاحتفاظ برأس مال لمواجهة مخاطر التشغيل يعادل متوسط النسبة المئوية الثابتة والتي تبلغ (15%) في اجمالي القيمة الموجبة للدخل السنوي على مدار ثلاثة أعوام. حيث يتم احتساب اجمالي الدخل ثلاثة أعوام من خلال الآلية الآتية :

$$\frac{\{\sum(GI1 \dots N * a)\}}{n}$$

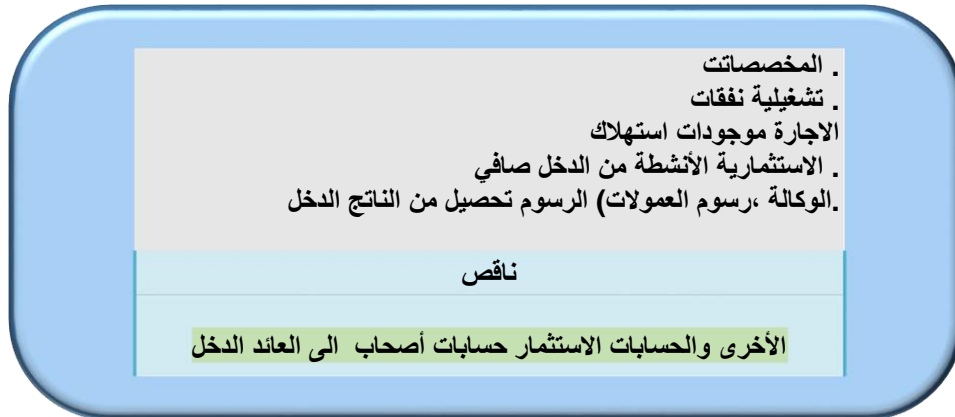
**K:** أعباء رأس المال.

**GI:** الدخل الاجمالي السنوي عندما يكون الدخل موجب خلال الـ ( 3 ) سنوات.

**N:** عدد ثلاثة اعوام السابقة التي كان فيها الدخل الاجمالي موجب .

**A:** نسبة ثابتة تبلغ ( 15%) من رأس المال المطلوب.

يعرف الدخل الإجمالي على صافي الدخل من الأنشطة التمويلية دون استثناء المصروفات الآتية:



جدول (7)

السنوات	اجمالي الدخل	الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع
السنة الأولى	2000	400	200	600	800
السنة الثانية	2700	800	100	1700	100
السنة الثالث	4000	100	900	1800	1200
اجمالي الدخل	8700				
متوسط الدخل لثلاثة عوام	2900				
ضرب بعامل ألفا 15%	435				
رأس المال المطلوب لمواجهة مخاطر التشغيل بعد ضرب في 12.5	4078.125				
			326.25=12.5*4078.125		

(متطلبات رأس المال اللازمة لمواجهة مخاطر التشغيل) = مجمل الربح على مدار ثلاثة اعوام \* 15% \* عدد السنوات

حددت لجنة بازل الحد الأدنى ألفا (15%)، ويستثنى الدخل الإجمالي السالب لأي سنة عند احتساب متوسط الدخل لإجمالي من البسط والمقام ولأجل احتساب أعباء رأس المال التشغيلي وفقا لطريقة المؤشر الأساسي. يتم اعتماد:

## 2- مدخل المؤشر المعياري (الطريقة المعيارية) :

بموجب هذه الطريقة تنقسم أنشطة المصرف الإسلامي الى ثمانية قطاعات من الاعمال، وتحتسب أعباء رأس المال لكل قطاع أعمال عن طريق ضرب اجمالي الدخل السنوي لكل قطاع في بيتا المخصص لذلك القطاع، ويتم الاحتفاظ برأس مال لمواجهة مخاطر التشغيل = إجمالي الدخل لخط العمل × بيتا (محددة من قبل لجنة بازل ما بين 12% - 18%) وكما موضح ادناه :-

جدول (8)

معامل β	منتجات المصرفية
18%	تمويل الشركات Corporate finance المبيعات والمتاجرة، Trading and sales الدفع والتسوية، Payment and settlement
15%	الخدمات المصرفية التجارية، Commercial banking خدمات الوكالة، Agency services
12%	الخدمات المصرفية للأفراد، Retail banking ادارة الأصول، Asset management الوساطة المالية، Retail brokerage
معامل β	منتجات المصرفية
18%	تمويل الشركات Corporate finance المبيعات والمتاجرة، Trading and sales الدفع والتسوية، Payment and settlement
15%	الخدمات المصرفية التجارية، Commercial banking خدمات الوكالة، Agency services
12%	الخدمات المصرفية للأفراد، Retail banking ادارة الأصول، Asset management الوساطة المالية، Retail brokerage

ونظراً لطبيعة العمليات التجارية المختلفة في المصارف الاسلامية، يجوز للسلطات الشراعية تحديد خطوط أعمال إضافية وعوامل النسبة المئوية المرتبطة.

تحتسب متطلبات رأس المال وفقا لهذا المنهج بناء على عدة مؤشرات للدخل الاجمالي لقطاعات الاعمال بحيث يضرب دخل كل نوع من دوائر المصرف في نسبة معينة ( بيتا خاصة به).

$$KTSA = \{ \sum \text{years 1-3 max } [\sum GI1-8 \times \beta 1-8, 0] \} / 3$$

$Ktsa$  = أعباء رأس المال وفقاً للطريقة المعيارية

$GI1-8$  = إجمالي الدخل السنوي في السنة المعينة لكل من خطوط الأعمال الثمانية

$\beta 1-8$  = نسبة ثابتة ترتبط بالمستوى المطلوب من رأس المال في الدخل الإجمالي لكل من خطوط الأعمال الثمانية

### جدول (9)

الانشطة	$\beta$	إجمالي الدخل			أعباء رأس المال		
		2003	2004	2005	2003	2004	2005
تمويل الشركات	% 18	120	155	150	21.6	27.9	27
التجارة والمبيعات	% 18	135	(30)	120	24.3	(5.4)	21.6
خدمات الأفراد	% 12	165	50	150	19.8	6	18
الخدمات التجارية	% 15	120	350	155	18	52.5	23.25
المدفوعات والتسويات	% 18	138	250	350	24.84	45	63
خدمات الوكالة	% 15	200	100	25	30	15	3.75
إدارة الأصول	% 12	250	150	(30)	30	18	(3.6)
الوساطة المالية	% 12	150	150	180	18	18	21.6
اجمالي الدخل					186.54	177	174.6
متوسط اجمالي الدخل							179.38
المخاطر التشغيلية لمواجهة أعباء رأس المال					$179.38 \times 12.5 = 2242.25$		

فاذا نتج عن المخاطر التشغيلية الاجمالية لأعباء رأس المال لقطاعات الأعمال الثمانية رقماً سالباً، فإن أعباء رأس المال الخاصة بالمخاطر التشغيلية عن تلك السنة تكون صفر في البسط والمقام.

### 3- الطريقة المعيارية البديلة:-

بإمكان المصارف الإسلامية ان تستخدم الطريقة المعيارية البديلة كبديل للطريقة المعيارية ولا بد من موافقة السلطة الإشرافية على ذلك، فلا يحق للمصرف الإسلامي الرجوع عن الطريقة المعيارية البديلة دون موافقة السلطة الإشرافية.

تحتسب أعباء رأس المال للمخاطر التشغيلية بنفس كيفية احتساب الطريقة المعيارية فيما عدا قطاعين من قطاعات الأعمال وهما (الخدمات المصرفية للأفراد، المصارف التجارية) (بدلاً من استخدام الدخل الإجمالي ذو الصلة يتم ضرب التمويل لهذين القطاعين في النسبة الثابتة (0.035) في نسبة بيتا المخصص لكل قطاع ،أما بخصوص القطاعات الأخرى تطبق ذات الطريقة المعتمدة ضمن الطريقة المعيارية .

$$= KRB$$

اعباء رأس مال لخطوط الأعمال

$BRB$  = بيتا المحددة لقطاع المصارف التجارية والخدمات المصرفية للأفراد

$FRB$  = إجمالي تمويل قطاعين (المصارف التجارية، الخدمات المصرفية

$m$  = عامل ثابت (0.035)

$$KRB = \beta RB \times m \times FRB$$



## جدول (10)

TOTAL		2013	2012	2011	Beta	خطوط الأعمال - (LOBs) عبر الدخل	
					0.18	تمويل الشركات	
					0.18	التجارة والمبيعات	
					0.18	الدفع والتسوية	
					0.15	خدمات الوكالة	
					0.12	إدارة الأصول	
					0.12	وساطة التجزئة	
					مجموع متوسط صافي الدخل	مجموع = B	
						جمالي تكلفة رأس المال للمخاطر التشغيلية	
Total	2013	2012	2011	Beta	خطوط الأعمال (LOBs)		
	صافي الدخل	صافي الدخل	صافي الدخل				
				0.12	الخدمات المصرفية للأفراد		
				0.15	الخدمات المصرفية التجارية		
مجموع متوسط صافي الدخل الخدمات المصرفية للأفراد							
للأفراد * 0.035 بيتا							
مجموع متوسط صافي الدخل الخدمات المصرفية التجارية							
التجارة * بيتا 0.035 *							
A = مجموعهما							
						12.5	المخاطر التشغيلية (A + B) × 12.5

<sup>1</sup> Credit Risk Ground and Definition، Guiding Principles of Risk Management for Institutions ( Other than Insurance Institutions) Offering only Islamic Services، IFSB، 2005، p 06.

### 3- مخاطر الائتمان credit risk :-

عند احتساب مخاطر الائتمان فإن الأمر هنا معني بالذمم المدينة في كل من (عقود المراهقة ومخاطر الطرف المقابل في عقود السلم والذمم المدينة ومخاطر الطرف المقابل في عقود الاستصناع ومدفوعات الايجار المستحقة في عقود الاجارة والصكوك المودعة في حساب الاستثمار.

وعليه ومن اجل تحديد اوزان المخاطر ينبغي الاخذ بعين الاعتبار:-

- تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان التي تتبناها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.
- أنواع الموجودات الأساسية التي تقوم مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية ببيعها او ضمانها او تأجيرها.
- ج - مقدار المخصصات المحددة للمبالغ المتأخر سدادها من الذمم او من دفعات الايجار المستحقة.

أولاً: - المطالبات الفردية المستندة الى تقييمات خارجية:

وعند استخدام المصرف الإسلامي للتقييمات الخارجية للطرف المقابل فانه يمكن الاستدلال الى الجدول الاتي في بيان اوزان المخاطر وبما يقابل ما يتضمنه التعرض.

### جدول (11)

التصنيف	AAA TO AA-	A+ TO A-	BBB TO BBB-	BB+ TO B-	اقل من B-	غير مصنف (UNRATED)
درجة مخاطر البلد في تقييم التصنيف الخارجي	1	2	3	4-6	7	
الطرف المقابل	وزن المخاطر (RW)					
الجهات السيادية والبنوك المركزية (أ)	0% (ب)	20%	50%	100%	150%	100%
هيئات القطاع العام والوحدات الحكومية غير المركزية (ج)	تخضع لتقدير السلطات الرقابية اما بمعاملتها كمؤسسات خدمات مالية إسلامية وشركات أوراق مالية (الخيار 1 والخيار 2) او كجهات سيادية.					
بنوك التنمية متعددة الأطراف (د) (MDBs)	20%	50%	50%	100%	150%	50%
مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والبنوك وشركات الأوراق المالية (الخيار الأول)*	20%	50%	100%	100%	150%	100%
المصارف (الخيار الثاني)**	20%	50%	50%	100%	150%	50%
المصارف (الخيار الثالث)***	20%	20%	20%	50%	150%	20%
اقل من 3 اشهر						

حيث ان :

- \* تقييم انتماني يستند الى مؤسسة ائتمان خارجي للجهات الخارجية .
- \*\* تقييم انتماني يستند الى مؤسسة ائتمان خارجية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والمصارف وشركات الأوراق المالية.
- @ يطبق على الاستحقاق الأصلي لمدة تساوي او تقل عن 3 أشهر والذي لم يعاد استثماره.
- (أ) تملك السلطات الاشرافية صلاحية الحد من نسب المخاطر المتدنية وبما يسمح باستيعاب مجمل المخاطر.

اما بالنسبة للمطالبات التي تحمل استحقاق اصلي يصل الى ثلاثة اشهر ولم يتم إعادة استثماره فسيكون وزن المخاطر للمطالبات قصيرة الاجل كما في الجدول الاتي :

### جدول (12)

التصنيف / درجة المخاطرة	*A-1/P-1	A-2/P-2	A-3/P-3	اخرى
وزن المخاطر	20%	50%	100%	150%

\* يتم الاستعانة بالتصنيف الخاص بمؤسسات التصنيف الخارجية وبما يقابل التصنيف الطويل الأمد

## ثانيا : مخاطر التعرض بالنسبة الى البنود خارج الميزانية

يتم تحويل البنود داخل وخارج الميزانية بموجب الطريقة المعيارية الى بنود معادلة للتعرض الائتماني من خلال استخدام معاملات تحويل الائتمان، وعليه يمكن ان ندرج بعض المطالبات حسب نوعها ووزن المخاطر المقابل لها وكالاتي:

- 1- الالتزامات ذات الاستحقاق الأصلي لمدة سنة واحدة أو أكثر والتي لها استحقاق أصلي يزيد على سنة واحدة تحصل على معامل تحويل ائتماني 20% و 50% على التوالي.
  - 2- تمويل الاستيرادات والصادرات القائم على المربحة وبضمان وتأمين البضائع والشحن يحصل على معامل تحويل ائتماني 20%.
  - 3- اتفاقيات إعادة الشراء والاقرض والاقتراض للأسهم على المعاملات تتحصل على معامل تحويل 100%.
- وعليه يمكن ان تحتسب اوزان المخاطر لتلك الاستثمارات المبنية على أساس المشاركة في الربح والخسارة، وفقاً لأحدى الطريقتين: -
- طريقة اوزان المخاطر البسيطة والتي تعامل الاستثمار على انه تعرض لحقوق الملكية محتفظ به في سجلات الاستثمار.
- الطريقة الانتقائية والتي تعد الاستثمار نوعا من التمويل المتخصص.

وفي سياق الطريقة الأولى وبالنسبة لمخاطر الاستثمارات المشاركة والمضاربة فاذا كانت المؤسسات التجارية المستثمر لديها أسهمها العامة مدرجة في الأسواق المالية فيتم تطبيق وزن مخاطر 300% ، اما بالنسبة لاستثمارات المشاركة والمضاربة في كافة المؤسسات الأخرى فيتم تطبيق وزن مخاطر 400% . ويمكن للمصارف الإسلامية استخدام تقنيات تخفيف المخاطر المتفقة مع احكام الشريعة الإسلامية في تمويل مشاركة الأرباح للحد من التعرض لمخاطر الائتمان ومخاطر انخفاض راس المال المحتملة.

## استخدام المنهج الرقابي الانتقائي:

في الحالات التي ترتبط بتمويل المشروعات يجوز للسلطة الاشرافية ان تسمح لمؤسسة الخدمات الإسلامية باستخدام النهج البديل (أي معايير التصنيف الانتقائي)، حيث انه وفقا لهذه الطريقة يكون المصرف الاسلامي مطالب بتصنيف درجات المخاطر الداخلية الاربع فئات رقابية على التمويل المتخصص، وتكون كل فئة مرتبطة بوزن مخاطر، فضلا عن ذلك تتضمن اوزان المخاطر المذكورة ادناه معامل ثابت اضافي بوزن مخاطر 20% لتعويض الانخفاض المحتمل في صافي قيمة موجودات المضاربة او المشاركة.

الفئات الرقابية	قوي	جيد	مرضي	ضعيف
وزن المخاطر	90%	110%	135%	270%

ثالثا :- اوزان مخاطر الذمم المدينة المتأخر سدادها :

في حالة تأخر المدين في سداد الذمم المدينة التي بحوزته او دفعات الايجار المستحقة، فانه يمكن ان تقاس اوزان المخاطر وفق الجدول التالي ، مع مراعاة استبعاد المخصصات المرتبطة بها .

جدول (13)

النوع	وزن المخاطر	النسبة المئوية المكونة للذمم المدينة
تعرض غير مضمون (بخلاف الجزء غير المضمون من الذمم المدينة المضمونة جزئياً بعقارات سكنية) متأخر لمدة تزيد عن 90 يوماً . بعد استبعاد المخصصات المكونة.	150%	أقل من 20% من الذمم المدينة المستحقة
	100%	20% على الأقل من الذمم المدينة المستحقة
	100%	50% على الأقل من الذمم المدينة المستحقة مع حرية الجهة الرقابية في خفضها
تعرض مضمون كلياً بضمانات أخرى خلاف الضمانات المؤهلة	100%	15% على الأقل من الذمم المدينة المستحقة وتكون الجهة الرقابية ملزمة بوضع معايير تشغيلية صارمة للتأكد من جودة الضمان
تعرض مضمون بعقارات سكنية	100%	للذمم المدينة المتأخر لمدة تزيد عن 90 يوماً باستثناء المخصصات التابعة لها .
	50%	يمكن خفض وزن المخاطر الى 50% إذا كانت المخصصات المكونة تمثل 20% كحد أدنى من الذمم المدينة المستحقة

ومثلما استعرضنا اعلاه اوزان المخاطر للتعرضات المشمولة باحتساب المخاطر الائتمانية فان صياغة آلية الاحتساب وفقاً لما ذكر يمكن تنويجه بقوالب الاكسل المرفقة ضمن الملاحق، مع مراعاة التفاصيل غير المذكورة ضمن الطرح النظري للمعيار 15 المعدل لمجلس الخدمات المالية الإسلامية المعتمد كأساس مرجعي لهذه الدراسة.

### الاستنتاجات :

- 1- لا يوجد إشكالات في تطبيق ما خرجت به اتفاقية بازل III ، والتي كان انعكاسها على المصارف الإسلامية من خلال المعيار المعدل رقم (15) الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB.
- 2- ان احتساب ملاءة رأس المال امر في غاية الأهمية للمصارف الإسلامية كونه ينطو على اليات احتساب المخاطر بأنواعها (الائتمان، السوق، التشغيلية)، وأثر ذلك على اختبار قابلية المصارف الإسلامية على تحديد قدرته في قياس كفاية رأس المال.
- 3- يمكن اعتبار ما جاء به المعيار (15) المعدل الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB، في غاية الأهمية حيث بينت النتائج بأن قابلية المعيار كبيرة خصوصاً وان اغلب اساسيات احتساب المخاطر هي تشاركية مع اساسيات المصارف التقليدية وبالتالي يمكن الجزم بإمكانية التطبيق.

## التوصيات:

- 1- يتوجب ان تكون آلية احتساب المخاطر بأنواعها المختلفة (الائتمان ، السوق، التشغيلية ) واضحة التطبيق لكلا الجانبين الرقابي المتمثل بكوادر البنك المركزي او التنفيذي المتمثلة بكوادر المصارف المجازة كافة ، كما لهذا الشأن مواكبة أي استحداث او تطوير في آليات الاحتساب للمخاطر مستقبلاً
- 2- يجب ان يكون هناك ورشة عمل مكثفة حول الاليات الحديثة في احتساب دارة المخاطر بشكلها التقليدي والإسلامي، وبالتالي سيكون هناك تفهم لمسببات احتساب المخاطر واهمية ذلك من قبل كواد المصارف.
- 3- ان نجاح آلية التطبيق وتسخيرها مع تعليمات وضوابط العمل المصرف يمكن ان تتكسر في اعتماد كل ما جاء في المعيار المعدل رقم (15) مع الاخذ بنظر الاعتبار الجزء المرن من المعيار والذي يترك الصلاحية للسلطات الرقابية المتمثلة بالبنوك المركزية.

## المصادر:

- 1- رمضان علي الشراح، محمد سعيد الشريف، العولمة والبنوك الاسلامية، مجلة افاق اقتصادية، اتحاد غرفة التجارة والصناعة في الامارات العربية المتحدة، المجلد 23، العدد 90، 2002، ص72.
- 2- محمد محمود العجلوني، البنوك الاسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، ط1، دار المسيرة للنشر، عمان ، 2008، ص110 .
- 3- عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، المصارف الاسلامية بين النظرية والتطبيق، ط1 دار اسامة للنشر، عمان، 1998، ص174 .
- 4- لمزيد من التفاصيل: انظر، محمد محمود العجلوني، مصدر سابق ذكره، ص176.
- 5- عبد الله محمد بن احمد، البنوك الاسلامية بين النظرية والتطبيق، نادي القصيم الادبي، الرياض، 1988، ص132.
- 6- المصدر السابق نفسه، ص108.
- 7- معيار رقم (1) الصادر من مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)
- 8- Basel Committee on Banking Supervision Basel III:
- 9- اسراء عبد فرحان، تأثير التضخم المستهدف والنتائج المحتملة في السياسة النقدية للعراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2016، ص25 .
- 10- مجلس الخدمات المالية الإسلامية المعيار (15) المعدل، كفاية راس المال 2013.
- 11- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، الارشادات المتعلقة بمعيار كفاية راس المال: تحديد العامل (الفا) في نسبة كفاية راس المال، مارس 2011 .

***www.cbi.iq***